

مؤتة جامعة
عمادة الدراسات العليا

الفكر النحوي عند تمام حسان
دراسة وصفية تحليلية

إعداد الطالب
عبد الله محمد عبد الله الدبيس

إشراف
الدكتور عادل البقاعين

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليــا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجــة
الماجستير في اللغة والنحو قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2008م

الإهداء

إلى والديّ اللذين سهرا الليالي على راحتي ورعايتي، وبذلا كل غالٍ ونفيس لتوفير الحياة الكريمة لي ولإخوتي، بارك الله فيهما ومد في عمرهما، وجعل ذلك في ميزان حسناتهما ليوم لا ينفع فيه مال ولا بنون.

إلى إخوتي ذكوراً وإناثاً وبخاصة أخي الأكبر سامي.

إلى ابني أحمد حفظه الله.

إلى زوجتي التي سهرت معي الليالي وقدمت لي الكثر.

إلى كل من أسهم في ظهور هذا العمل.

إليهم جميعاً...

أهدي هذا العمل براً ووفاءً وعرفاناً.

عبدالله محمد عبدالله الدبيس

الشكر والتقدير

يفرض عليّ واجب الوفاء أن أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي الدكتور عادل بقاعين لما بذله من جهد في الإشراف على هذه الرسالة وتصويب ما فيها من أخطاء حتى استقامت على ما هي عليه الآن، وتوجيه صاحبها فقدّم لي النصيحة والمشورة، وأعطاني من جهده ووقته الكثير.

وأتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور علي الهروط رئيس جامعة الحسين بن طلال، والأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي الخليل، والدكتور محمد أمين الروابدة الذين أسهموا في تقويمها وإبداء ملحوظاتهم القيمة التي ستغني الرسالة بإذن الله.

وأتقدم بالشكر إلى كل من أسهم في أن يرى هذا العمل النور.

عبدالله محمد عبدالله الدبيس

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى

المحتوى	الصفحة

الملخص

الفكر النحوي عند تمام حسان
دراسة وصفية تحليلية

عبدا لله محمد عبدا لله الدبيس

جامعة مؤتة، 2008

تناولت هذه الدراسة الفكر النحوي عند تمام حسان من خلال كتبه وأبحاثه، فجاءت في مقدمة، وأربعة فصول، وخاتمة. وتناولت في الفصل الأول حياة تمام حسان، وكتبه، وإنجازاته.

وجعلت الفصل الثاني لمنهج تمام حسان النحوي متناولاً الدراسة مفهوم النحو، ونظرية العامل والقرائن النحوية، والزمن النحوي، والمعنى النحوي.

أما الفصل الثالث: فقد عرضت فيه أصول النحو العربي عند تمام، وهي: السماع، والاستصحاب، والقياس.

وجاء الفصل الرابع للحديث عن مذهب تمام حسان النحوي من خلال عرض مجموعة من المسائل النحوية وموقف تمام منها، وما وافق فيه النحويين القدماء والمحدثين وما خالفهم فيه.

أما الخاتمة فقد تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

Summary

TAMMAM HASSAN'S GRAMMATICAL THOUGHT
DESCRIPTIVE AND ANALYTIC STUDY
Abdullah Mohammad Abdullah Aldobaise
Mu'tah University, 2008

This study discusses Tammam Hassan's grammatical thought through his books and researches. The study consists of Introduction, four chapters and conclusion.

First chapter is about Tammam Hassan's life, his books and achievements.

In the second chapter I discuss his grammatical curriculum. I have by study the syntax's concept the element theory, grammatical presumption, grammatical time and function.

The third chapter related the view of Tammam Hassan from grammar fundamental , listening, constancy and measurement.

Fourth chapter deals with Tammam's grammatical creed through showing some grammatical issues and his attitudes from them and from old and modern grammarians.

The conclusion involves the most important results of the study.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير الأنام أجمعين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، وبعد:

فمنذ الدراسة الجامعية الأولى وأنا أفكر في صاحب التقسيم السباعي للكلم، فقد عرفته من خلال أشياخنا في جامعة اليرموك الذين أدين لهم بالفضل والولاء، وبخاصة شيخي وأستاذي الدكتور خليل عمايرة – رحمه الله – فقد عرفت من خلاله مَن أُقدِّم هذه الأوراق فيه عَرَفْتُ الدكتور تمام حسان. ومضت السنون وأتت الدراسة الجامعية مرة أخرى وزاد تعلقي بصاحب: اللغة العربية معناها ومبناها، وما كنت أَحْسِبُ أنني سأكتب رسالة لنيل درجة الماجستير في تمام حسان، فليس من اليسير سبر أعماق فكره، فهو سيبويه عصره، مالئ الدنيا بعلمه، وشاغل المختصين بفكره.

وقد أتت هذه الدراسة في مقدمة، وأربعة فصول، وخاتمة. أما الفصل الأول: فقد خُصِّصَ للحديث عن تمام حسان، معرفاً بحياته، ومتوقفاً عند كتبه مقدماً نبذة يسيرة عنها مبيناً الموضوعات التي تناولها. وقد وُصِفَ كتاباه: مناهج البحث في اللغة، واللغة بين المعيارية والوصفية، بأنهما آيتان في الدقة والتقصي. أما كتابه: اللغة العربية معناها ومبناها، والذي وضع فيه عصارة فكره، فقد كان محط نظر المحدثين بين مؤيد ومعارض، وبه اشتهر تمام وعرف، وفي كتابه (الأصول) اعتقد الكثير من الباحثين أن تماماً يقدم اعتذاراً عما قدمه من أفكار في كتابه: اللغة العربية معناها ومبناها، وإذا به يقدم فكرة جديدة في أصول النحو العربي فيجعلها في ثلاثة أصول: السماع، والاستصحاب، والقياس، مسقطاً الإجماع من أصوله، ومقدماً الاستصحاب – والذي يُعَدُّ من أضعف الأدلة – على القياس. وإذا كان كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) كتاباً نظرياً في عرضه للأفكار فقد جاء كتابه والموسوم بـ(الخلاصة النحوية) تطبيقاً عملياً لتلك الأفكار على اللغة العربية.

أما الفصل الثاني: فقد تناولت فيه منهج تمام حسان النحوي من خلال مفهوم النحو، وأن النظام النحوي عند تمام يقوم على مجموعة من الأسس التي استحوذ عليها المعنى. ومن خلال نظرية العامل النحوي الذي دعا تمام حسان إلى إلغائها، ورأى أن

القرائن النحوية اللفظية منها والمعنوية تغني عن القول بالعامل. ومن خلال الزمن النحوي، فقد سعى تمام حسان إلى بناء نظام زمني متكامل للغة العربية عماده الأبنية والمركبات ضمن دلالات الأفعال والمصادر والصفات بوصفها أشكالاً زمنية. واضعاً ذلك على هيئة جداول. ومن خلال المبنى والمعنى النحوي، فقد رأى تمام حسان أن الدراسات اللغوية عند القدماء اتجهت أساساً إلى المبنى، ولكنه يرى أن كل دراسة لا بد أن تتجه أولاً وأخيراً إلى المعنى، وأن القرائن المعنوية: قرينة الإسناد، والتخصيص، والنسبة، والتبعية، تتضافر مع القرائن اللفظية: العلامة الإعرابية، والرتبة، ومبنى الصيغة، والمطابقة، والتضام، والأداة، والنغمة ؛ لبيان المعنى النحوي.

أما الفصل الثالث: فكان للحديث عن أصول النحو عند تمام حسان، وقد تمثلت هذه الأصول بالسماع، والاستصحاب، والقياس. وتمثل السماع بالقرآن الكريم، والحديث النبوي، وكلام العرب. ويرى تمام حسان أن اتخاذ القراءات القرآنية عنصراً من عناصر السماع خضع لشروط محددة. ويتساءل عن عدم إقبال النحاة الأوائل على الاستشهاد بالحديث مع أنه أقل مخالفة لقواعدهم من الشعر، فللشعر لغته الخاصة به التي تتسم بالترخص والضرائر، ومن هنا يرى تمام حسان أنه لا يجب أن نرى لغة الشعر نموذجاً للاستعمال العربي. ويقدم تمام الاستصحاب على القياس ويعلل لذلك بأن القياس لا يكون إلا بعد أن يتضح الأصل والفرع، ويعرف المطرد من الشاذ، وهذه تقوم على الاستصحاب. ويرى أن فكرة الاستصحاب ما تزال من أنبل ما جاء به النحاة العرب.

وتناول الفصل الأخير مذهب تمام حسان النحوي من خلال عرض مجموعة من المسائل النحوية والتي تتعلق بأصل الاشتقاق، وأقسام الكلمة، وخالفة التعجب، وخالفة المدح والذم، والإعراب المحلي والتقديري، والاستثناء، والرخصة النحوية. مظهراً رأيه في هذه المسائل وما أتى منها موافقاً لغيره من النحاة الأوائل والمحدثين، وما تفرد به من آراء.

وأما مصادر الدراسة ومراجعها فقد توزعت ما بين قديم وحديث وإن كانت الغالبية العظمى فيها من الحديث.

ومن الكتب القديمة: كتاب سيبويه، والمقتضب، والإيضاح في علل النحو، والخصائص، وشرح المفصل، والإنصاف، ولمع الأدلة، والاقتراح وغيرها. وأما الكتب

الحديثة فقد أخذت منها ما يخدم الدراسة، ومنها: من أسرار اللغة، وإحياء النحو، واللغة والنحو، والعامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، والعلامة الإعرابية. بالإضافة إلى كتب الدكتور تمام حسان وبعض أبحاثه، وبعض كتب المستشرقين.

وما كان من توفيق فمن الله، وما كان من خطأ فمن نفسي.

الفصل الأول

تمَّام حسَّان

1.1 حياته:

ولد تمام حسان عمر محمد داود في السابع والعشرين من كانون الثاني عام1918م، بقرية الكرنك في صعيد مصر، وأتم حفظ القرآن على قراءة حفص عن عاصم عام 1929م.التحق بمعهد القاهرة الديني الأزهري وحصل فيه على الشهادة الابتدائية عام 1934م، وعلى الشهادة الثانوية عام1939م[1].

وفي عام 1943م حصل على دبلوم في اللغة العربية في مدرسة دار العلوم العليا(كلية دار العلوم في جامعة القاهرة). وفي عام 1945م منح إجازة التدريس من دار العلوم بعد أن أمضى فيها سنتين، لدراسة التربية وعلم النفس، وكان ترتيبه الأول على فرقته[2].

وبعد تخرجه عمل معلماً بمدرسة النقراشي النموذجية، ولم يمكث بها طويلا، فقد اختارته دار العلوم معيداً فيها، وأوفدته في بعثة دراسية في عام 1946م إلى جامعة لندن – بمشورة من الدكتور إبراهيم أنيس (رحمه الله)– ليتخصص في علم اللغة، وفي عام 1949م حصل على شهادة الماجستير في علم اللغة العام، فرع الأصوات اللغوية، ثم حصل على درجة الدكتوراه في الفرع نفسه عام 1952م، وعين بعد ذلك مدرساً بكلية دار العلوم قسم فقه اللغة[3].

ولما وقع العدوان الثلاثي على مصر 1956م تطوع للمشاركة في صده ودحره، ولم يشطب اسمه من كشف ضباط الاحتياط إلا في عام 1962م[4].

وفي عام 1959م رقي إلى درجة أستاذ مساعد (أستاذ مشارك)، واضطر لظروف خاصة إلى ترك قسم فقه اللغة والانتقال إلى قسم النحو والصرف

---

(1) العارف، عبد الرحمن، 2002م، تمام حسان رائداً لغوياً، عالم الكتب، القاهرة، ط1، ص13

(2) المرجع نفسه، ص13.

(3) المرجع نفسه، ص13.

(4) المرجع نفسه، ص14.

والعروض، وانتدب في عام 1961م للعمل مستشاراً ثقافياً بسفارة الجمهورية العربية المتحدة في العاصمة النيجيرية (لاجوس). وفي العام 1965م عاد إلى مصر ليشغل

منصبي رئيس قسم النحو والصرف، ووكيل كلية دار العلوم، وبعد عامين أعير إلى جامعة الخرطوم وهناك كلفته الجامعة بإنشاء قسم للدراسات اللغوية وعهدت إليه برئاسته(1).

وفي العام 1970م عاد إلى كلية العلوم فشغل المنصبين السابقين. ثم عين عام 1972م عميداً للكلية، كما أنشأ خلال هذا العام الجمعية اللغوية المصرية، وانتخب أول رئيس لها، وأعير إلى جامعة محمد الخامس بالرباط عام 1973م، وظل يعمل في المغرب حتى صيف عام 1979م، ثم عاد إلى مصر لينتخب عضواً بمجمع اللغة العربية بالقاهرة عام 1980م، وعمل أستاذاً بجامعة الملك عبد العزيز فرع مكة المكرمة(جامعة أم القرى حالياً)، وتحديداً في معهد اللغة العربية لغير الناطقين بها، وظل يواصل عطاءه العلمي بالمعهد حتى أواخر عام 1996م، وعاد إلى مصر بعد ستة عشر عاماً قضاها بمكة المكرمة وجامعتها أم القرى أستاذاً متفرغاً بكلية دار العلوم، وما زال يعمل بها حتى الآن (2).

بقي أن نقول إن الدكتور تماماً متزوج ولديه من الأبناء أربعة: ثلاث بنات وابن واحد، ويكنى بأبي هانئ (3).

2.1 نشاطه العلمي:

يمكن توزيع نشاط الدكتور تمام حسان العلمي إلى ثلاثة مجالات رئيسة: أولها التأليف، وثانيها البحوث والمقالات، وثالثها الترجمة. يضاف إلى هذا مشاركته في الندوات والمؤتمرات، وإلقاؤه المحاضرات وإسهامه في الإشراف على الرسائل العلمية .

---

(1) العارف، تمام حسان رائداً لغوياً، ص14.

(2) المرجع نفسه، ص15.

(3) المرجع نفسه، ص.16

3.1 مؤلفاته :

بلغت مؤلفاته عشرة، وهي:

1) مناهج البحث في اللغة:

وفي هذا الكتاب تناول الدكتور تمام أفكار المنهج الوصفي في تحليل مستويات اللغة، وحاول تطبيقها على اللغة العربية الفصحى.

2) اللغة بين المعيارية والوصفية:

وفيه قسم النشاط اللغوي إلى: معياري ووصفي، وربط بين المعيارية والأمور الاستعمالية كالقياس والتعليل، كما ربط بين الوصفية والأمور المنهجية كالرموز اللغوية والاستقراء والتقعيد. ويعد هذا الكتاب ترسيخاً للمنهج الوصفي، ونقداً للمنهج المعياري الذي اتسمت به الدراسات اللغوية القديمة عند العرب.

وقد وصف الدكتور صبحي الصالح . رحمه الله . هذين الكتابين بقوله: "فقد جاءا آيتين في الدقة والتقصي، فيهما صور من المذاهب الحديثة في بحوث اللغة، وإن فيهما لجهداً مشكوراً في رد طائفة من تلك المذاهب إلى مبتدعيها، ومحاولة ناجحة أحياناً في المقارنة بين العربية واللغات الحية من خلال ما استحدث العلماء من مناهج".[1]

3) اللغة العربية معناها ومبناها:

وفيه أودع الدكتور تمام خلاصة ما دار في ذهنه من أفكار عن المنهج الوصفي البنيوي في دراسة اللغة، ومحاولة تطبيقه على العربية، واحتوى الكتاب على أهم نظرياته في اللغة، كنظرية القرائن النحوية.

وقد حظي هذا الكتاب بدراسات نقدية تباينت فيها ردود الفعل سلباً وإيجاباً ، فمنها ما رأت فيه أنه عمل لساني رائد، وأنه استطاع أن يطور منهجاً جديداً من التراث النحوي البلاغي القديم معتمداً على منهج من مناهج الدرس اللغوي الحديث، وأنه أعطى النحو مفهومه ومكانه الصحيح بين أنظمة اللغة العربية.

ومقابل هذا فهناك من يرى أن الكتاب لا يكشف عن أي تجديد حقيقي في مقاربة اللغة العربية، وأنه ليس نموذجاً جديداً يقف بإزاء النموذج البصري، وإنما هو دراسة نقدية شاملة مع إعادة ترتيب للدراسات اللغوية العربية وفق المنهج الوصفي البنيوي ليس إلا، وأنه لم يتوصل إلى وضع وصف جديد كامل للعربية بل جدد فيه

---

(1) الصالح، صبحي، 1986م، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، ص10.

بعض التجديد[1]. وأياً كان الأمر فإن هذا الكتاب، حسبه أنه لفت الأنظار إلى أن هناك متسعاً من القول في النحو العربي، وأن باب الاجتهاد فيه لا يزال مفتوحاً.

4) الأصول دراسة إيبستيمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي:

وفي هذا الكتاب دراسة معرفية تناول به جذور الفكر اللغوي ومصادره في ثلاثة حقول من أهم حقول الدراسات اللغوية العربية وهي: النحو، وفقه اللغة، و البلاغة. وحصل بهذا الكتاب على جائزة آل بصير العالمية لخدمة الإسلام، والأدب العربي، والعلوم، عام 1984م.

5) التمهيد في اكتساب اللغة لغير الناطقين بها:

وفيه قام الدكتور تمام بجمع عدد من الظواهر الأسلوبية المعدول بها عن الأصول النحوية، وأجرى لهذه الظواهر دراسة فاحصة توصل من خلالها إلى أن المسوغ الوحيد لهذه الظواهر التي تتحدى قواعد النحو هو قيمتها الأسلوبية، وأطلق عليها مصطلح(الاستعمال العدولي) كالالتفات، والتغليب، والتضمين. ويعد هذا الكتاب في ميدان علم اللغة.

6) مقالات في اللغة والأدب:

ويضم هذا الكتاب مجموعة من المقالات والبحوث التي كان قد نشرها في مجلات علمية مختلفة، أو ألقاها في مؤتمرات وندوات علمية تدور حول اللغة، تعليماً ونقداً.

7) البيان في روائع القرآن:

وهو كتاب في جزأين، يقوم على تحليل للنصوص القرآنية، ودراستها دراسة لغوية وأسلوبية.

---

(1) العارف، تمام حسان رائداً لغوياً، ص.20

8) الخلاصة النحوية:

يعد هذا الكتاب تطبيق عملي لما جاء في كتابه(اللغة العربية معناها ومبناها) من نظريات لغوية، وخاصة نظرية القرائن النحوية وتضافرها على بيان المعنى.

9) خواطر من تأمل لغة القرآن.

10) الكتاب التذكاري.

4.1 ترجماته:

لم يتوقف نتاج الدكتور تمام عند حد التأليف، بل أسهم في عملية النقل والترجمة إلى العربية، والأعمال التي قام بترجمتها هي:

1) مسالك الثقافة الإغريقية إلى العرب، تأليف ديلاس أوليري. نشره سنة 1957م بمكتبة الأنجلو المصرية.

2) أثر العلم في المجتمع، تأليف برتراند آرثر وليم رسل. نشره سنة 1958م بمكتبة نهضة مصر.

3) اللغة في المجتمع، تأليف موريس ميكاييل لويس. نشره بالقاهرة سنة 1959م بدار إحياء الكتب العربية.

4) الفكر العربي ومكانه في التاريخ، تأليف ديلاس أوليري. نشره سنة 1961م في عالم الكتب بالقاهرة

5) النص والخطاب والإجراء، تأليف روبرت دي بوجراند. نشره سنة 1998م في عالم الكتب بالقاهرة.

وهذه الكتب المترجمة بعضها لغوي صِرف، وبعضها فلسفي، وبعضها تأريخي. ولا شك في أن هذه المترجمات قد سدت فراغاً في المكتبة العربية.

5.1 بحوثه ومقالاته:

من الصعوبة بمكان أن نحصي كل ما نشره الدكتور تمام حسان من بحوث و مقالات في الدوريات العلمية، أو التي شارك بها أو ألقاها في الندوات والمؤتمرات الثقافية والعلمية، وهو بنفسه يعترف بهذا في مقدمة كتابه مقالات في اللغة والأدب.

ومن هذه البحوث والمقالات(1):

1 – نشأة النحو العربي. مجلة الأزهر، مصر، مجلد32، الجزء الأول، 1960م.

2 – مشكلة الخط العربي. مجلة الأزهر، مصر، مجلد32، الجزء الخامس، 1960م.

3 – النحو والمنطق. مجلة الأزهر، مصر، مجلد32، الجزء السابع، 1960م.

4 – مصطلحات سيبويه في أصوات اللغة العربية. مجلة الأزهر، مصر، مجلد32، الجزء العاشر، 1960م.

5 – نظرة في فكرة النظم كما حددها عبد القاهر. مجلة منبر الإسلام، مصر، العدد الخامس، 1968م.

6 – أمن اللبس ووسائل الوصول إليه في اللغة العربية. حوليات كلية دار العلوم، القاهرة، 1968م – 1969م.

7 – منهج النحاة العرب. حوليات كلية دار العلوم، القاهرة، 1969م – 1970م.

8 – القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي. مجلة اللسان العربي، المغرب، مجلد11، الجزء الأول، 1974م.

9 – نحو تنسيق أفضل للجهود الرامية إلى تطوير اللغة العربية. مجلة اللسان العربي، المغرب، مجلد11، الجزء الأول، 1974م.

10– مشكلة الترجمة. مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، العدد3–4، 1978م.

11– اللغة العربية والحداثة. مجلة فصول، مصر، مجلد4، عدد3، الجزء الأول، 1984م.

12– من طرق القرآن الكريم. مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، جزء49، 1982م.

13– درجات الخطأ والصواب في النحو والأسلوب. مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، جزء56، 1985م.

---

(1) العارف، تمام حسان رائداً لغوياً، ص.23

14– وحدة البنية واختلاف الأنظمة. مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، جزء57، 1985م.

15– تأملات في بعض القيم الصوتية في القرآن الكريم. مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، جزء60، 1987م.

16– لغة الإعلام. مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، جزء 62، 1988م.

17– التضام وقيود التوارد. مجلة المناهل، المغرب، عدد 6، 1976م.

18- رأي في الارتباطات الطبيعية والنفسية في التذوق الفني. مجلة المناهل، المغرب، عدد 9، 1977م.

19- أصول النحو وأصول النحاة. مجلة المناهل، المغرب، عدد 10، 1977م.

20- نحن والتراث المعاصر. مجلة المناهل، المغرب، عدد 12، 1978م.

21- قضايا اللغة. مجلة المناهل، المغرب، عدد 14، 1979م.

22- الازدواج اللغوي. مجلة المناهل، المغرب، عدد 16، 1979م.

23- كيف نعلم غير الناطقين بالعربية تحديد المعنى النحوي في غيبة العلامة الإعرابية. مجلة معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، العدد الأول، 1982م.

24- التحليل اللغوي للأدب. مجلة حصاد، الكويت، العدد الأول، 1981م.

25- العلاقات الملفوظة والعلاقات الملحوظة في النص القرآني. مجلة الدراسات القرآنية، جامع لندن، مجلد 3، عدد 2، 2001م.

26- إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً. بحث ألقي في أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، التي نظمها مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية بالجامعة التونسية عام 1978م.

27- اللغة العربية والشعوب الإسلامية. بحث منشور ضمن كتاب " من قضايا اللغة العربية المعاصرة" إصدار المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1990م.

28- قرينة السياق. بحث قدِّم بمناسبة الاحتفال بالعيد المئوي لكلية دار العلوم عام 1991م.

29- نحو الجملة ونحو النص. محاضرة ألقيت ضمن النشاط الثقافي لمعهد اللغة العربية بجامعة أم القرى عام 1992م.

30- وضع المصطلح العربي في النحو والصرف. بحث أُرسِل إلى مؤتمر مجمع اللغة العربية الأردني عام 1994م.

31- أساسيات النحو وتيسير تعليمه. محاضرة أُلقِيت في الموسم الثقافي السادس عشر لمجمع اللغة العربية الأردني في عام 1998م.

6.1 أوليات تنسب إليه[1]:

1- أول من استنبط موازين التنغيم في اللغة العربية، وذلك في كتابه: مناهج البحث في اللغة.

2- أول من أتى بالتقسيم السباعي للكلم.

3- أول من قال بمبدأين هامين في وظائف أقسام الكلم هما: النقل، وتعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد.

4- أول من أنشأ للنحو العربي نظاماً متماسكاً قوامه القرائن اللفظية والمعنوية.

5- أول من قال بفكرة تضافر القرائن داعياً إلى إلغاء فكرة العامل النحوي.

6- أول من أبرز فكرة الترخص في القرينة عند أمن اللبس.

7- أول من فرق بين الزمن الصرفي البسيط والزمن النحوي المعتمد على السياق. ومن ذلك قوله تعالى:" لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب" فقال هو زمن مضارع صرفياً لكنه ماضٍ نحوياً.

8- أول من قام بمحاولات متفرقة لتشقيق المعنى، وتحليل كل شيء منه على حدة.

9- أول من كشف عن نوع من الاستعمال يخالف القواعد ولكنه يقاس عليه ويسمى (الأسلوب العدولي).

---

(1) العارف، تمام حسان رائداً لغوياً، ص30.

7.1 إنجازات أخرى[1]:

1- تولى الإشراف والمشاركة في إخراج قائمة مكة للألفاظ الشائعة.

2- حاز على الدرجة الأولى عن بحثه الموسوم بـ(القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي) بالرباط عام 1972م.

3- شارك في وضع المعجم العربي الأساسي الذي أصدرته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عام 1989م.

4- حصل على جائزة آل بصير العالمية لخدمة الإسلام والأدب العربي والعلوم

في فرع الإنتاج الأدبي واللغوي عام 1984م، وذلك عن كتابه الأصول.

5- حصل على جائزة صدام للدراسات اللغوية عام 1987م.

6- تولى جانباً هاماً من إنجاز سلسلة الكتاب الأساسي لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها التي أصدرها معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى عام 1984م.

7- كان له دور بارز في مشروع إنشاء قسم علم اللغة التطبيقي بمعهد اللغة العربية بجامعة أم القرى عام 1994م.

8- اختاره المركز الدولي للبيوغرافيا في كامبردج بانجلترا ضمن الأعلام الواردة أسماؤهم في موسوعته.

9- ورد اسمه ضمن موسوعة أعلام مصر في القرن العشرين، التي أصدرتها وكالة أنباء الشرق الأوسط.

10- كرمته جامعة القاهرة عام 1998م، ومنحته جائزة تقديرية ودرعاً تذكارياً.

11- حصل على جائزة الملك فيصل العالمية للدراسات العربية عام 2005م، وكانت مناصفة مع العالم الدكتور الفهري.

12- تكريمه في مؤتمر اللغة العربية الذي عقد في المغرب في الفترة بين 15-2008/4/17م.

(1) العارف، تمام حسان رائداً لغوياً، ص30.

الفصل الثاني

منهجه النَّحْوي

1.2 مفهوم النحو:

جاء في لسان العرب" النحو: إعراب الكلام العربي. والنحو القصد والطريق، يكون ظرفاً ويكون اسماً، نحاه ينحوه وينحاه نحواً وانتحاه، ومحو العربية منه. ونحا نحوه إذا قصده، ونحا الشيء ينحاه وينحو إذا حرفه، ومنه سمي النحوي؛ لأنه يحرف الكلام إلى وجوه الإعراب"[1].

ولا بأس في عرض طائفة من تعريفات النحاة للنحو رغبة في تحديد مدلوله وتبيان المقصود منه.

قال ابن السراج(ت316هـ) في الأصول:" النحو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب"[2].

وعرفه ابن جني(ت392هـ) بقوله:" النحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية، والجمع، والتحقير والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها"[3].

وقال صاحب المستوفي(ت593هـ):" النحو صناعة علمية ينظر بها صاحبها في ألفاظ العرب من جهة ما تتألف بحسب استعمالهم، ليعرف النسبة بين صيغة النظم، وصورة المعنى، فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى"[4].

---

(1) ابن منظور، 1999م، لسان العرب، تحقيق أمين محمد عبد الوهاب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، 76/14.

(2) ابن السراج، محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، 35/1.

(3) ابن جني، أبو الفتح عثمان، 2003م، الخصائص، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 88/1.

(4) الفرخان، كمال الدين، 1987م، المستوفى في النحو، تحقيق محمد بدوي المختون، دارالثقافة العربية، القاهرة، 11/1.

وعرفه السكاكي(ت626هـ) بأنه:" معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقاً بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب، وقوانين مبنية عليها، ليحترز بها عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية"[1].

وقد شرح كيفية التركيب بأنها تقديم بعض الكلم على بعض ورعاية ما يكون من الهيئات إذ ذاك.

وقال الخضراوي(ت646هـ):" النحو علم بأقيسة تغير ذوات الكلم وأواخرها بالنسبة إلى لغة لسان العرب"[2].

وقال ابن عصفور (ت669هـ):" النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي يأتلف منها"[3].

وعرفه العلامة الأشموني(ت929هـ) في شرحه على ألفية ابن مالك بقوله:" هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها"[4].

وهناك من يسمي النحو إعراباً والإعراب نحواً، يقول الزجاجي(ت340هـ): " فلا غرو أن يسمى النحو إعراباً والإعراب نحواً سماعاً؛ لأن الغرض طلب علم واحد"[5].

---

(1) السكاكي، أبو يعقوب، 1983م، مفتاح العلوم، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ص75.

(2) السيوطي، جلال الدين، 1976م، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، الطبعة الأولى، ص30.

(3) ابن عصفور، علي بن مؤمن الإشبيلي، 1971م، المقرب، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة العاني، بغداد، 45/1.

(4) الأشموني، علي نور الدين، د.ت، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تحقيق عبد الحميد السيد محمد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، 17/1.

(5) الزجاجي، أبو القاسم، 1979م، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثالثة، ص91.

ويبدو من هذه التعريفات كلها أنها تدور حول معان ثلاثة:

أ- النحو علم بأواخر الكلم.

ب- النحو علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية: من الإعراب، والبناء، أو هو علم بأصول يعرف بها صحة الكلام وفساده.

ج- النحو علم دراسة الجملة.

والتعريف الأول يقصر النحو على مجرد تتبع الأحوال التي تتخذها أواخر الكلمات، نتيجة تغير موقعها في الجملة، فهو ينطلق من فكرة أن النحو العربي نشأ لمحاربة اللحن، وهذه الفكرة تفترض أن مجرد التمكن من علامات الإعراب – وحدها-

يساعد في تجنب الخطأ في إعرابها نطقاً وكتابة. " وذلك افتراض يجانبه الصواب؛ لأن العلامة الإعرابية لا تؤدي إلى أمن اللبس في استعمال اللغة نطقاً وكتابة؛ باعتباره- الأمن- أصلاً من أصول الكلام العربي، فهناك إعرابات لا تتم بما يظهر من حركات الإعراب، كما في إعراب المقصور والمنقوص وإعراب الاسم النكرة المضاف إلى ضمير المتكلم، فضلاً عن أن العلامة الواحدة - الضمة مثلاً- ليست قرينة كافية للدلالة على الأسماء المرفوعة كالفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ والخبر المفرد، ونعوتها... ومن ثم فدلالة العلامة الواحدة على المعنى النحوي الواحد تكون موضع لبس"[1].

بيد أن التعريفين الآخرين(الثاني والثالث) للنحو، كليهما يجعلان من النحو علماً يسعى إلى القوانين التي تعرف بها أصول الصحة في الكلام العربي.

وهذا معناه أن الدرس النحوي مجاله العناية بالأمور الآتية[2]:

أ- العلاقات بين الكلمات في الجمل.

ب- معنى الوظائف النحوية للكلمات في الجملة، ثم التعبير عنها شكلاً.

ج- فهم أداء الكلمات ووظيفتها النحوية في الجملة.

---

(1) حسان، تمام، 2001م، اللغة العربية مبناها ومعناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، ص232.

(2) عيد، محمد، 1973م، أصول النحو العربي، عالم الكتب، القاهرة، ص266.

جاء في الإمتاع والمؤانسة:" معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته، وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير وتوخي الصواب في ذلك وتجنب الخطأ من ذلك، وإن زاغ شيء عن هذا التعنت، فإنه لا يخلو من أن يكون سائغاً بالاستعمال النادر والتأويل البعيد، أو مردوداً لخروجه على عادة القوم الجارية على فطرتهم" [1].

فالنحو- في رأيه- يبحث في الحركات والسكنات والحروف وتأليف الكلام، فمهمته لا تقتصر على ضبط الأواخر من أجل العوامل.

وقد ربط الجرجاني(ت471هـ) بين نظم الكلام وبلاغته ومعاني النحو ربطاً وثيقاً، وألح على هذه الفكرة في دلائل الإعجاز، إلحاحاً متوالياً يقول:" هذا هو السبيل. فلست بواجد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً أو خطؤه إن كان خطأً إلى النظم ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو من معاني النحو قد أصيب به موضعه واستعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساده أو وصف بمزية وفضل فيه إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة، وذلك الفساد، وتلك المزية، وذلك الفضل، إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله، ويتصل بباب من أبوابه"(2).

والدراسات اللغوية الحديثة تفهم مهمة النحو على أنه البحث في خواص الجملة من كيفية قيام العلاقات بين الكلمات في الجمل، ومعنى وظائفها النحوية والتعبير عنها شكلياً، وكيف تتحقق معرفة وظيفة الكلمة في جملتها.

والعلاقات بين الكلمات في العبارات والجمل تأخذ معناها من سياق الكلام، إذ تقوم على أساس ظواهر شكلية تحكم العلائق بين الكلمات بعضها ببعض، وتجعل اللغة وسيلة مفهمة بين مستعمليها، ودون وجود هذه الروابط تنفك العلائق في رصف الكلمات، وتصبح الكلمات مبعثرة بلا فائدة، وهذه الروابط ثلاثة أشياء(1):

1- التماسك السياقي.

2- التوافق السياقي.

3- التأثير السياقي.

والتماسك السياقي: يقصد به الترابط بين الكلمات من حيث الوظائف التي تؤديها كل واحدة منها بالنسبة للأخرى في الكلام، كأن تؤدي الكلمة وظيفة الفاعل بالنسبة للفعل أو وظيفة المبتدأ بالنسبة للخبر أو وظيفة الخبر للمبتدأ أو وظيفة الشرط للجواب أو العكس أو وظيفة الصفة أو الموصوف وهكذا، فأداء كل كلمة لوظيفتها النحوية

---

(1) التوحيدي، أبو حيان، 1953م، الإمتاع والمؤانسة، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين، المكتبة العصرية، بيروت، 121/1.

(2) الجرجاني، عبد القاهر، 1992م، دلائل الإعجاز، تعليق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ص83.

حسب نظام اللغة يؤدي إلى التماسك بينها وبين غيرها من الكلمات في السياق. والتوافق في السياق: يقتضي التطابق بين بعض أجزاء الكلام من حيث الشخص(المتكلم والحضور والغيبة)، والعدد(الإفراد والتثنية والجمع)، والنوع(التذكير والتأنيث) كما يراعى ذلك في العربية في التطابق بين المبتدأ والخبر واسم الإشارة والمشار إليه والصفة والموصوف. كل ذلك يحدث نتيجة النظام الذي ترد عليه اللغة، فبتأثير هذا النظام تؤدي الكلمات وظائفها ويتماسك سياقها بتطابق بعض أجزائها، وذلك هو معنى التأثير السياقي[2].

فالنحو مجال، وله حدود، فمجاله الجمل أو التراكيب، وأما حدوده فلا تقف عند مجرد أواخر الكلمات، وإنما يتناول غير الأواخر من تقديم وتأخير، وذكر وحذف، أي أنه يهتم بالظواهر اللغوية صرفاً وتركيباً، التي تتأتى من أوضاع الكلمات في الجمل، وفقاً لأصول وقوانين توصل إليها النحاة الأوائل.

وفهم اللغة ينبني على الشكل والوظيفة، وهذا من المبادئ المعروفة في الدراسات اللغوية الحديثة، " فاللغة–أية لغة– منظمة من الأجهزة، وكل جهاز منها يؤدي دوره حسب النظم العرفية لتلك اللغة، وأبواب النحو ما هي إلا تعبير عن الوظائف النحوية التي تنتظمها لغة من اللغات، ففي العربية – مثلاً – كثير من الوظائف: وظيفة الفاعل، وظيفة نائب الفاعل، وظيفة المبتدأ، وظيفة المستثنى إلخ وكل وظيفة من هذه الوظائف تتخذ لها طريقة شكلية للتعبير عنها، وتختلف تلك الطرق الشكلية حسب عرف اللغة واصطلاحها" [1].

---

(1) حسان، تمام، 1986م، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، ص203.

(2) عيد، أصول النحو العربي، ص267.

هذا الفهم السابق للوظائف النحوية والتعبير عنها في الجمل هو الفهم الذي يحل محل القول بالعامل والعمل، فالوظائف النحوية تختلف فيما بينها في سياق الكلام، وعلى أساس هذا الاختلاف في الوظيفة يختلف التعبير عنها، فالحركات والحروف التي ادَعي أنها أثر العامل في العربية هي تأثير" القيم الخلافية" بين وظائف الكلمات في الجمل، حيث تتضح من علاقات الكلمات كل منها بالأخرى بتأثير السياق، فليس

هناك عامل ولا معمول بل كلمات تختلف وظائفها في السياق، ويعبر عن اختلافها بالحركات والحروف وترتيب الكلمات وغيرها من القرائن اللفظية والمعنوية، فهي-إذن- فروق تراعى، ليس لها ما لقوانين العامل الفلسفية من التحكم والإلزام، وهي فروق ترتبط بالكلمة في جملتها، وليس من تأثير كلمة أخرى فيها، وهي من ناحية ثالثة لا يعبر عنها في التحليل النحوي، بل يعبر فقط عن المهمة التي تؤديها الكلمة[2].

وبعد، فهذا هو الفهم اللغوي الحديث في مقابل العامل الذي أتعب النحاة والدارسين، وهو فهم طابعه الوصف لا قوانين العقل، فهو يعتمد على علاقات الكلمات في الجمل ووظائفهما والدلالة عليها شكلياً، لا على أساس التأثير والتأثر إذ إن الأخير منبعه العقل والمنطق، أما الأول فأساسه عرف اللغة[3].

أما الدكتور تمام فإنه يرى أن النحو دراسة العلاقات بين أبوابه ممثلة في الكلمات التي في النص[4]، وهو يدرس هذه العلاقات على أساس شكلي مقتفياً أثر بلومفيلد، ومستبعداً المعنى من التحليل النحوي، فالنحو عنده عبارة عن تحليل

(1) عيد، أصول النحو العربي، ص268.

(2) عيد، أصول النحو العربي، ص269.

(3) المرجع نفسه، ص271.

(4) حسان، مناهج البحث في اللغة، ص192.

لتركيب الجملة، يقوم على تصنيف عناصرها تصنيفاً شكلياً وظيفياً بعيداً عن المعنى النفسي، أو المعنى الذي تبحث فيه نظرية المعرفة؛ " لأننا نباعد بين الفلسفة وبين الدراسات اللغوية، إذ نريد أن نجعل المعلومات اللغوية كلها براجماتية تتبني على الاستقراء بالحس، لا على الحدس والتخمين"[1].

ولكن الدكتور تماماً يتخلى عن فكرة استبعاد المعنى في التحليل النحوي، ويعود إليها من خلال نظرية فيرث التي يرتبط فيها التحليل البنيوي بالمعنى، ويتجلى ذلك في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها)، حيث يقرر هناك أن النظام النحوي للغة العربية الفصحى ينبني على الأسس الآتية[2]:

1) طائفة من المعاني النحوية العامة التي يسمونها معاني الجمل أو الأساليب.

2) مجموعة من المعاني النحوية الخاصة أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية والإضافة إلخ.

3) مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها. كعلاقة الإسناد والتخصيص والتبعية والنسبة، وهذه العلاقات–كما يلحظ– قرائن معنوية على معاني الأبواب الخاصة كالفاعلية والمفعولية.

4) ما يقدمه علما الصوتيات والصرف لعلم النحو من قرائن صوتية أو صرفية كالحركات والحروف ومباني التقسيم ومباني التصريف ومباني القرائن اللفظية.

5) القيم الخلافية أو المقابلات بين أحد أفراد كل عنصر مما سبق وبقية أفراده.

والمتأمل في تعريف النظام النحوي عند الدكتور تمام يلحظ أن المعنى يستحوذ على جملة التعريف، فقد أقام النظام النحوي على مبادئ كلها معنوية، ولا يحيد عن ذلك إلا ما يقدمه النظامان الصوتي والصرفي للنحو.

ويشير محمد صلاح الشريف أن ما جاء به الدكتور تمام في النظام النحوي هو " أبواب المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والتوابع متنكرة في زيٍّ جديد، وأن

---

(1) حسان، مناهج البحث في اللغة، ص195.

(2) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص178.

معطيات النظام النحوي، وفق ما عرض له جاءت أقرب إلى المفهوم التقليدي للنحو منه إلى المفهوم الألسني، وهو يعزو ذلك إلى الاهتمام بالمعاني الوظيفية على حساب الشكل، وأنه أراد أن تمزج معطيات علم النحو بمعطيات علم المعاني ليحدث في النحو ما لم يخطر لسيبويه(ت180هـ) وعبد القاهر(ت471هـ) على بال، فانحصر تجديده في هذا الجانب المتمثل في محاولة التأليف بين التراث النحوي والبلاغي"[1]. فعلم المعاني في حقيقة أمره هو الجانب المعنوي من علم النحو، وقد كان جديراً به أن يقوم في داخل علم النحو نفسه، فهو قمة الدراسة النحوية أو فلسفتها.

ومن المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام النحوي عند الدكتور تمام التعليق وهو الفكرة المركزية في النحو العربي، وقد استمد هذه الفكرة من عبد القاهر الجرجاني(ت471هـ)، ورأى بأنها " تتضمن إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية

بوساطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية موجهاً إلى ذلك قول الجرجاني: يأخذ بعضها بحجر بعض، وقوله: هذا هو السبيل. فلست بواجد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً أو خطؤه إن كان خطأً إلى النظم ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو من معاني النحو. فيرى أن في الجملة عدداً من القرائن هي التي تعمل على نقل المعنى الدلالي بين المتكلم والسامع، وهذه القرائن تقع في ثلاثة أطر: القرائن المادية، والقرائن العقلية، وقرائن التعليق" [2]، يقول الدكتور تمام:" ولهذا فإنه ينبغي لنا أن نتصدى للتعليق النحوي بالتفصيل تحت عنوانين أحدهما: العلاقات السياقية والثاني هو القرائن اللفظية. فإذا علمنا أن العلاقات السياقية التي تربط بين الأبواب وتتضح بها الأبواب هي في الحقيقة (قرائن معنوية) فقد علمنا أن العنوانين المذكورين جميعاً يتناولان القرائن من الناحيتين المعنوية واللفظية وهما مناط التعليق ... فالتعليق هو الإطار الضروري للتحليل النحوي أو كما يسميه النحاة:

(1) الشريف، محمد صلاح الدين، 1979م، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى، حوليات الجامعة التونسية، العدد 17، ص215.

(2) عمايرة، خليل، 1985م، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، د.م، ص81-82.

الإعراب" [1].

فالدكتور تمام ينطلق في دراسته للنحو العربي من فكرة التعليق التي تقوم على العلاقات السياقية والقرائن اللفظية، فهما عماد التحليل النحوي.

2.2 نظرية العامل والقرائن النحوية:

1.2.2 العامل النحوي عند النحاة:

نظر العلماء في اللغة العربية فوجدوا فيها خصائص مشتركة في الضبط والصوغ تسير على نهج خاص. فدفعهم ذلك إلى وضع قواعد عامة يلمّون بها هذه الخصائص. ولقد كان من اليسير أن يقنع النحاة بالقول إن الكلمة إذا جاءت على نسق بعينه في الجملة كانت مرفوعة أو منصوبة مثلاً، ولكنهم استغلوا فكرة أن كل أثر لا بد له من مؤثر، فطبقوها على الكلمات وضبطها في شتى أوضاعها، وأخذوا

يبحثون عن العامل لينسبوا إليه إحداث هذه الظواهر الإعرابية، ووضعوا لـه أحكاماً وقواعد.

وقد أثارت هذه النظرية جدلاً بين القائلين بها، فاختلفوا في تصنيفها وأنواعها، ثم كان بينهم من ألح أنها مجازية؛ لأن الذي يحدث الرفع والنصب والجزم هو المتكلم نفسه وفقاً لما يقول ابن جني(ت392هـ)[2]، وهاجم ابن مضاء(ت592هـ) هذه النظرية[3]، واعتقد استحالتها منطقياً، لأن تأثير العامل النحوي فيما يقول ابن مضاء(ت592هـ) لا يتم إلا بعد انتهاء الحدث، ومن المحال أن يأتي السبب بعد حدوث المسبب، ووصل به الأمر إلى القول بحرمتها شرعاً حينما يتعلق الكلام بالقرآن الكريم. لأنه قول برأي لا أساس له.

ولعل جدل نظرية العامل قد نشأ عن غموض في مفاهيم المصطلحات التي استعملت في هذه النظرية، بالإضافة إلى تعقيدها، فمنها ما يعمل مذكوراً أو محذوفاً.

---

(1) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص189.

(2) انظر ابن جني، الخصائص 109/1.

(3) انظر ابن مضاء، الرد على النحاة، ص81.

وإذا رجعنا إلى كتاب سيبويه(ت180ه) تتلقانا نظرية العامل منذ السطور الأولى. فقد عقب على حديثه عن مجاري أواخر الكلم الثمانية بقوله:" وإنما ذكرت لك ثمانية مجار؛ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة، لما يحدث فيه العامل وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف إعراب" [1]. فالعامل هو الذي يحدث الإعراب، ويجلب علامته من الرفع والنصب والجر والجزم، ومضى يوزع الأبواب النحوية باعتبار العوامل.

وأما قطرب(ت206هـ) فيرى أن لا قيمة للعامل في الحركات الإعرابية على أواخر الكلم في التركيب الجملي، وأن هذه الحركات كانت بأثر صوتي، يقول:" إنما أعربت العرب كلامها؛ لأن الاسم في حال يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج،

فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام"[2]. فهو يرى أن المتكلم يلجأ إلى الحركة الإعرابية عندما يصعب عليه التسكين في الوصل.

ويرى ابن جني(ت392هـ) أن الذي يحدث الأثر على أواخر الكلم في الجملة هو المتكلم، " وإنما قال النحويون عامل لفظي، وعامل معنوي، ليروك أن بعض العمل يأتي عن لفظ يصحبه، كـ(مررت بزيد، وليت عمراً قائم)، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهر من آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ اللفظ، أو باشتمال

(1) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، 1991م، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 13/1.

(2) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص70.

المعنى على اللفظ"[1]، ولكن ابن جني(ت392هـ) لم يثبت على هذا الرأي؛ لأنه عند التطبيق لم يتجاوز منهج سيبويه(ت180هـ) في فكرة العامل، فنجده يقول:" إن أصل عمل النصب إنما هو للفعل وغيره من النواصب مشبه في ذلك الفعل"[2]، وقوله:" إنما يجوز وقوع المعمول فيه بحيث يجوز وقوع العامل"[3].

وقد تعرض ابن مضاء(ت592هـ) في كتابه (الرد على النحاة) لكثير مما أثبته النحاة في كتبهم من آراء وعلل، واقترح أن يحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وتعرض لنظرية العامل وبسط رأيه فيها داعياً إلى إلغائها وإلى إلغاء كل تقدير وتأويل في العبارات، والجمل، وغير ذلك، مما يجب أن يصفى منه علم النحو، وتخلص منه مذاهبه وكتبه، يقول:" قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغنى النحوي عنه، وأنبه على ما اجتمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا(ضربَ زيدٌ عمراً) أن الرفع الذي في (زيد) والنصب الذي في (عمرو) إنما أحدثه (ضرب)... فظاهر هذا إن العامل أحدث الإعراب، وذلك بين الفساد"[4].

وذهب ابن مضاء القرطبي(ت592هـ) إلى ما ذهب إليه ابن جني (ت392هـ) من أن العمل من الرفع والنصب والجر والجزم، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره. ولكن ابن مضاء لم يرفض كل ما جاء من النحاة وعاملهم، فنجده يأخذ بالعلل الأول ويرفض العلل الثواني والثوالث، ويقول:" ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لِمَ رُفِع؟ فيقال: لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولِمَ رُفِعَ الفاعل؟ فالصواب

---

(1) ابن جني، الخصائص، 149/1.

(2) المرجع نفسه، 144/1.

(3) المرجع نفسه، 165/2.

(4) ابن مضاء، القرطبي، 1982م، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ص76–77.

أن يقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر "[1].

ويعلق الدكتور تمام على قول ابن مضاء(ت592هـ) وموقفه من العامل بقوله:" فأما أن العامل هو المتكلم فيتنافى مع الطابع الاجتماعي للغة، ولو ترك لكل متكلم أن يرفع أو ينصب أو يجر أو يجزم كما يشاء لما استطاع النحاة أن يدرسوا لغة العرب؛ لأن العرب والحالة هذه ما كانوا يستطيعون ادعاء وحدة اللغة"[2].

أما إبراهيم مصطفى فرفض أن تكون الحركات على أواخر الكلم في الجملة بأثر من عامل لفظي أو معنوي، يقول:" على أن أكبر ما يعيننا في نقد نظريتهم–النحاة العرب– أنهم جعلوا الإعراب حكماً لفظياً خالصاً يتبع لفظ العامل وأثره، ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى، ولا أثراً في تصوير المفهوم أو إلقاء ظل على صورته"[3]، ويضيف" ونحن نحاول أن نبحث عن معاني هذه العلامات الإعرابية وعن أثرها في تصوير المعنى... ولم يكن لنا أن نسأل عن كل حركة ما عاملها، ولكن ماذا تشير إليه من معنى"[4]. لذا أخذ إبراهيم مصطفى يبحث عن المعاني التي ترتبط بها هذه الحركات، فجعل الضمة علماً للإسناد، والكسرة علم الإضافة. أما الفتحة فليست

علامة إعراب، وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة التي يهرع إليها العربي ما وجد إلى الخفة سبيلاً.

ونجد عند إبراهيم أنيس أن للإعراب قصة ما أروعها قصة ! حِيكَت ثم نسجت على يد قوم سموا بالنحاة، وأن الحركات الإعرابية لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في كثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض، يقول:" فليست حركات الإعراب في رأيي عنصراً من عناصر البنية في الكلمات، وليست دلائل على المعاني كما يظن النحاة، بل إن الأصل في كل كلمة هو سكون آخرها سواء في هذا ما يسمى بالمبني أو المعرب، إذ يوقف على كليهما بالسكون وتبقى مع هذا أو رغم

---

(1) ابن مضاء، الرد على النحاة، ص130.

(2) حسان، تمام، 1992م، اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة، الدار البيضاء، ص53.

(3) مصطفى، إبراهيم، 1959م، إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة،ص41.

(4) المرجع نفسه، ص42.

هذا، واضحة الصيغة لم تفقد من معالمها شيئاً"[1].

ويصف الدكتور تمام هذا الفهم للحركات الإعرابية بأنه فهم قاصر مبهم لأنه يقصر فهم الإعراب على العلامة الإعرابية وحسب، مع أنها ليست سوى قرينة من قرائن فهم الإعراب، بل إن الإسناد نفسه هو قرينة أخرى من هذه القرائن[2].

2.2.2 موقف تمام من العامل النحوي:

يرى الدكتور تمام حسان أن النحاة قد أكثروا الكلام عن العامل باعتباره مناط التعليق، وبنوا عليه القول بالإعرابين التقديري والمحلي، يقول:" لقد أكثر النحاة الكلام عن العمل باعتباره تفسيراً للعلاقات النحوية أو باعتباره مناط التعليق، وجعلوه تفسيراً لاختلاف العلامات الإعرابية، وبنوا على القول به فكرتي التقدير والمحل الإعرابي وألّفوا الكثير من الكتب في العوامل سواء ما كان منها لفظياً أو معنوياً... وتناول بعض النحاة كابن مضاء(ت592هـ) هذا الفهم لطبيعة العلاقات السياقية بالنقد، والتفنيد، والتجريح، ولكنه بعد أن أبان فسادها بالحجج لم يأتِ بتفسير مقبول لاختلاف

العلامات الإعرابية باختلاف المعاني النحوية، ولم يُقم مُقام العامل فهماً آخر لهذه العلاقات غير قوله: إن العامل هو المتكلم، فجعل اللغة بذلك أمراً فردياً يتوقف على اختيار المتكلم ونفى عنها الطابع العرفي الاجتماعي الذي هو أخص خصائصها"[3].

ويذهب الدكتور تمام إلى أن التعليل النحوي كان سبباً لوجود نظرية العامل، فالفعل قد رفع الفاعل، والمبتدأ رفع الخبر، يقول:" لقد كان التعليل في دراسة اللغة مسئولاً كذلك عن خلق نظرية العامل، فالفاعل مرفوع بعلة وجود الفعل، والمبتدأ مرفوع بعلة الابتداء، وهلم جرا. وكما اختلف البصريون في قياس (نعم وبئس)

---

(1) أنيس، إبراهيم، 1975م، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الخامسة، ص225.

(2) انظر: حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص185-186.

(3) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص185.

و(أفعل التعجب) مع إخوانهم الكوفيين، اختلفوا كذلك في تحديد العامل في بعض الحالات، فالمبتدأ عندهم مرفوع بالخبر، والخبر مرفوع بالمبتدأ؛ واختلاف النحاة في العلة هنا دليل أيضاً على خطأ منهجهم، وتعارض بعضه مع بعض، ومنهج هذا شأنه لا يمكن أن يخلو من المطاعن على أي حال"[1]. وهذه المطاعن هي التي دفعت ابن مضاء(ت592هـ) للدعوة إلى إلغاء نظرية العامل، وأن يحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وينبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه.

وكان الدكتور تمام قد دعا إلى إلغاء فكرة العامل، ويعزو تجلية المعاني إلى عدد من القرائن تتضافر فيما بينها، وأن كل قرينة تتكون من عدد من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية، تلك الطرق التي تتجه كل منها إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية في اللغة، دونما حاجة إلى العامل. وهو يرى أن الفاعل مرفوع؛ لأن العُرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع دون ما سبب منطقي، وأنه كان من الممكن أن يأتي الفاعل منصوباً والمفعول مرفوعاً لو أن العرف جرى على ذلك. يقول:" الحقيقة أن لا عامل. إن وضع اللغة يجعلها منظمة من الأجهزة، وكل جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى، ويتكون من عدد من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني

اللغوية، فكل طريقة تركيبية منها تتجه إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية في اللغة. فإذا كان الفاعل مرفوعاً في النحو فلأن العرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع دونما سبب منطقي واضح، وكان من الجائز جداً أن يكون الفاعل منصوباً، والمفعول مرفوعاً، لو أن المصادفة العربية لم تجر على النحو الذي جرت عليه"[2]. والحركة الإعرابية جاءت على الصورة التي هي عليها؛ لأن العرف ارتضاها" فالمقصود من أية حركة إعرابية إذاً هو الربط بينها وبين معنى وظيفي خاص، وقد جاءت هذه الحركة في نمطية اللغة على هذه الصورة؛ لأن العرف ارتضاها كذلك. والشرط الوحيد في كل ذلك أن يكون هناك ارتباط تام بين اختلاف الحركات واختلاف الأبواب النحوية التي ترمز إليها، أي أن يراعى في

(1) حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص51.

(2) المرجع نفسه، ص53.

الفرق بين باب الفاعل وباب المفعول مثلاً أن يعبر عنه بفرق شكلي يظهر بين الحركة الإعرابية الدالة على الفاعل، وبين الحركة الإعرابية الدالة على المفعول"[1].

والمتتبع لكلام تمام حسان يلمح أثراً لوجود العامل. فالقول بأن كل طريقة من الطرق التي تتكون منها أجهزة النظام اللغوي تتجه إلى بيان معنى وظيفي في اللغة يشعرنا بأن هذه الطريقة تؤثر في غيرها أو تتبادل التأثير مع غيرها لإظهار المعنى.

ولعل انطلاق النحاة في الحفاظ على القرآن الكريم من اللحن جعلهم يهتمون بالمتلقي لا بالمتكلم، ويبدأون بالمبنى لا بالمعنى، ويجعلون الإعراب والعلامات الإعرابية غايتهم القصوى. ومن المعلوم أن الجرجاني لم يصرح برفضه فكرة العامل النحوي، ولكنه أتى بفكرة التعليق التي يأبى العامل الاتساق معها وفي هذا يقول الدكتور تمام حسان:" وفي رأيي- كما كان في رأي عبد القاهر على أقوى احتمال- أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي، وأن فهم التعليق على وجهه كافٍ وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية؛ لأن التعليق يحدد بوساطة القرائن معاني الأبواب في السياق، ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى، وأفضل، وأكثر نفعاً في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية"[2].

3.2.2 تضافر القرائن يغني عن العامل:

أقام الدكتور تمام تحليله للنظام النحوي على فكرة التعليق التي استمدها من الجرجاني، أو العلاقات السياقية، وتكمن أهمية نظرية التعليق في أنها أوجدت المنهج الذي ينبغي أن يسير عليه الدرس النحوي، ولا شك في أن هذه النظرية لاقت الاهتمام عند السلف، ولكنهم جعلوها منطلقاً لعلم المعاني وحالوا بينها وبين علم النحو وهي من أجله وضعت.

والعلاقات السياقية تقوم على قرائن معنوية وأخرى لفظية، أما القرائن المعنوية

---

(1) حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص54.

(2) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص189.

فهي: قرينة الإسناد، والتخصيص، والمخالفة، والنسبة، والتبعية. وأما القرائن اللفظية فتضم: العلامة الإعرابية، والرتبة، ومبنى الصيغة، والمطابقة، والربط، والتضام، والأداة، والنغمة. ولكل من هذه القرائن علاقات سياقية صغرى أو كبرى بحسب القسم الذي هي منه.

وهذه القرائن اللفظية والمعنوية تؤدي عنده إلى فكرة تضافر القرائن، وهي التي تؤدي إلى وضوح المعنى النحوي، أو المعنى المقالي، ويرى أن هذه الفكرة تغني عن القول بفكرة العامل النحوي الذي قال به النحاة، والذي يرى أنه جاء لتوضيح قرينة لفظية واحدة، هي العلامة الإعرابية" لقد كانت العلامة الإعرابية أوفر القرائن حظاً من اهتمام النحاة، فجعلوا الإعراب نظرية كاملة سموها: نظرية العامل وتكلموا فيه عن الحركات ودلالاتها والحروف ونيابتها عن الحركات، ثم تكلموا في الإعراب الظاهر والإعراب المقدر والمحل الإعرابي، ثم اختلفوا في هذا الإعراب هل كان في كلام العرب أم لم يكن؟، وكان لقطرب(ت206هـ) ومن تبعه من القدماء والمحدثين كلام في إنكار أن تكون اللغة العربية قد اعتمدت حقيقة على هذه العلامات في تعيين المعاني النحوية. حدث كل ذلك في وقت لم تكن العلامات الإعرابية أكثر من نوع واحد من أنواع القرائن، بل هي قرينة يستعصى التمييز بين الأبواب بوساطتها حين يكون الإعراب تقديرياً أو محلياً أو بالحذف؛ لأن العلامة الإعرابية في كل واحدة من هذه

الحالات ليست ظاهرة فيستفاد منها معنى الباب. حتى حين ننظر إلى مطلق العلامة كمطلق الضمة أو مطلق الفتحة أو مطلق الكسرة فسنجد أنها لا تدل على باب واحد، وإنما تدل الواحدة منها على أكثر من باب"[1]. ويضيف" ولا أكاد أملُ ترديد القول: إن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى فلا قيمة لها بدون ما أسلفت القول فيه تحت اسم(تضافر القرائن) وهذا القول صادق على كل قرينة أخرى بمفردها سواء أكانت معنوية أم لفظية، وبهذا يتضح أن العامل النحوي وكل ما أثير حوله من ضجة لم يكن أكثر من مبالغة

---

(1) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص205.

أدى إليها النظر السطحي، والخضوع لتقليد السلف، والأخذ بأقوالهم على علاتها"[1].

وإذا كان العامل قاصراً عن تفسير الظواهر النحوية والعلاقات السياقية فإن فكرة تضافر القرائن النحوية اللفظية والمعنوية توصل إلى وضوح المعنى وأمن اللبس، وتنفي كل تفسير ظني أو منطقي لظواهر السياق، وتصرف عن الجدل في العامل وأصالته أو ضعفه أو قوته وتبعد عن التأويل والتعليل، يقول:" كان الاتكال على العلامة الإعرابية باعتبارها كبرى الدوال على المعنى ثم إعطاؤها من الاهتمام ما دعا النحاة إلى أن يبنوا نحوهم كله عليها عملاً يتسم بالكثير من المبالغة وعدم التمحيص... وإذا كان العامل قاصراً عن تفسير الظواهر النحوية والعلاقات السياقية جميعها فإن فكرة القرائن توزع اهتمامها بالقسطاس بين قرائن التعليق النحوي معنويها ولفظيها ولا تعطي للعلامة الإعرابية منها أكثر مما تعطيه لأية قرينة أخرى من الاهتمام. فالقرائن كلها مسئولة عن أمن اللبس وعن وضوح المعنى، ولا تستعمل واحدة منها بمفردها للدلالة على معنى ما، وإنما تجتمع القرائن متضافرة؛ لتدل على المعنى النحوي وتنتجه"[2]. ويضيف" بالاعتماد على القرائن في فهم التعليق النحوي فإننا ننفي عن النحو العربي كل تفسير ظني أو منطقي لظواهر السياق. وكل جدل من نوع ما لج فيه النحاة حول منطقية هذا العمل أو ذاك، وحول أصالة بعض الكلمات في العمل وفرعية الكلمات الأخرى، وحول قوة العامل وضعفه، أو تعليله أو تأويله، مما ازدحمت

به كتب النحو دون طائل يكون تحته. ويكفي للاقتناع بحسن تحليل النص بحسب قرائن التعليق مجتمعة أننا نستطيع بوساطة ذلك أن نلمح الصلة، أو الرابطة، أو العلاقة إن شئت بين كل جزء من أجزاء السياق والأجزاء الأخرى من حيث المعنى ومن حيث المبنى في الوقت نفسه"[3].

ويعلل الدكتور تمام قصور الحركات الإعرابية عن تفسير المعاني النحوية

---

(1) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص207.

(2) المرجع نفسه، ص232.

(3) المرجع نفسه، ص232.

بأمور هي [1]:

1- إن المعربات التي تظهر عليها الحركات أقل بكثير جداً من مجموع ما يمكن وروده في السياق من الكلمات. فهناك الإعراب بالحذف والإعراب المقدر للتعذر أو للثقل أو لاشتغال المحل، وهناك المحل الإعرابي للمبنيات والمحل الإعرابي للجمل. وكل هذه الإعرابات لا تتم بوساطة الحركة الإعرابية الظاهرة.

2- أننا لو افترضنا أن كل الإعرابات تمت على أساس الحركة الظاهرة فلم يكن هناك إعراب تقديري ولا إعراب محلي فإننا سنصادف صعوبة أخرى تنشأ من أن الحركة الواحدة تدل على أكثر من باب واحد، ومن هنا تصبح دلالتها بمفردها على الباب الواحد موضع لبس.

ويظهر تضافر القرائن من خلال إعراب(ضرب زيدٌ عَمْراً) فزيد فاعل بشهادة سبع قرائن واحدة معنوية وهي الإسناد والبقية لفظية على النحو الآتي: [2]

1) أنه ينتمي إلى مبنى الاسم(قرينة الصيغة).

2) أنه مرفوع(قرينة العلامة الإعرابية).

3) أن العلاقة بينه وبين الفعل الماضي هي علاقة الإسناد(قرينة التعليق).

4) أنه ينتمي إلى رتبة التأخر(قرينة الرتبة).

5) أن تأخره عن الفعل رتبة محفوظة(قرينة الرتبة).

6) أن الفعل معه مسند إلى المفرد الغائب(قرينة المطابقة).

وبسبب كل هذه القرائن نصل إلى أن(زيد) هو الفاعل. كما أعربنا (عَمْراً) مفعولاً به بخمس قرائن إحداها معنوية، وهي التعدية على النحو الآتي:

1) أنه ينتمي إلى مبنى الاسم(قرينة الصيغة).

2) أنه منصوب(قرينة العلامة الإعرابية).

3) أن العلاقة بينه وبين الفعل هي علاقة التعدية(قرينة التعليق).

4) أن رتبته من كل من الفعل والفاعل هي رتبة التأخر(قرينة الرتبة).

---

(1) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص231.

(2) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص181.

5) أن هذه الرتبة غير محفوظة(قرينة الرتبة).

وبسبب هذه القرائن نسارع إلى القول بأن (عَمْراً) مفعول به.

ويرى أن أصعب هذه القرائن من حيث إمكان الكشف عنها هي قرينة التعليق، وهو الغاية الكبرى من التحليل النحوي[1]. واختيار القرائن بديلاً للعوامل يدفع الدكتور تماماً في تحليل الكلمات المعربة إلى القول: مرفوع، أو منصوب، أو مجرور، أو مجزوم فقط، أو القول مرفوع على الفاعلية، أو منصوب على المفعولية.

وهذه القرائن سواء اللفظية أم المعنوية، هي بمجموعها معانٍ وظيفية ناتجة عن توزيع المورفيمات وفق علاقات تركيبية، ففي جملة مثل: ضرب زيدٌ عَمْراً، نجد أن القرائن اللفظية والمعنوية تتحقق من خلال مورفيمات الصيغة والإعراب والبناء والرتبة والإسناد وغيرها، " فالتحليل النحوي عند الدكتور تمام حسان كما هو أيضاً عند فيرث شبكة من العلاقات السياقية المقالية أو اللفظية تبدأ من الفونيمات ثم المورفيمات وتنتهي إلى التركيب في وحدة أكبر، وهذه العلاقات اللفظية أو المعنوية تقوم على مبدأ توزيعي تنشأ منه علاقات توافق أو اختلاف أو تناظر بين العناصر اللغوية المكونة للتركيب، وهي جزء من هذه العلاقات السياقية"[2].

4.2.2 صدى رأي تمام في المحدثين:

موقف الدكتور تمام هذا من العامل النحوي كان له صدى في المحدثين، فمنهم من تبنى ما أتى به الدكتور تمام من أفكار حول العامل ونظرية تضافر القرائن"[3]، ومنهم من ثار عليه، فهذا جميل علوش يقول:" فلا داعي للجاج في استنكاره-

---

(1) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص182.

(2) خليل، حلمي، 1996م، العربية وعلم اللغة البنيوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص237.

(3) انظر عبد اللطيف، محمد حماسة، 2001م، العلامة الإعرابية،دار غريب،القاهرة،ص189

العامل- ومقاومته وشن الحرب عليه كما فعل ابن مضاء القرطبي (ت592هـ)، وكما يفعل كثير من الدارسين المعاصرين المتأثرين بالمنهج الوصفي الحديث الذي لا يقبل في وصف الجملة إلا ما تقع عليه العين ويدركه الحس، فيرفضون لذلك مبدأ التقدير والاستتار وتأثير شيء في شيء في أركان الجملة"[1].

ويصرح عبد الصبور شاهين بأنه لم يستطع التوصل إلى ما يمكن الاجتزاء به عن العامل، وهو يلتمس لذلك سبباً مؤداه: أن أجزاء الجملة العربية محكومة بالتغير، وليس كما هي الحال في اللغات الأجنبية، وهو يصف العامل بأنه ضرورة تصنيفية تختصر كثيراً من الأضراب والأنواع التي قد تنجم عن الاتكاء على الوظيفة في تفسير التغيرات الشكلية[2].

ويعقب الدكتور عبده الراجحي على موقف الدكتور تمام من العامل النحوي بقوله:" وعلى كثرة ما كتب عن مسألة العامل فإن ما قدمه أستاذنا قد يكون أكثر ما كتب تماسكاً؛ لأنه يعرضه في إطار منهجه في التحليل وفق القرائن، ومن ثم نسلكه في اتجاه التحيز إلى البنائية؛ لأنه استوعب معظم ما قدمته فروعها المختلفة، ومن هنا أيضاً قد يكون من حقنا أن نخالف أستاذنا الجليل؛ وذلك لأنه في عرضه للقرائن جعل العلامة الإعرابية قرينة منها، ثم جعل العامل هو الإطار النظري المعبر عن العلامة الإعرابية، وهنا موطن الخلاف؛ لأننا نرى المنهج الذي نتحيز له ونرتضيه على خلاف ذلك؛ إذ نفهم أن النحاة العرب لم يسجنوا العامل في العلامة الإعرابية ولم يقصروه على التعبير عنها أو تفسير وجودها، وإنما العامل هو المظلة الكبرى في النحو

العربي، يتحرك لتحليل الظاهرة بجميع جوانبها، ومنها العلامة، ومنها بقية القرائن في ظل هذه المظلة"[3]. ويضيف" لقد كان العامل هو المُعَوّل الأول والأعمق في الوصول إلى المعنى، ولذلك لم يكن حديثهم عن التقديم والتأخير، ولا عن

(1) علوش، جميل، 1997م، الإعراب والبناء، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت،ص147

(2) شاهين، عبد الصبور، 1989م، في التطور اللغوي، مكتبة الشباب، الإسكندرية، ص175.

(3) الراجحي، عبده، النظريات اللغوية المعاصرة وموقفها من العربية، بحث نشر ضمن كتاب (تمام حسان رائداً لغوياً)، ص252.

الحذف والزيادة، ولا عن التعدد، ولا عن الإسناد، ولا عن التقدير، ولا عن معاني الإضافة، والفاعلية، والمفعولية، والزمنية، والتضمين، وغير ذلك إلا حديثاً عن العامل، بل إن سيبويه– وكتابه المسئول الأول عن المنهج– كان يعالج العامل في إطار قواعد الكلام، أو ما نسميه الآن قواعد الخطاب التي تنظر إلى السياق العام للحدث الكلامي من نية المتكلم وقصده، وهيئة المخاطب ومعرفته وظروفه، ثم هيئة الحال التي يجري فيها الحديث؛ وضع يدك في معظم أبواب النحو عند الرجل تخرج لك ما تشاء من هذا الذي نزعمه لك"[1].

وأما الذين وافقوه، فمنهم مصطفى حميدة، حيث يقول:" لو سلمنا بفرضية العامل النحوي التي تصورها نحاة العربية، وجعلنا ذلك العامل الوهمي هو الجوهر الموجد لاختلاف المعاني النحوية في عملية الحدث الكلامي، فكانت تحكم المتكلمين عوامل مضبوطة لا تخطئ لأصبح المتكلمون سواءً في الأداء"[2]، ويضيف " إن المتكلم والسامع هما العامل النحوي المؤثر فيما يتعلق بالمعاني، وأن الجماعة اللغوية هي العامل المؤثر فيما يتعلق بالمباني"[3]. ولا يُخْفي تأثره بنظرية تضافر القرائن ودورها في فهم النظام اللغوي للعربية" ذلك لأنها أول دراسة في تاريخ النحو العربي كله تقيم منهجاً على أساس فكرة التعليق، فحولت الدرس النحوي بهذا من منهجه اللفظي المتمثل في الإعراب القائم على فكرة العامل، إلى منهج قرائن التعليق، الذي يضع المعنى في المقام الأول"[4]. ويرى المخزومي " أن إصلاح منهج الدراسة النحوية لن

يتم إلا إذا خلصنا الدرس النحوي مما علق به من شوائب جرها عليه منهج دخيل وهو منهج الفلسفة الذي حمل معه فكرة العامل"[5].

---

(1) الراجحي، النظريات اللغوية المعاصرة وموقفها من العربية، ص252-253.

(2) حميدة، مصطفى، 1997م، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، مكتبة لبنان، بيروت، ص53.

(3) المرجع نفسه، ص56.

(4) المرجع نفسه، ص67.

(5) المخزومي، مهدي، 1964م، في النحو العربي نقد وتوجيه، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ص14.

وعلى الرغم من هذا فإن الدكتور تماماً يرى" أن النحاة كانوا يلمحون قرينة الإسناد بين طرفي الجملة الاسمية، والفعلية، والوصفية، كما كانوا يلمحونه أيضاً بين المعاني النحوية في داخل الجملة الواحدة، وهذا هو المعنى الذي نلحظه في إعراب جملة مثل(يؤتي الحكمة من يشاء) حين نعرب (من) مفعولاً أولاً على رغم تأخرها و(الحكمة) مفعولاً ثانياً على رغم تقدمها، ويكون ذلك بإدراك ما بينها من علاقة شبيهة بفكرة الإسناد، إذ نقول إن (من) هي الآخذ و(الحكمة) هي المأخوذ"[1].

والذي أرتضيه وهو ما يرتضيه خليل عمايرة أيضاً " أن النحاة أخذوا ينظرون إلى المعاني، ويجعلون الحركات دوال عليها، وأخذوا يبحثون في العامل والمعمول والتعليل والتأويل، ويجعلون الحركة الإعرابية وتبريرها هدفهم لا يحيدون عنه، فالحركة الإعرابية ظاهرة في اللغة، وما كان عمل النحاة إلا محاولات لتبرير هذه الحركة"[2]. ويضيف عمايرة " فالحركات الإعرابية موجودة في اللغة العربية فونيمات أصلية فيها، شأنها شأن أي فونيم في الكلمة، له قيمة وأثر في الإفصاح والإبانة عما في النفس من معنى، فيكون تغيرها محققاً لما في نفس المتكلم من معنى يريد الإبانة والإفصاح عنه. فليست الحركة نتيجة لأثر عامل كما يرى جمهور النحاة الذين أخذوا يبحثون في الظواهر اللفظية اللغوية المتماثلة ويجمعونها في أبواب نحوية كبيرة هي: المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والمجزومات، فنشأ عندهم ما يسمى بالعامل الذي له أثره القوي في جلب الحركة الإعرابية على آخر كل كلمات الجملة، وتفننوا في أقسامه

وأنواعه، فمنه العامل اللفظي ومنه العامل المعنوي. ودفعهم هذا إلى الانصراف عن المعنى والبحث فيه، في حين كان عليهم أن ينظروا إلى العلامة الإعرابية على أنها رمز لتغير في المعنى وليست بأثر"[3].

---

(1) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص194.

(2) انظر: عمايرة، خليل، 1984م، في نحو اللغة وتراكيبها، عالم المعرفة، جدة، الطبعة الأولى، ص149-150.

(3) انظر عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص157 وما بعدها.

3.2 الزمن النحوي

1.3.2 الزمن النحوي عند القدماء:

نظر النحاة إلى الزمن في العربية من خلال صيغة الفعل، فقسموا الفعل إلى ثلاثة أقسام: ماضٍ وهو ما دل على الزمن الماضي، ومضارع وهو ما دل على الحاضر أو المستقبل، وجعلوا الأمر يدخل ضمن الدلالة على زمن المستقبل.

وهذا التقسيم مبني على أساس الأزمنة التي قررها الفلاسفة، وهي: ماضٍ وحاضر ومستقبل، ويبدو هذا واضحاً عند سيبويه(ت180هـ) في تحديده للفعل، يقول:" وأما الفعل، فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع. فأما بناء ما مضى، فذهب وسمع ومكث وحمد. وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمراً: اذهب، واقتل، واضرب، ومخبراً: يقتل، ويذهب، ويضرب. وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت"[1]. وقد جعل تلك الصيغ الزمنية أساساً في تحديد قياس الزمن اللغوي داخل السياق. ويقول المبرد(ت286هـ):" فالفعل إنما هو مبني للدهر بأمثلته، ففعل لما مضى منه، ويفعل يكون لما أنت فيه، ولما لم يقع من الدهر"[2].

ويقسم الزجاجي(ت340هـ) الفعل إلى ماضٍ وحال ومستقبل، فيقول:" اعلم أن أسبق الأفعال في التقدم المستقبل؛ لأن الشيء لم يكن ثم كان، العدم سابق الوجود، فهو في التقدم منتظر، ثم يصير في الحال، ثم ماضياً فيخبر عنه بالمضي. فأسبق الأفعال في الرتبة المستقبل ثم فعل الحال، ثم الماضي"[3].

ويجعل ابن يعيش(ت643هـ) الفكرة الفلسفية أساساً لتقسيم الفعل، فنجده يقول: " لما كانت الأفعال مساوقة للزمان، والزمان من مقومات الأفعال توجد عند وجوده، وتنعدم عند عدمه انقسمت بانقسام الزمان، ولما كان الزمان ثلاثة: ماضٍ وحاضر، ومستقبل، وذلك من قبل أن الأزمنة حركات الفلك فمنها حركة مضت، ومنها حركة

---

(1) سيبويه، الكتاب 12/1.

(2) المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت 336/4.

(3) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص85.

لم تأت بعد، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية، كانت الأفعال كذلك ماضٍ ومستقبل وحاضر "[1].

فالنحاة الأوائل قسموا الفعل على أساس فلسفي إلى ماضٍ وحاضر ومستقبل، وخصوا كل زمن بصيغة معينة.

وفات نحاتنا الأوائل أن الأفعال مجرد صيغ وألفاظ تدل على زمن ما هو جزء من معنى الصيغة، وأن الدلالة على الزمن لا تنحصر في الأفعال، بل تتعداها إلى الصفات، وإلى ما نقل إلى معنى الفعل من المصادر والخوالف.

ولكننا لا نعدم إشارات عند النحاة الأوائل إلى شيء من تحديد المعاني الزمنية في أوجه استعمال الفعل. فقد ذكروا أن المضارع يترجح للحال إذا كان مجرداً من القرائن، وقد يتعين للحال إذا اقترن ببعض أسماء الأوقات كـ(الآن)، أو دخلت عليه لام الابتداء، كما ذكروا أن المضارع قد يتعين فيه الاستقبال إذا اقترن بظرف المستقبل(غدًا)، أو إذا اقتضى طلباً أو وعداً. كما ذكروا أن الماضي قد ينصرف إلى الحال إذا قصد به الإنشاء نحو(بعت، واشتريت)، وقد ينصرف إلى المستقبل إذا دل على طلب نحو: غفر الله لك. وغير ذلك من الصور والدلالات التي أتت متفرقة في كتب النحو لا يجمعها بحث تفصيلي وصفي يعتمد الزمن النحوي أساساً في تحديد المعاني الزمنية للصيغ والجمل.

وتظهر الجهة التي هي تخصيص لدلالة الفعل ونحوه عند سيبويه(ت180هـ)، فصيغة (فعل) تأتي في الإثبات: فعل، قد فعل، لقد فعل، وفي النفي: لم يفعل، لما

يفعل، ما فعل. وصيغة (يفعل) تأتي في الإثبات: هو يفعل، هو يفعل(ولم يكن الفعل واقعاً)، ليفعلن، سوف يفعل، سيفعل، كان سيفعل كان سوف يفعل، وفي النفي: ما يفعل، لا يفعل، لن يفعل، ما كان ليفعل[2].

---

(1) ابن يعيش، موفق الدين، 1988م، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت 4/7.
(2) انظر سيبويه، الكتاب 117/3.

2.3.2 الزمن النحوي عند المحدثين والمستشرقين:

حاول كثير من الباحثين المعاصرين العرب خاصة عبر بحوثهم في تخليص المنهج اللغوي من سيطرة الاتجاه العقلي التحليلي، أن يفرقوا بين ثلاثة أنواع من الزمن: الزمن الفلسفي، والفلكي، واللغوي. يقول المخزومي:" لم ينجحوا –النحاة القدماء– في تصور أن الزمن النحوي، ليس كالزمن الفلسفي الذي يدل على المضي والحضور والاستقبال، ولكنه–أي الزمن النحوي– صيغ تدل على وقوع أحداث في مجالات زمنية مختلفة"[1].

ويأخذ إبراهيم أنيس على النحاة ربطهم الصيغ بزمن معين، يقول:" ولا شك أن ربط الصيغة بزمن معين يحملنا في العربية على الكثير من التكلف والتعسف"[2]. وينفي فندريس أن يكون في السامية المشتركة أية وسيلة للتمييز بين أزمنة الفعل المختلفة. ويرى أنه لا يوجد من الزمن بمعناه الحقيقي إلا اثنان: التام وغير التام. فالتام ما انتهى فيه الحدث وهو الماضي وغيره ما لم ينته فيه الحدث... وفي العربية يعبر غير التام(المضارع) عن الحاضر وعن المستقبل[3]. وقد دفع هذا بعض المستشرقين إلى القول إن اللغة العربية تفتقر إلى الصيغ الزمنية" فاللغات السامية – ومنها العربية – نظام في تصريف الفعل يختلف اختلافاً تاماً عما في اللغات الهندوأوروبية، فليس فيها إطلاقاً صيغ زمنية بالمعنى الصحيح، أي صيغ خاصة تدل على حدوث الفعل في الحاضر أو الماضي أو المستقبل"[4]. فقد حكم على العربية في دلالتها على الزمن من خلال الصيغ الصرفية.

وقد تعرض إبراهيم السامرائي لهذه المسألة بقوله:" فليس صحيحاً أن نكرر ما يقوله جماعة من الباحثين الأعاجم من أن الزمان ليس شيئاً أصيلاً، وأن اقتران

(1) المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص147.

(2) أنيس، من أسرار اللغة، ص172.

(3) انظر: فندريس، جوزيف، 1950م، اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص136.

(4) موسكاتي، سبتينو، 1997م، الحضارات السامية القديمة، ، ترجمة السيد يعقوب بكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص23.

الفعل العربي به حديث النشأة. ونستدل من البحث في تاريخ النحو على أن الأقدمين فصّلوا القول في هذا، وأنهم استفادوا الاستدلال على الزمان من صيغ عدة "[1]. ولكنه يعود ليقرر ما قرره النحاة أنفسهم، إذ يقول:" ومن هنا فإن الفعل العربي لا يفصح عن الزمان بصيغة، وإنما يتحصل الزمان من بناء الجملة فقد تشتمل على زيادات تعين على تقرير الزمان في حدود واضحة"[2].

أما طاهر حمودة فقد وجد أن" ما قرره فندريس صحيح من الناحية الصرفية، ولكن فندريس غير دقيق فيما رمى به العربية واللغات السامية من افتقارها إلى وسائل التمييز بين الأزمنة المختلفة، وعلل ذلك بأن الزمن النحوي وظيفة في السياق، يؤديه الفعل أو الصفة أو ما نقل إلى الفعل من الأقسام الأخرى"[3]. وعزا انجرار فندريس إلى هذا الوهم قلة عناية النحاة العرب برصد الفروق الزمنية الدقيقة[4].

ويعقب المخزومي على ملاحظات ابن يعيش في الزمن بقوله:" لقد وضع ابن يعيش أقسام الزمان الفلسفي أساساً لتقسيم الفعل ولكنه فشل في تطبيق ما أثبت وقرر"[5]. ويعقب على قول المستشرقين أن اللغة العربية فقيرة لوسائل التعبير عن الزمن" في حين كانت قواعد اللغة العربية التي وضعها النحاة هي المفتقر الحقيقي إلى تلك الوسائل"[6].

أما برجستراسر فقد لاحظ أن العربية" تتميز عن سائر اللغات السامية في تخصيص معاني أبنية الفعل وتنويعها وذلك بواسطتين: اقترانها بالأدوات، نحو: قد فعل، وقد يفعل، وسيفعل، وتقديم فعل(كان) على اختلاف صيغه، نحو: كان قد فعل،

(1) السامرائي، إبراهيم، 1980م، الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص23.

(2) السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص24.

(3) حمودة، طاهر سليمان، ابن القيم الجوزية جهوده في الدرس اللغوي، ، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1976م، ص111.

(4) المرجع نفسه، ص112.

(5) المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص111.

(6) المرجع نفسه، ص146.

وكان يفعل، وسيكون قد فعل، إلى آخر ذلك. فكل هذا ينوع معاني الفعل تنويعاً أكثر بكثير مما يوجد في أية لغة كانت من سائر اللغات السامية قريباً من غنى الفعل اليوناني والغربي أو بالأحرى أغنى منهما في بعض الأشياء. فاللغة العربية أكمل اللغات السامية وأتمها في هذا الباب: أي باب معاني الفعل الوقتية"[1].

3.3.2 موقف تمام من الزمن النحوي عند القدماء:

يرى الدكتور تمام أن البحث النحوي القديم يتسم بالجزئية في فحص البنية النحوية لتقرير فصيلة الزمن فيها، وليس بانعدام تلك الصيغة كلياً، فهو يرى أن النحاة لم يغفلوا ملاحظة الصيغ الفعلية ودلالاتها الزمنية داخل السياق، كما نسب إليهم ذلك كثير من الباحثين المعاصرين، ولكن ملاحظتهم لم تكن شاملة، بل تابعت جانباً من استعمال الصيغ الفعلية فقط، وقد وجدوا– كما يفترض الدكتور تمام– أن دلالة الصيغ الزمنية داخل الاستعمال تتطابق مع ما قرر لها من دلالات خارج الاستعمال فجعلهم هذا يقررون أن صيغة(فعل) تدل على الماضي مطلقاً و(يفعل) على الحاضر والمستقبل مطلقاً و(افْعَل) على الحاضر والمستقبل مطلقاً، يقول:" وحين نظر النحاة العرب في معنى الزمن في اللغة العربية كان من السهل عليهم أن يحددوا الزمن الصرفي من أول وهلة فقسموا الأفعال بحسبه إلى ماضٍ ومضارع وأمر، ثم جعلوا هذه الدلالات الزمنية الصرفية نظاماً زمنياً وفرضوا تطبيقها على صيغ الأفعال في السياق كما يبدو من تسمية الماضي ماضياً حتى حين يكون معناه في السياق الاستقبال. وواضح أن كل نظام مهما افترض لنفسه من الإطلاق لا بد أن يصادف من مشكلات

التطبيق ما يتطلب حلولاً من نوع ما، فلما نسب النحاة المضي دائماً إلى صيغة (فعل) وقبيلها ونسبوا الحال أو الاستقبال دائماً إلى صيغتي (يفعل) و(افْعَل) وقبيلهما نظروا في الجملة الخبرية المثبتة والمؤكدة فلم يجدوا هذه الدلالات الزمنية تتأثر تأثراً كبيراً بعلاقاتها في السياق. ولكنهم عند نظرهم إلى

(1) برجستراسر، 2003م، التطور النحوي للغة العربية، تعليق رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ص89-90.

الجملة المنفية وجدوا المضارع المنفي قد يدل على المضي، وحين نظروا في الجمل الإنشائية وجدوا صيغة (فعل) تفيد الاستقبال في التخصيص والدعاء والشرط مثلاً. ولما كانت قواعدهم التي وضعوها عزيزة على أنفسهم لم يخطر ببالهم أن يعيدوا النظر في نظام الزمن في ضوء مطالب السياق، وساغ لهم في حرصهم على القواعد أن ينسبوا اختلاف الزمن إلى الأدوات فقالوا إن (لم) حرف قلب وإن (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان، ولست أدري لم أحجموا عن نسبة مثل هذا المعنى إلى (إن) الشرطية التي تتحول بعدها صيغة (فعل) إلى معنى الاستقبال. والخلاصة أن النحاة لم يحسنوا النظر في تقسيمات الزمن في السياق العربي، إذ كان عليهم أن يدركوا طبيعة الفرق بين مقررات النظام ومطالب السياق، ثم أن ينسبوا الزمن الصرفي إلى النظام الصرفي، وينسبوا الزمن النحوي إلى مطالب السياق. وهذه هي التي اصطلحنا على تسميتها بالظواهر الموقعية. وما دام الزمن النحوي وظيفة في السياق يؤديها الفعل والصفة إلخ، فلا بد أن تلعب القرائن الحالية والمقالية دوراً كاملاً في تحديد هذا الزمن"[1].

فالنحاة ربطوا الفعل بالصيغ الزمنية شكلاً ومعنى، وهذا التقسيم يقوم على أساس الاعتبار بالصيغة الصرفية الشكلية، والزمن الفلسفي، غير ناظر للزمن النحوي الذي ينسجم مع ما تؤديه الألفاظ المترابطة مع الوظيفة الزمنية.

4.3.2 الزمن النحوي عند تمام:

يفرق الدكتور تمام حسان بين ثلاثة أنواع من الزمن: الزمن المطلق ويسميه الزمان وهو كما يقول:" كمية رياضية من كميات التوقيت، تقاس بأطوال معينة

كالثواني والقرون والدهور والحقب والعصور، فلا يدخل في تحديد معنى الصيغ المفردة، ولا في تحديد معنى الصيغ في السياق، ولا يرتبط بالحدث كما يرتبط الزمن النحوي، إذ يعتبر الزمن النحوي جزءاً من معنى الفعل"[2]، والزمن الصرفي

---

(1) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص243.

(2) المرجع نفسه، ص242.

وهو:" وظيفة صيغة الفعل مفردة خارج السياق فلا يستفاد من الصفة التي تفيد موصوفاً بالحدث، ولا يستفاد من المصدر الذي يفيد الحدث دون الزمن"[1]، والزمن النحوي هو:" وظيفة في السياق يؤديها الفعل أو الصفة أو ما نقل إلى الفعل من الأقسام الأخرى للكلم كالمصادر والخوالف"[2]. ويقول إن الفرق بين الزمن النحوي والصرفي يكمن في أن الزمن الصرفي قاصر عن تحديد المعنى عندما يدخل المعنى في علاقات سياقية، في حين يعد الزمن النحوي وظيفة السياق، و تحدده الضمائم والقرائن، يقول:" يكون الزمن الصرفي قاصراً على معنى الصيغة، يبدأ بها وينتهي بها، ولا يكون لها عندما تدخل في علاقات السياق"[3]. فالدكتور تمام يجعل للصيغة الواحدة زمنيين: زمناً صرفياً و آخر نحوياً. ويجعل للزمن الصرفي صيغة منغلقة على نفسها، لها دلالتها خارج الاستعمال. ويرى أن النحاة الأول" لم يحسنوا النظر في تقسيمات الزمن في السياق العربي. إذ كان عليهم أن يدركوا طبيعة الفرق بين مقررات النظام ومطالب السياق ثم أن ينسبوا الزمن الصرفي إلى النظام الصرفي، وينسبوا الزمن النحوي إلى مطالب السياق"[4].

ويرى أن الأزمنة في العربية ثلاثة: الماضي والحال والاستقبال، ولكنها تتفرع بحسب اعتبار الجهة إلى ستة عشر زمناً نحوياً تفصح عنها معاني البعد والقرب والانقطاع والاتصال والتجدد والانتهاء والاستمرار والمقاربة والشروع والعادة والبساطة. فالأزمنة ثلاثة والفروق فروق جهة.

وبناء على ذلك قسم الفعل الماضي إلى: الماضي البعيد المنقطع، والقريب المنقطع، والمتجدد، والمنتهي بالحاضر، والمتصل بالحاضر، والمستمر، والماضي البسيط، والماضي المقارب، والماضي الشروعي. و يقسم المضارع إلى: الحال

العادي، والحال التجددي، والحال الاستمراري. ويقسم الاستقبال إلى: المستقبل

---

(1) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص240.

(2) المرجع نفسه، ص240.

(3) المرجع نفسه، ص242.

(4) المرجع نفسه، ص243.

البسيط، المستقبل القريب، والمستقبل البعيد، والمستقبل الاستمراري[1].

أما الجهة فقد عرفها الدكتور تمام بأنها تخصيص لدلالة الفعل ونحوه إما من حيث الزمن، وإما من حيث الحدث، والمباني الدالة على الجهات الزمنية هي الأدوات(الحروف والنواسخ) والمباني الدالة على جهات فهم معنى الحدث هي: الهمزة والتضعيف، وتكرار المبني، وتاء التفاعل، والسين والتاء، ونون الانفعال، وتاء الافتعال، وتاء التفعل، وهناك جهات في فهم علاقة الإسناد في التركيب، فهي ليست مسلطة على الزمن ولا على الحدث في إفادتها التقييد، وإنما هي قيود على الإسناد، ومن أمثلتها: التعدية ومبناها الاسم المنصوب مطلقاً (المفعول به)، والسببية ومبناها المصدر المنصوب(المفعول لأجله)، والظرفية المكانية ومبناها ظرف المكان(المفعول فيه)، والتقوية ومبناها المصدر المنصوب(المفعول المطلق)، والملابسة ومبناها الوصف المنصوب(الحال)، والإخراج ومبناها الاسم بعد إلا ونحوها (المستثنى)، والتفسير ومبناه الاسم الجامد منصوباً أو مجروراً بمن (التمييز)، والخلاف ومبناه الاسم المنصوب بعد ضمير المتكلم(المختص)، والاستعلاء ومبناه حرف الجر(على)، والواسطة ومبناها حرف الجر(الباء)، والمجاوزة ومبناها حرف الجر(عن)[2]. فالجهة إذن تخصيص لعموم ما في الفعل من حدث وزمن وإسناد، والذي يهمنا هنا هو الجهة في معنى الزمن، وهذه الجهة تتعين بفضل القرائن، وهذه القرائن التي يمكن أن تدخل في السياق وتؤثر فيه زمنياً وتوجهه هي: الأدوات(الحروف والنواسخ) والظروف، نحو: قد والسين وسوف ونون التوكيد، وما ولن وكان وأخواتها وكاد و أخواتها وغيرها، وقد اعتبرت كل هذه الأدوات عناصر لإفادة الجهة المحددة

لمعنى الزمن" واعتبار الجهة بفروعها الستة عشر وأدواتها الدالة عليها يخلص النحو من ذلك الإجمال المخل الذي يوقع

(1) انظر حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، جدول رقم (1)، ص245.
(2) انظر حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، جدول رقم (8)، ص259.

في الحيرة كل دارس للغة العربية "[1].

وإذا كان الزمن النحوي وظيفة في السياق، فإننا لا بد من أن ندرس هذا السياق لنتعرف على الزمن فيه، ودراسة السياق هي دراسة للجملة العربية التي تنقسم إلى قسمين هما: الجملة الخبرية والجملة الإنشائية.

1.4.3.2 الزمن في الجملة الخبرية:

ذهب الدكتور تمام إلى أن الاختلاف في الزمن في الجملة الخبرية المثبتة والمؤكدة إنما هو في الواقع اختلاف في الجهة لا في المضي والحال والاستقبال، يقول:" فالاختلاف بين زمن وزمن هنا هو في الواقع اختلاف في الجهة لا في المضي والحال والاستقبال، فهناك تسع جهات مختلفة للماضي وثلاث للحال وأربع للاستقبال، وبذلك يكون زمن الجملة الخبرية المثبتة في اللغة العربية يقع في ست عشرة صورة "[2]. فصيغة(فعل) تظل دائماً للماضي، وأما صيغة(يفعل) فإنها تظل دائماً وسيلة للتعبير عن الحال أو الاستقبال بحسب ما تعين عليه القرائن. ويرى أن تعبيرات الجهة هنا تأتي من الأدوات سواء أكانت هذه الأدوات حرفية أم نواسخ، يقول:" ومن الملاحظ أن تعبيرات الجهة في معنى الزمن هنا تأتي من الأدوات سواء أكانت هذه الأدوات حرفية، كما في قد والسين وسوف، أم نواسخ كما في كان ومازال وظل وكاد وطفق، أو يكون الزمن مصحوبا بعدم الجهة، كما في فعل ويفعل الواردين في بعض الحالات"[3].

وأما الجملة الخبرية المنفية فإن الغالب فيها هو استعمال المضارع للدلالة على المضي لأنه هو الذي يُضام أكثر أدوات النفي(لم ولما وليس وما ولا ولن) فكل هذه

الأدوات تأتي لنفي المضارع، ولا ينفي صيغة (فعل) منها إلا (ما) فهي نفي (قد فعل) الذي يكون (ما فعل) وأما فيما عدا ذلك فنفي الماضي يتم بوساطة إدخال

(1) سعيد، عبد الوارث مبروك، 1985م، في إصلاح النحو العربي، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، ص183.

(2) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص246.

(3) المرجع نفسه، ص246.

الأداة على صيغة (يفعل). ويخلص الدكتور تمام حسان من ذلك إلى[1]:

1. أن الزمن وظيفة في السياق لا ترتبط بصيغة معينة دائماً وإنما تختار الصيغة التي تتوافر لها الضمائم والقرائن التي تعين على تحميلها معنى الزمن المعين المراد في السياق، فلا يهم إن كان الزمن الماضي آتياً من صيغة (فعل) أو صيغة(يفعل) ما دام يمكن بالتفريق بالضمائم والقرائن بين الأزمنة المختلفة أن نختار من بين الصيغتين أصلحهما للدلالة على المعنى الزمني المراد.

2. أن الجملة الخبرية المثبتة والمؤكدة لا فرق فيها بين دلالة الصيغة على الزمن في نظام الصرف ودلالتها في السياق، ولعل هذا هو ما غرر بالنحاة فلم يعنوا برصد الفروق الزمنية الدقيقة إلا في أضيق الحدود.

3. أن الجملة الخبرية المنفية أكثر ما يكون نفي الماضي فيها إنما يكون بوساطة المضارع، ولعل ذلك أيضاً هو الذي جعل النحاة ينسبون معنى الزمن إلى أدوات النفي مع أن الأداة لا يمكن أن تفيد زمنا، وإنما يمكنها أن تفيد الجهة، وهي تفيدها فعلاً في حالة الجملة المنفية.

2.4.3.2 الزمن في الجملة الإنشائية:

بعد أن فرغ الدكتور تمام حسان من الحديث عن الزمن في الجملة الخبرية بأقسامها: المثبتة والمؤكدة والمنفية، شرع في الحديث عن الزمن في الجملة الإنشائية، وابتدأ بالجملة الاستفهامية، وأوضح أن الجملة الاستفهامية هي الوحيدة بين الجمل الإنشائية التي تتوافق فيها دلالة الصيغة على الزمن صرفياً ونحوياً، فتدل فيها صيغة (فعل) على الماضي، وصيغة(يفعل) على الحال أو الاستقبال بحسب القرائن،

يقول:" ولعل الجملة الاستفهامية هي الوحيدة بين الجمل الإنشائية التي تتوافق فيها دلالة الصيغة صرفياً ونحوياً على طول الخط، فيدل فيها (فعل) على الماضي، ويدل (يفعل) على الحال أو الاستقبال بحسب الضمائم والقرائن"[2].

(1) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص248.

(2) المرجع نفسه، ص248.

ويضيف:" فالاستفهام من جملة الإثبات يتم بوضع الأداة قبلها، والاستفهام من جملة النفي يتم بوضع الأداة قبلها كذلك، ويبقى كل من الجملتين بعد أن توضع الأداة على حاله التي كان قبل وضع الأداة، وذلك من حيث الدلالة الزمنية وتوزيع الصيغ عليها"[1]. ويأخذ بعد ذلك في رسم جداول للجملة الاستفهامية المثبتة والمنفية، ويرى أن الجملة الاستفهامية المثبتة كثر فيها استعمال الأداة (هل)؛ لأنها تدخل على الفعل، وقل استعمال الهمزة لدخولها على الأداة كالسين، وقد، وما. أما الجملة الاستفهامية المنفية فيستعمل فيها الأداة الهمزة.

أما الجمل الإنشائية عدا الاستفهامية، فذكر أنها قاصرة عن إفادة الحال أو الاستقبال بحسب الضمائم، فتناول الأمر بالصيغة، والأمر باللام، والنهي والعرض والتحضيض، والتمني والترجي والدعاء والشرط، وأوضح أن صيغة (فعل) تستعمل باطراد لتدل على الحال أو الاستقبال في التحضيض والتمني، وأن صيغة (فعل) بعد ليت قد تدل على زمن ماضٍ ، وعندما تستخدم (عسى) تدل صيغة (فعل) على الحال أو الاستقبال، يقول:" نجد صيغة (فعل) تستعمل باطراد لتدل على الحال أو الاستقبال في التحضيض نحو: هلا فعلت، ولولا فعلت، ولوما فعلت، وألا فعلت،

وفي التمني نحو: تمنيت أن لو قد حدث كذا، غير أن (فعل) بعد ليت ربما دل على زمن ماض نحو: ليته فعل كذا، وكذلك يدل (فعل)(عسى) في الترجي على الحال أو الاستقبال– مع الاعتراف بأن عسى قد تحول عن معنى الفعل إلى معنى الأداة– ويدل (فعل) أيضا في الدعاء على الحال أو الاستقبال نحو: رحم الله فلانا، ولا أصاب الشر فلانا. وكذلك القول في جملة الشرط، إذ يدل (فعل) على الحال أو الاستقبال بحسب القرينة نحو: إن قام زيد الآن قمت، وإن قام زيد غدا قمت، وإن يقم زيد الآن

أقم، وإن يقم زيد غدا أقم"[2]. أما صيغة (يفعل) فإنها تتأثر بأسلوب النفي فتدل على الماضي بخلاف صيغة (فعل) التي تأتي للحال أو الاستقبال في التحضيض والتمني والترجي والدعاء والشرط .

---

(1) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص250.

(2) المرجع نفسه، 251.

3.4.3.2 الزمن في الصفة والمصدر:

عرفنا أن الزمن جزء من معنى الفعل، ولكن هل تشتمل الصفة والمصدر على الزمن؟. يرى الدكتور تمام حسان أن الأصل في الصفة والمصدر عدم احتوائهما على الزمن، فالزمن ليس جزءاً من معنى الصفة والمصدر؛ ذلك أن الفعل يحتوي على عنصرين: الحدث والزمن. أما الصفة نحو(ضارب) فهي تدل على موصوف بالحدث، يقول:" فإذا علمنا أن الضرب حدث وأن المضي زمن، فقد علمنا أن (ضرب) فعل ماض. أما (ضارب) فهي تدل على موصوف بالضرب على معنى صفة الفاعل أي أن الكلمة لا تدل على الضرب نفسه فلا تدل على حدث، وهي أيضا لا تدل على زمن، وإنما قصارى ما تفيده هو الموصوف بالحدث على معنى صفة الفاعل"[1]. ويرى أن الصفة عندما تدخل في علاقات سياقية فإنها تتضمن معنى الزمن، يقول:" ولكننا نلاحظ أن هذه الكلمة ذاتها صالحة لأن تدخل في علاقات سياقية كعلاقة الإسناد والتعدية في قولك: أضارب أخوك زميله؟ حيث أخوك فاعل وزميله مفعول به لضارب، فكلمة ضارب في هذا التركيب محتملة للحال والاستقبال دون تعيين لأحدهما بواسطة قرينة لفظية. ولكنها لا بد أن تتعين
لأحدهما هنا بقرينة حالية وإلا كان في الكلام لبس"[2].

وتتعين الجملة الوصفية للحال أو الاستقبال بقرينة. فتكون للحال بقرينة حالية أو لفظية، فإذا قيلت الجملة أثناء وقوع الضرب مثلا فالقرينة هي المقام، وإذا استخدم الظرف (الآن) فالقرينة في المقال. وتتعين الجملة الوصفية للاستقبال كذلك بقرينة حالية أو لفظية، فإذا قيلت الجملة ولم يقع الحدث فالمقام قرينة حالية، وإذا استخدم الظرف (غدا) كانت القرينة في المقال.

ويرى الدكتور تمام حسان أن الوصف يخلو من معنى الزمن عند استعماله علما، يقول:" ويخلو الوصف من معنى الزمن عند استعماله علما ، كما في طاهر وصالح وهانئ، وكذلك إذا دخل في إضافة وصفية، نحو: ساحر النظرة، وطويل

---

(1) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص253.

(2) المرجع نفسه، ص253.

الجيد، أو إضافة الجزء إلى الكل مثل: قائم السيف، ومرفوض الكلام، وسماعة الهاتف، وبلاغة الحوض"[1]. وهذا ما أرتضيه وأرتاح إليه. فلا وجود للزمن هنا. والذي يقصده الدكتور تمام بالصفة هنا هو: صفة الفاعل، وصفة المفعول، وصفة المبالغة، وصفة التفضيل، والصفة المشبهة، فكل هذه الصفات تخضع للقرينة في إفادة الزمن.

وأما المصدر فهو كالصفة " حين يدخل في علاقات سياقية كالإسناد والتعدية فإنه يفيد معنى الزمن بحسب القرينة، فقولك: ضرباً زيداً، شبيه بقولك: اضرب زيداً، ولكنه ليس هو هو، ويتعين المصدر للحال أو الاستقبال بالقرينة الحالية أو المقالية. أما إذا كان المصدر على معنى الإضافة فإنه يحتمل الماضي والحال والاستقبال جميعاً، ويتعين أحدهما له بالقرينة الحالية أو المقالية. فقولك: أعجبني ضرب زيد عمراً، يدل على المضي بقرينة أعجبني. وقولك: يعجبني ضرب زيد عمراً الآن أو غداً، فيحدد الظرف معنى الزمن بالحال أو الاستقبال، وقولك: ضَرْبُ زيدٍ عمراً شديدٌ، فيحتاج إلى القرينة الحالية ليدل على الزمن، فإذا كان الضرب قد حدث فالزمن ماضٍ، وإذا كان حادثاً فهو الحاضر أو متوقعاً فهو المستقبل"[2]. ويخلص من ذلك إلى القول:" وبهذا نعلم أن الصفات والمصادر ليست لها دلالة صرفية على الزمن كما يدل الفعل، أي أن النظام الزمني الصرفي يأخذ في اعتباره الأفعال دون الصفات والمصادر. أما في الاستعمال حيث يكون النص مسرح القرائن فإن القرائن الحالية والمقالية تضيف إلى الصفات والمصادر معاني جديدة لم تكن لها في الصرف. ونحن نرى ذلك مظهراً من مظاهر تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد"[3]. فالمصدر في السياق لا يمتنع من التشرب بالزمن أي لا يمنع من أن يتحول في مواقع معينة من

السياق إلى صيغة زمنية. يقول ابن عقيل:"فيقدر – المصدر – بـ(أن) إذا أريد المضي أو الاستقبال ... ويقدر بـ(ما) إذا أريد به

(1) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص254.

(2) انظر حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص254– 255.

(3) المرجع نفسه، ص255.

الحال، نحو: عجبت من ضربك زيداً أمسِ أو غداً، والتقدير: من أن ضربت زيداً أمس، أو من أن تضرب زيداً غداً، ويقدر بـ(ما) إذا أريد به الحال، نحو: عجبت من ضربك زيداً الآن، والتقدير: مما تضرب زيداً الآن"[1]. فالمصدر والصفة بأنواعها تكتسب في السياق معنى الزمن، ويصبح الزمن دلالة وظيفية نحوية لا صرفية.

فالدكتور تمام ينفي عن الصفة(اسم الفاعل) معنى الزمن عندما تكون كلمة مفردة، أو عندما تقع علماً مثل راشد، أو عندما تدخل في إضافة وصفية نحو: حاضر البديهة، أو إذا أضيف إضافة الجزء إلى الكل نحو: قائم السيف. أما في السياق فإنه يكتسب معنى الزمن بفضل القرائن، شأنه في ذلك شأن المصدر. وتحدث الدكتور تمام عن الفرق بين المصدر وفعل الأمر، يقول:" المصدر في هذه الحالة يختلف عن فعل الأمر من مادته للطلب المحض، وهذا المصدر للإفصاح، فحين قال الشاعر: (فندلاً زريق المال ندل الثعالب) لم يكن المعنى الذي قصد إليه مساوياً تماماً لمعنى (اندل) وإنما أراد بذلك معنى إفصاحياً آخر، انفعالياً فيه من الحث والحض والخفة في محاولة الهرب ... وهي معانٍ لا توجد في صيغة الأمر المجردة "[2]. ولم يظهر الدكتور تمام لنا زمن المصدر (ندلاً) في قول الشاعر السابق، وكان قد نص على أن المصدر صالح للحال أو الاستقبال.

4.4.3.2 الزمن في الجملة الاسمية:

تفتقر الجملة الاسمية إلى معنى الزمن، ذلك أنها تصف المسند إليه بالمسند، يقول الدكتور تمام حسان:" إن الجملة الاسمية في اللغة العربية لا تشتمل على معنى الزمن، فهي جملة تصف المسند إليه بالمسند، ولا تشير إلى حدث، ولا إلى زمن، فإذا

أردنـا أن نضـيف عنصـراً زمنيـاً طارئـاً إلـى معنـى هـذه الجملـة، جئنـا بـالأدوات

(1) ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، 1999م، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، 2/93- 94.

(2) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص254.

المنقولة عن الأفعال، وهي الأفعال الناسخة فأدخلناها على الجملة الاسمية، فيصبح وصف المسند إليه بالمسند منظوراً إليه من وجهة نظر زمنية معينة"[1]. فعندما تدخل هـذه الأدوات (الأفعـال الناسـخة) علـى الجملـة الاسـمية تغيـر فـي أحكامهـا مبنـى ومعنى، وتكسبها معنى الزمن الذي كانت تفتقر إليه. فالجملة الاسمية استعانت بهذه الأدوات ووظفتها توظيفاً جديداً، مانحة إياها خصائص جديدة غير التي كانت لها.

فالدكتور تمام ينفي عن هذه الأدوات (الأفعال الناسخة) الحدث والفعلية، ويعدها أدوات محولة عن الفعلية، ويقول:" ومن هنا نرى أن جميعها تفيد الزمن ولا يفيد واحد منهـا معنـى الحـدث، وأن جميعهـا إلا (كـان) يضـيف إلـى معنـى الـزمن أحد معـاني الجهة"[2].

ومعــاني الجهــة التــي قصــدها الــدكتور تمــام هــي: معنــى الكــون والصــيرورة، والاستمرار ،والشـروع، والانتفـاء، والـدوام، وغيـر ذلـك مـن معـاني كـان وأخواتهـا وكـاد وأخواتها .

ويعلل الدكتور تمام اعتبار الأفعال الناسخة أدوات محولة معتمداً على النظر في المعنـى والمبنـى، وأنـها ليست علـى صـورة مـن صـور الفعل، وهـي تفيد الـزمن الحـالي لأنهـا لا تحمـل صـيغة تـدل علـى زمـن معـين، وأشـار إلـى أن المبـرد(ت286هـ) والزجـاجي(ت340هـ) وابن الأنبـاري(ت577هـ) وابـن مضـاء(ت592هـ) اختـاروا هـذه التسمية. ولكن هل مفهوم الأداة عند هؤلاء النحاة هو مفهومها عند الدكتور تمام؟.

والجملة الاسمية لا تأبى الدخول في الزمن اللغوي كما يقول الدكتور تمام، ولكننا لا نجد عنده جدولاً زمنياً لها. وفي هذه يقول المطلبي:" إن الصفات والمصادر والجمل الاسمية لا يمكن أن تقع في جدول زمني، لأن الأولـى-الصفات والمصـادر- ليست صيغاً زمنيـة، والثانيـة ليست صيغاً أصـلاً حتـى يمكن لهـا أن تتخذ موضـعاً فـي

هـذا الجـدول. إن الـزمن يحصـل لهـا فـي السـياق عـن طريـق قـرائن حاليـة أو

(1) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص193.

(2) المرجع نفسه، ص130.

لفظية، وهي التي تدل على زمن حدث هذه الصيغ. أما في الجمل الاسمية فإن مرد الزمن إلى أدوات الزمن (كان) وأشباهها. وعلى الضد من ذلك، تدل الصيغ الفعلية على الزمن بذاتها، وتكون وظيفة القرائن تحديد جهة في الزمن"[1].

ويخلص الدكتور تمام حسان من دراسته للزمن النحوي إلى النتائج الآتية[2]:

1- الأزمنة في اللغة العربية الفصحى ثلاثة، ولكنها تتفرع عند اعتبار الجهة إلى ستة عشر زمناً نحوياً.

2- تظهر الفروق الزمنية الدقيقة في الجمل الخبرية الثلاث(الإثبات والنفي والتأكيد) وتظهر كذلك في جملة الاستفهام من الجمل الإنشائية. فهذه الجمل تشتمل على الزمن الماضي معبراً عنه بصيغة (فعل) أو صيغة (يفعل)، كما تشتمل على الحال والاستقبال، أما بقية الجمل العربية فلا تحتمل إلا الحال والاستقبال.

3- يبدو أن استعمال صيغة(يفعل) للدلالة على الماضي مقصور على أسلوب النفي سواء أكان هذا النفي في الخبر أم في الاستفهام.

4- ويبدو أيضاً أن استعمال صيغة(فعل) بمعنى الحال أو الاستقبال إنما يكون في التحضيض والتمني والترجي و الدعاء والشرط.

5- تأتي تعبيرات الجهة بوساطة إضافة الأدوات الحرفية والنواسخ إلى الأفعال وذلك مثل (قد والسين وسوف و اللام ونون التوكيد وما ولا ولم ولما ولن وإن وأخواتها وكان وأخواتها وكاد وأخواتها)، فهذه كلها عناصر لإفادة الجهة المحددة لمعنى الزمن.

6- أما الظروف الزمانية وما بمعناها من الأسماء ونحوها في تخصيص الزمن النحوي عن طريق معنى الاحتواء للحدث الواحد أو معنى الاقتران للحدثين وذلك

ما يعبر بالصيغة الواحدة عن أزمنة مختلفة كالحال والاستقبال، فيدل (الآن) مثلاً على الحال، ويدل (غداً) على الاستقبال.

(1) المطلبي، مالك، 1986م، الزمن واللغة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص112.
(2) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص.256

7- تلعب القرينة المقالية دورها في تحديد الزمن (باستخدام الظروف الزمانية مثلاً) وتلعب القرينة الحالية دوراً مشابهاً في تحديد الزمن أيضاً بوساطة المعلومات الخارجية المستمدة من التاريخ أو الجغرافيا أو نحوهما.

5.3.2 ملاحظات عن الزمن عند تمام:

يبدو أن الدكتور تماماً سعى إلى بناء نظام زمني متكامل للغة العربية يقوم على الأبنية والمركبات في إطار دلالات الأفعال والصفات والمصادر بوصفها أشكالاً زمنية.

والذي نلحظه على الدكتور تمام في تحديده للزمن النحوي(1):

1- جرّد المصدر والصفة(اسم الفاعل) من الدلالة على الزمن إلا بقرينة.

2- غموض بعض المصطلحات، فما الذي يقصده بالعادي والبسيط والتجدد؟.

3- جعل تقسيمه قائما على الجمل ومالها من أثر في القسم الزمني، ولم يراع مقتضى الحال الذي طالما تمسك به.

4- اشتراك بعض التعبيرات في الجهة، نحو: يفعل، نجدها تدل على الحال العادي والتجددي والاستمراري، والمستقبل البسيط. وهل يفعل، تدل على الحال العادي والتجددي والاستمراري، والمستقبل البسيط. و(لن يفعل) نجدها تعني المستقبل القريب والبعيد والاستمراري.

5- جعل المركب (ظل يفعل) للماضي المستمر، ولم يوضح لنا هل هذا الماضي المستمر متصل بالحاضر أم منقطع عنه؟.

6- جعل صيغتي (ليفعل، افعل) للحال العادي والتجددي والاستمراري، وللمستقبل البسيط والقريب والبعيد و الاستمراري، ولم يوضح ذلك.

7- جعل زمن الاستفهام خبرياً، وهو ركن من أركان الإنشاء، كما ألحق التمني الإنشائي بزمن الخبر في قوله: إن صيغة فعل بعد ليت قد تدل على زمن ماض، نحو: ليته فعل كذا.

---

(1) انظر المطلبي، الزمن واللغة، ص103 وما بعدها.

8- جعل صيغة المضارع (يفعل) تدل على الحال والاستقبال في العرض والترجي لا صيغة (فعل).

9- وزع الدكتور تمام صيغة الأمر (افعل) على الحاضر والمستقبل، والذي نراه أن الأمر خلو من الدلالة على الزمن، فالأمر طلب، والطلب إنشاء، والمعلوم أن الأمر يكون للمخاطب، ويباشر بعد الانتهاء من الكلام.

10- ويؤخذ على الدكتور تمام أيضاً أنه" استخدم بعض السوابق للدلالة على الجهة، وأفقدها تلك الدلالة مرة أخرى، فمثلاً (سوف) أثرت البعد في المستقبل(لسوف يفعل) بينما مع المستمر لم تؤثر البعد (لسوف يظل يفعل) على الرغم من أن القرب والبعد جهات حدث بينما الاستمرار مظهر حدث"[1].

(1) الريحاني، محمد عبد الرحمن، 1998م، اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية، دار قباء، القاهرة، ص387.

4.2 **المبنى والمعنى:**

تتكون الكلمة من جانبين أساسيين لا ينفصل أحدهما عن الآخر هما: المبنى المعنى. ودراسة اللغة هي دراسة للعلاقة بين هذين الجانبين في جانب كبير منها.

ونظراً لأهمية المبنى والمعنى عموماً وارتباطهما بكثير من العلوم، فقد هيمنا على تفكير اللغويين والنحاة والبلاغيين، واستأثرا باهتمام الفقهاء والشراح والمفسرين. فقد أسهم اللغويون بوضع معاجم الألفاظ، وتفسير العلاقة بين المبنى والمعنى بأنها اعتباطية. أما البلاغيون فقد درسوا الحقيقة والمجاز، ووضعوا علوم البيان والمعاني والبديع. وأما علماء الأصول فقد اهتموا بدراسة المعنى لأنه يمثل ركناً مهماً من أركان استنباط الأحكام الفقهية من النصوص. وأما النحاة فقد درسوا العلاقة بين المبنى والمعنى من خلال التركيب ومكوناته.

وفي العصر الحديث بدأت الدراسات اللغوية تتطور وبخاصة دراسة المعنى، وأصبحت دراسة المعنى علماً يقوم على دراسة التراكيب وتحليل الجمل بإظهار ما بين الكلمات من علاقات، وارتباط الجمل بعضها ببعض.

ويقصد بالمبنى المقابل الحسي المنطوق لمصطلح المعنى، فإذا كان المعنى فكرة ذهنية فإن المبنى هو الأداة التي تشير إلى هذه الفكرة والمعبرة عنها. وقد جعل ابن فارس(ت395 هـ) المعنى والتفسير والتأويل من المقاصد المتقاربة للتعبير عن الأشياء، فالمعنى مقصد يعبر عنه باللفظ. ووضْعُ تعريف جامع للمعنى يتفق عليه اللغويون من الأمور الصعبة التي لم تتحقق حتى الآن؛ وذلك لاختلاف المفاهيم حول هذا الحد. فقد عرفه بلومفيلد بأنه" عبارة عن الموقف الذي يتم فيه الحدث اللغوي المعين والاستجابة أو رد الفعل الذي يستدعيه هذا الحدث في نفس السامع"[1]. وهذا التعريف قوامه الفعل

ورد الفعل. أما أولمان فيرى أن المعنى" علاقة متبادلة بين اللفظ والمدلول علاقة تمكن كل واحد منهما من استدعاء الآخر"(2). فالعلاقة بين

(1) نقلاً عن زوين، علي،1986م، مناهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الأولى، ص173.

(2) نقلاً عن زوين، المرجع نفسه، ص174.

المبنى ومعناه علاقة ذهنية تصورية. أما فيرث فقد جعل المعنى عبارة عن علاقات سياقية" والعلاقات السياقية هي العلاقات اللغوية للحدث اللغوي الذي ينبغي أن يدرس على مستويات مختلفة، كالمعنى الصوتي، والمعنى الصرفي، والمعنى النحوي... إلخ"(1).

أما محمد صلاح الدين الشريف، فيرى أن الدكتور تمام حسان " يجعل العلاقة بين المعنى والمبنى في عمودين متقابلين أحدهما يمثل مجموعة المعاني والآخر يمثل مجموعة المباني، فليس الفصل بين المعنى والمبنى واضحاً كما يصفه الدكتور تمام، فالعلاقة بين المعنى والمبنى ليست بسيطة. ولا نجد تفصيلاً لطبيعة العلاقة بين مجموعة المعاني وما يقابلها من مجموعة المباني، ويؤكد أن العلاقة بين المعنى والمبنى علاقة وظيفية، فالمعاني وظائف تؤديها المباني التي تشتمل عليها. وإذا أخذنا برأيه واعتبرنا العلاقات تجمع بين المعاني على حدة والمباني على حدة صار من الصعب علينا أن نعرف أنحن أمام نظام واحد أم أمام نظامين: واحد للمعاني والآخر للمباني؟ ثم إنه يصعب بعد ذلك أن نوفق بين العلاقة الرابطة بين المعنى ومبناه، والعلاقة الرابطة بين المعنى والمعنى أو المبنى والمبنى"(2).

وهذا الفصل بين المعنى والمبنى هو الذي جعل الدكتور تمام حسان يرى أن اللحن سبب في نشأة الدراسات اللغوية وبالتالي اتسمت هذه الدراسات بالاتجاه إلى المبنى أساساً ولم يكن قصدها إلى المعنى. في حين يذهب عبده الراجحي إلى القول:" والسبب الحقيقي فيما نعتقد لنشأة علوم اللغة عند العرب إنما هو السعي لفهم النص القرآني باعتباره مناط الأحكام التي تنتظم الحياة، وفرق كبير بين علم يسعى لفهم النص وعلم يسعى لحفظه من اللحن"(3). فالدراسات المختلفة من تفسير للقرآن

وتوضيح آياته، واشتقاق الصيغ وتركيب الجمل قامت أساساً لخدمة الدين

(1) زوين، مناهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، ص174.

(2) الشريف، محمد صلاح الدين، 1979م، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى، حوليات الجامعة التونسية، عدد 17، ، ص205.

(3) الراجحي، عبده، 1974م، فقه اللغة في الكتب العربية، دار النهضة العربية، بيروت، ص34–35.

الإسلامي، ولغرض فهم القرآن الكريم. أضف إلى ذلك أن الدكتور تمام حسان لا يرى المعنى مكتملاً إلا بتحديد قصد المتكلم ومعرفة الظروف الملابسة للكلام، لذلك يقول في الأخطاء الناتجة عن اللحن إنها لو أدت في النهاية إلى خطأ في المعنى لم يكن نتيجة خطأ في القصد، فكأن المعنى عنده هو قصد المتكلم، وترى النجار أن هذا غير صحيح على إطلاقه، تقول:" فنحن نستطيع أن نتصور للجمل والتراكيب معاني مستقلة ترتبط ببنيتها التركيبية ودلالة عناصرها، ولاشك أن هذه المعاني تتأثر بأي خلل يصيب تركيب الجملة أو عناصرها أو يتجاوز عن قواعد تشكيلها المعروفة"(1).

أما الجرجاني(ت471هـ) فقد جعل نقطة الانطلاق في دراسته لبناء الجملة هي المعنى لا المبنى. وينص على ذلك صراحة فيقول:" وشبيه بهذا التوهم منهم أنك قد ترى أحدهم يعتبر حال السامع، فإذا رأى المعاني لا تترتب في نفسه إلا بترتب الألفاظ في سمعه ظن عند ذلك أن المعاني تبع للألفاظ، وأن الترتب فيها مكتسب من الألفاظ ومن ترتبها في نطق المتكلم. وهذا ظن فاسد ممن يظنه، فإن الاعتبار ينبغي أن يكون بحال الواضع للكلام والمؤلف له، والواجب أن ينظر إلى حال المعاني معه، لا مع السامع"(2). فالجرجاني يجعل المتكلم محل عنايته، ويعرض أسس نظريته من خلاله، فهو ينطلق من المعنى للوصول إلى المبنى. ويقول:" ومما ينبغي أن يعلمه الإنسان ويجعله على ذكر، أنه لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفراداً ومجردة من معاني النحو، فلا يقوم في وهم ولا يصح في عقل أن يتفكر متفكر في معنى(فعل) من غير أن يريد إعماله في(اسم)، ولا أن يتفكر في معنى(اسم) من غير أن يريد إعمال فعل فيه، وجعله فاعلاً له أو مفعولاً، أو يريد فيه حكما سوى ذلك من الأحكام، مثل أن

يريد جعله مبتدأً أو خبراً أو صفة أو حالاً أو شاكل ذلك. وإن أردت أن ترى ذلك عياناً فاعمِد إلى أي كلام شئت، وأزل أجزاءه

(1) النجار، لطيفة، 1995م، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، رسالة دكتوراة، الجامعة الأردنية، ص262– 263.

(2) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص417

عن مواضعها، وضعها وضعاً يمتنع معه دخول شيء من معاني النحو فيها، فقل في: قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل (من نبك قفا حبيب ذكرى منزل) ثم انظر هل يتعلق منك فكر بمعنى كلمة منها؟ واعلم أني لست أقول إن الفكر لا يتعلق بمعاني الكلمة المفردة أصلاً، ولكني أقول إنه لا يتعلق بها مجردة من معاني النحو، ومنطوقاً بها على وجه لا يتأتى معه تقدير معاني النحو وتوخيها فيها"[1]. وهذا التفسير يقوم على معطيات النحو ومعانيه، وينبني على التعليق الذي شرحه الجرجاني شرحاً وافياً إذ يقول:" واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، وينبني بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك. هذا ما لا يجهله عاقل، ولا يخفى على أحد من الناس، وإذا كان كذلك، فبنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبتها، ما معناه وما محصوله؟ وإذا نظرنا في ذلك، علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر، أو تتبع الاسم اسماً على أن يكون الثاني صفه للأول أو حالاً أو تمييزاً، أو تتوخى في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفياً أو استفهاماً أو تمنياً، فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك، أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطاً في الآخر، فتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى، أو بعد اسم من الأسماء التي ضمنت معنى ذلك الحرف. وعلى هذا القياس . وإذا كان لا يكون في الكلم نظم ولا ترتيب إلا بأن يصنع بها هذا الصنيع ونحوه، وكان ذلك كله مما لا يرجع منه إلى اللفظ شيء، ومما لا يتصور أن يكون فيه ومن صفته، بان بذلك أن الأمر على ما قلناه من أن اللفظ تبع المعنى في النظم، وأن الكلمة تترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس، وأنها لو خلت من معانيها حتى تتجرد أصواتاً وأصداء حروف لما وقع في

ضمير، ولا هجس في خاطر أن يجب فيها ترتيب ونظم... وأن يجب النطق بهذه قبل النطق بتلك"[2].

---

(1) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص410.

(2) المرجع نفسه، ص55–56.

ويرى الدكتور تمام حسان أن" كل دراسة لغوية لا بد أن يكون موضوعها الأول والأخير هو المعنى، وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة، فالارتباط بين الشكل والوظيفة، هو اللغة، وهو العرف، وهو صلة المبنى بالمعنى، وهذا النوع من النظر إلى المشكلة يمتد من الأصوات إلى الصرف إلى النحو إلى المعجم إلى الدلالة"[1].

1.4.2 المعنى النحوي عند القدماء:

قضية المعنى التي يتخذ منها الدكتور تمام حسان أساسا لدراسته، كانت هي غاية التحليل اللغوي أو الإعراب من حيث هو بيان لوظائف عند النحاة الأوائل. ويظهر دور الإعراب في أداء المعنى فيما قاله الزجاجي(ت337هـ) في الإيضاح حيث عرض لموقف المؤيدين لدور المعنى في الإعراب والرافضين له، ولكن الرأي القائل بدور الإعراب في أداء المعنى هو الذي ساد في مظان الكتب النحوية القديمة. فلم يغفل النحاة الأوائل المعنى النحوي في دراساتهم، بل كان محط اهتمامهم ورعايتهم.

ومن أمثلة الاهتمام بالمعنى النحوي ما نجده عند سيبويه(ت180هـ)، يقول:" وكذلك (مـن) و(مـا) إنمـا يـذكران لحشوهما ولوصـفهما، ولـم يـرد بهمـا خِلـوَين شـيء، فلزمـه الوصـف كمـا لزمـه الحشـو، ولـيس لهمـا بغيـر حشـو ولا وصـف معنـى، فمـن ثـم كـان الوصـف والحشـو واحداً. فالوصـف كقولـك: مـررت بمـن صـالحٍ، فصـالح وصـف. وإن أردت الحشو قلت: مررت بمن صالحٌ، فيصير صالح خبراً لشيء مضمر، كأنك قلت: مررت بمن هو صالح. والحشو لا يكون أبداً ل(مَن) و(ما) إلا وهما معرفة. وذلك من قبل أن الحشو إذا صار فيهما أشبهتا (الذي) فكما أن(الذي) لا يكون إلا معرفة، لا يكون (ما) و(من) إذا كان الذي بعدها حشواً، وهو الصلة إلا معرفة. وتقول: هذا من أعرف منطلقٌ، فتجعل(أعرف) صفة، وتقول: هذا من أعرف منطلقاً، تجعل(أعرف) صلة"[2]. فالتعريف والتنكير هنا هما المعول عليهما

(1) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص9.

(2) سيبويه، الكتاب، 2/106– 107.

في معرفة الحكم الإعرابي، وهما دلالتان على معنى، والذي أورده سيبويه (ت180هـ) هنا لا يختلف عما يذهب إليه الدكتور تمام حسان من مراعاة علاقات الألفاظ وأصولها في تحديد المعاني.

ويقول ابن السراج(ت316هـ):" ومن شأن العرب إذا أزالوا الكلام عن أصله إلى شيء آخر غيروا لفظه، وحذفوا منه شيئاً، وألزموه موضعاً واحداً إذا لم يأتوا بحرف يدل على ذلك المعنى، ولم يصرفوه وجعلوه كالمثل ليكون ذلك دليلا لهم على أنهم خالفوا به أصل الكلام"[1].

ويفسر ابن جني(ت392هـ) الإعراب بقوله:" هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيدٌ أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه، فإن قلت قد تقول: ضرب يحيى بشرى، فلا تجعل هناك إعراباً فاصلاً، وكذلك نحوه، قيل: إذا اتفق ما هذا سبيله مما يخفى في اللفظ حاله ألزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول، ما يقوم مقام بيان الإعراب، فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير، نحو: أكل يحيى كمثرى، لك أن تقدم وأن تؤخر كيف شئت، وكذلك ضربت هذا هذه، وكلم هذه هذا، وكذلك إن وضح الغرض بالتثنية أو الجمع جاز لك التصرف، نحو قولك: أكرم اليحيان البشريين، وضرب البشريين اليحيون، وكذلك لو أومأت إلى رجل وفرس، فقلت: كلم هذا هذا فلم يجبه، لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت؛ لأن في الحال بياناً لما تعني"[2]. فقرينة الرتبة، أو المطابقة العددية أو النوعية أو السياق أو الموقف اللغوي قد تقوم مقام بيان الإعراب في الفصل بين المعاني، وقد توسع الدكتور تمام حسان في ذلك، وبنى عليها نظريته في القرائن النحوية.

ويقول ابن جني(ت392هـ) في رده على من اعتقد فساد علل النحويين:" اعلم أن هذا الموضع هو الذي يتعسف بأكثر من ترى، وذلك أنه لا يعرف أغراض

(1) ابن السراج، الأصول في النحو 181/2.

(2) ابن جني، الخصائص 89/1.

القوم، فيرى لذلك أن ما أوردته من العلة ضعيف واه ساقط غير متعال. وهذا كقولهم: يقول النحويون إن الفاعل رفع، والمفعول به نصب، وقد ترى الأمر بضد ذلك، ألا ترانا نقول:ضُرب زيدٌ، فنرفعه وإن كان مفعولاً به، ونقول:عجبت من قيام زيدٍ، فنجره وإن كان فاعلاً، ونقول أيضاً: قد قال الله عز وجل:(ومن حيثُ خرجت) فرفع (حيثُ) وإن كان بعد حرف الخفض، ومثله عندهم في الشفاعة قوله عز وجل: (لله الأمر من قبل ومن بعد)، وما يجري هذا المجرى"[1]. ويضيف:" مثل هذا يتعب مع هذه الطائفة، لاسيما إذا كان السائل عنة من يلزم الصبر عليه ولو بدأ الأمر بإحكام الأصل لسقط عنه هذا الهوى، وهذا اللغو، ألا ترى أنه لو عرف أن الفاعل عند أهل العربية ليس كل من كان فاعلاً في المعنى، وإن الفاعل عندهم إنما هو كل اسم ذكرته بعد الفعل إلى ذلك الاسم، وأن الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواء، لسقط صراع هذا المضعوف السؤال"[2]. ولقد أصبح معلوماً في الدرس اللغوي الحديث أن النحو إنما يدرس المعاني النحوية وليس المعاني المعجمية، فهو يدرس معاني الأشكال نفسها والمعاني التي تؤدي إليها البيئة اللغوية والعلاقات التي تمثل العناصر التي تتركب معاً في الكلام.

ويقول ابن فارس(ت395هـ):" فإن الإعراب هو الفارق بين المعاني، ألا ترى أن القائل إذا قال: ما أحسن زيد، لم يفرق بين التعجب والاستفهام والذم إلا بالإعراب"[3]. ويقول في موضع آخر:" من العلوم الجليلة التي خصت بها العرب، الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميز فاعل من مفعول ولا مضاف من منعوت ولا تعجب من استفهام، ولا صدر من مصدر، ولا نعت من تأكيد"[4].

ويقول ابن يعيش(ت643هـ):" والاسم إذا كان وحده من غير ضميمة إليه لم

---

(1) ابن جني، الخصائص 211/1.

(2) المرجع نفسه 211/1.

(3) ابن فارس، الصاحبي، تحقيق أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ص55.

(4) المرجع نفسه، ص76.

يستحق الإعراب؛ لأن الإعراب إنما يؤتى به للفرق بين المعاني، فإذا كان وحده كان كصوت تصوت به، فإن ركبته مع غيره تركيباً تحصل به الفائدة، نحو قولك: زيد منطلقٌ، وقام بكرٌ، فحينئذ يستحق الإعراب"[1]. فمعرفة وظيفة الكلمة في تركيب الجملة تعين إعرابها، يقول الرضي(ت686هـ):" لأن الاسم إنما يستحق الإعراب بعد تركيبه مع عامله، ففي قولك: جاء غلام زيد مثلاً لم يستحق المضاف الإعراب إلا بعد كونه مسنداً إليه، أي كونه عمدة في الكلام"[2]. فموقع الكلمة في التركيب هو الذي يحدد إعرابها.

ومع ذلك نجد بعض النحاة من أهمل دراسة ترتيب الجملة وتأليفها، وقصروا دراستهم النحوية على الأثر الذي يجلبه العامل، حتى صيروا هذه الدراسات وكأنها موضوع الإعراب. ويظهر ذلك عند المبرد(ت286هـ) في إعراب الفعل، فالفعل عنده محض عامل يقوم بإعراب غيره، وإن أعرب فسيحتاج إلى عامل يعربه وهكذا، يقول:" اعلم أن الأفعال أدوات للأسماء تعمل فيها كما تعمل فيها الحروف الناصبة والجارة، وإن كانت الأفعال أقوى في ذلك وكان حدها ألا يعرب شيء منها؛ لأن الإعراب لا يكون إلا بعامل، فإذا جعلت لها عوامل فيها لزمك أن تجعل لعواملها عوامل. وكذلك لعوامل عواملها إلى مالا نهاية، فهذا كان حدها في الأصل"[3]. واختلاف المتأخرين في الإعراب لم يكن مرتبطاً بالدلالة الوظيفية وفي بيان المعنى، وإنما كان خلافهم حول ماهية الإعراب وعلله أو عوامله.

2.4.2 موقف المحدثين من المعنى النحوي عند القدماء :

يرى الخالدي أن المعنى النحوي كان واضح الأثر في الدراسات النحوية القديمة، ويظهر ذلك في المناظرات والمسائل النحوية التي كانت تدور بين النحاة، يقول:" للمعنى أثر ملموس في الدراسات النحوية التي ظهرت منذ بدء التأليف

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، 1/49.

(2) الإستراباذي، رضي الدين، شرح الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، 1/33.

(3) المبرد، المقتضب، 80/4.

النحوي حتى نهاية القرن الرابع الهجري، ويظهر هذا الأثر واضحاً في مناهج البحث النحوي وصياغة النحاة أصول النحو وفروعه، وتعليلهم ظواهره وأحكامه، ودراستهم دلالة مفردات اللغة وتراكيبها، وفهمهم أساليب الكلام وطرائق التعبير، وجدلهم في اختلاف أوجه الإعراب في اللفظ الواحد، وتأويلها وتخريجها وغير ذلك مما زخرت به تصانيفهم من مسائل نحوية وحجج وموازنات ومناظرات ومؤاخذات"[1]. في حين يرى بعض النحاة المعاصرين أن الدراسات النحوية كانت منصرفة إلى وضع قواعد نحوية شكلية ألزم النحاة أنفسهم بها، فأهملوا المعاني والأساليب ودلالات الأبنية والتراكيب، يقول إبراهيم أنيس:" وهكذا أصبح هؤلاء النحاة رقباء على إنتاج أدبي يتسقطون فيه الهفوات حين يبدل الأديب فيه حركة مكان حركة، ثم لا يكادون يعبأون بحسن نسيج الكلام، وبما اشتمل علية من معان سامية وصور رائعة، وقد طغت ناحية الإعراب على كل الظواهر اللغوية الأخرى"[2]. ويرى إبراهيم مصطفى أن النحاة الأوائل فاتهم كثير من فقه اللغة؛ لإهمالهم الكثير من القضايا اللغوية" فطرق الإثبات والنفي والتأكيد والتوقيت والتقديم والتأخير وغيرها من صور الكلام، قد مروا بها من غير درس إلا ما كان منها ماساً بالإعراب أو متصلاً بأحكامه، وفاتهم لذلك كثير من فقه العربية وتقدير أساليبها"[3]. وإلى مثل هذا يذهب المخزومي، فيرى أن النحاة فتنوا بالعامل النحوي وانصرفوا إلى الاهتمام به ففاتهم كثير من الأصول النحوية، وأن النحاة الحقيقيين هم علماء المعاني الذين أخذوا بالدرس النحوي إلى الأمام، يقول:" ومن أجل أن طبقات النحويين الذين جاؤوا بعد الخليل والفراء لم يدركوا موضوع دراستهم ولا عرفوا حدود تخصصهم، فاتهم كثير من الأصول التي هي صلب موضوع الدراسة، ولم يلتفتوا إلى أهميتها وإلى عمق الصلة بينها وبينه، واقتصروا

(1) الخالدي، كريم،2006م، نظرية المعنى في الدراسات النحوية، دار صفاء، عمان،ص11.

(2) أنيس، من أسرار اللغة، ص198.

(3) مصطفى، إبراهيم، 1959م، إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ص3.

في دراستهم على ما شغفوا به من فكرة العمل والعامل وقصروها على ما كانوا يلاحظون من تأثير لبعض الكلمات كتأثير الحرف في الاسم والفعل فيما كانوا

يزعمون، وتأثير الفعل في الاسم، وتأثير الاسم في الاسم، ولا يمثل ذلك إلا جانباً ضئيلاً من جوانب الدرس النحوي الحق الذي استأثر به دارسون آخرون سموا بعلماء المعاني وهم النحاة الحقيقيون فيما أزعم وهم الذين دفعوا بالدرس النحوي إلى أمام ، وقدموا للدارسين فيه نتائج طيبة خليقة بان يستفاد منها"(1). ويرى السعران أن" الحقائق الأساسية التي تقوم عليها النظم النحوية تبين أن اللجوء إلى المعنى لا ضرورة له، وأنه عندما يصطدم بالشواهد الشكلية يكون مضللاً، وفيما عدا ما يصح من أن المادة اللغوية كلها ذات معنى على مستويات مختلفة إلا أن هذا لا يعني اللجوء إلى المعنى في تقدير الأسس النحوية"(2). غير أنه يقول بعد ذلك مباشرة:" كما أن ما قلناه من أن التحليل النحوي لا يلجأ إلى المعنى لا يتضمن أن عرض نظام نحوي ما، ينبغي ألا يقرر أي معانٍ أو فصائل دلالية ترتبط ارتباطاً وثيقاً أو ضعيفاً بالفصائل الشكلية، ولو أنه من الواضح أن الأفضل أن أمثال هذه المعاني ينبغي أن تقرر في عبارات موضوعية"(3). أما خليل عمايرة فيتخذ موقفاً وسطاً، فلا يلغي أهمية العلامة الإعرابية في بناء الجملة، ولكنه يطالب بإعادة تبويب الأبواب النحوية لتكون بحسب المعنى، ويثمن الدور الذي قام به الجرجاني في نظرية النظم بضمه المبنى إلى المعنى، يقول:" لعل في ما أقول دعوة لإعادة النظر في كثير من قواعد النحو وإعادة ترتيب أبوابه لتكون بحسب المعنى، وليس فقط بحسب التماثل في الحركة الإعرابية، فيكون هناك باب للتوكيد، وباب للنفي، وغيره للاستفهام، وباب للنداء، وباب للدعاء ...إلخ، بحيث يشمل الباب كل ما يؤدي معناه أو يمكن أن يندرج تحته، فتكون الحركة الإعرابية – وهي ركن رئيس في إقامة الجملة، بل هي المسئولة عن خط سلامة مبنى الجملة – تكون وسيلة وليس

(1) المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص28–29.

(2) السعران، علم اللغة، ص213.

(3) المرجع نفسه، ص214.

بغاية، فهي وسيلة تحقيق المعنى في كثير من تراكيب اللغة، وليس كما ذهب بعض العلماء من المحدثين ومن القدماء إلى أنها بلا قيمة في الدلالة. وأن قيمتها الدلالية ليس من الميسور الوصول إليها إلا بإعادة قراءة النحو العربي على ضوء المعنى"(1).

ويضيف قائلا:" إن نحاة العربية قد انصرفوا إلى البحث في المبنى – وتخريج ما يتعلق به، عن المعنى – إلا ما اتفق منه مع المبنى – إلى أن جاء أحد علماء السلف الصالح – عبد القاهر الجرجاني(ت471هـ) – فضم المبنى إلى المعنى في ما يسمى بالنظم، وما النظم إلا أن تضع كلماتك الموضع الذي يرتضيه علم النحو، كما يقول"(2).

هذه بعض الجوانب التي تبين موقف علماء اللغة القدماء والمحدثين من قضية المبنى وارتباطه بالمعنى. ونحن نقصد هنا المعنى النحوي.

3.4.2 المعنى النحوي عند تمام:

اهتم الدكتور تمام حسان بالمعنى النحوي، ويرى أن الدراسات اللغوية عند القدماء اتسمت بالاتجاه إلى المبنى ولم يكن قصدها إلى المعنى إلا تبعاً وعلى استحياء، ويهتم الدكتور تمام بالمعنى "لأن كل دراسة لغوية – لا في الفصحى فقط ، بل في كل لغة من لغات العالم – لابد أن يكون موضوعها الأول والأخير هو المعنى وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة، فالارتباط بين الشكل والوظيفة هو اللغة وهو العرف وهو صلة المبنى بالمعنى "(3). فالمعنى عند الدكتور تمام له مفهوم خاص يختلف عن مفهومه عند النحاة القدماء، يقول:" وللدراسات اللغوية الحديثة اهتمام خاص بدراسة المعنى، يقويه ويدعمه أن المعنى في نظر هذه الدراسات صدى من أصداء الاعتراف باللغة كظاهرة اجتماعية، ونتيجة لتشابك

(1) عمايرة، خليل، 2004م، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ، ص100.

(2) المرجع نفسه، ص279.

(3) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص9.

العوامل المختلفة في إطار سياق الثقافة الشعبية من عادات وتقاليد وفلكلور وأغان ومناهج عمل وطرق معيشية، وهلم جرا... ومن هنا دعت الحاجة المنهجية إلى تشقيق المعنى إلى ثلاثة معان فرعية، أحدها: المعنى الوظيفي وهو وظيفة الجزء التحليلي في النظام، أو في السياق على حد سواء. والثاني: المعنى المعجمي للكلمة، وكلاهما

متعدد ومحتمل خارج السياق، وواحد فقط في السياق. والثالث: المعنى الاجتماعي ، وهو معنى المقام، وهو أشمل من سابقيه، ويتصل بهما عن طريق المكامنة؛ لأنه يشملهما ليكون بهما وبالمقام معبرا عن معنى السياق في إطار الحياة الاجتماعية ... وهذا التشقيق هو ما أسهمت به الدراسات اللغوية الحديثة في محاولة الكشف عن المعنى اللغوي"[1]. والذي يبدو لنا أن الدكتور تمام حسان يسير على خُطَى أصحاب المدرسة اللغوية السياقية، فهو يسير على خطى فيرث، الذي يدرس اللغة من منظور اجتماعي .

وهذا التقسيم للمعنى نراه عند الجرجاني في حديثه عن النظم ، مع الإشارة إلى العلاقات المختلفة بين المعنى الوظيفي والمعنى المقامي، يقول:" وإذ قد عرفت أن مدار النظم على معاني النحو، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه، فاعلم أن الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها، ونهاية لا تجد لها ازديادا بعدها. ثم اعلم أن ليس المزية بواجبة لها في أنفسها، ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض"[2]. ويقول أيضا:" وإذا ثبت أن لجملة إذا بني عليها حصل منها ومن الذي بني عليها في الكثير معنى يجب أن ينسب إلى واحد مخصوص، فإن ذلك يقضي لا محالة أن يكون للخبر في نفسه معنى، هو غير المخبر به والمخبر عنه، ذلك لعلمنا باستحالة أن يكون للمعنى المخبر به نسبة إلى المخبر، وأن يكون المستنبط والمستخرج والمستعان على تصويره بالفكر"[3].

---

(1) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص28– 29.

(2) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص87.

(3) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص537.

فنظرية المعنى وارتباطها بالسياق لم تكن بعيدة عن علماء العربية، وقالوا في ذلك عبارتهم الموجزة لكل مقام مقال، وقد وصفها الدكتور تمام حسان بأنها قفزة من قفزات الفكر. ولا تكون للعلاقة النحوية، ولا للكلمات المختارة، ولا لوضع الكلمات في موضعها الصحيح، لا تكون لكل ذلك ميزة في ذاتها ما لم يكن ذلك كله في سياق

ملائم. وقد عرفنا كيف جعل الجرجاني المزية للمعاني النحوية بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام، وليس من حيث هي على الإطلاق. وهذا ابن جني(ت392هـ) يهتم بسياق الحال في فهم المعنى، بل إن الدلالة لا تفهم إن لم تقترن بسياق الحال. يقول:" فإنك إذا ذممت إنسانا ووصفته بالضيق قلت: سألناه وكان إنساناً! وتزوي وجهك وتقطبه، فيغني ذلك عن قولك: إنساناً لئيماً أو لحزاً أو مبخلاً أو نحو ذلك"[1]. ويتعرض ابن جني(ت392هـ) لسياق الحال وتعلقه بالمعنى في مسائل الحذف، يقول:" وقد حذفت الصفة ودلت عليها الحال، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سير عليه ليلاً، وهم يريدون: ليل طويل، وكان هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها. وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله(طويل) أو نحو ذلك"[2]. ويدرك ابن جني(ت392هـ) أن المعنى إنما يكون مستمداً من اللفظ أو من سياق الحال، فإذا انتفى سياق الحال فلا بد من ذكر اللفظ، يقول:" فعلى هذا وما يجري مجراه تحذف الصفة. فأما إذا عُريت من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال فإن حذفها لا يجوز"[3]. ومنه قوله:" من ذلك أن ترى رجلا قد سدد سهما نحو الغرض ثم أرسله، فتسمع صوتا، فتقول: القرطاسَ والله، أي أصاب القرطاس. ف(أصاب) الآن في حكم الملفوظ به ألبتة، إن لم يوجد في اللفظ غير دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به. وكذلك قولهم لرجل مهوٍ بسيف في يده: زيداً، أي:

(1) ابن جني، الخصائص 150/2.

(2) المرجع نفسه 150/2.

(3) المرجع نفسه 150/2.

اضرب زيداً. فصارت شهادة الحال بالفعل بدلا من اللفظ به"[1].

وفي هذا يقول محمد حماسة:" والاهتمام بالمفرد وحده معزولاً عن وظيفته يفقده ما يشكل دلالته تشكيلاً حقيقياً. ولو راعينا التفاعل بين الوظيفة النحوية والمفرد الذي يشغلها لتجنبنا كثيراً من المزالق. هذا التفاعل هو مناط الرعاية والاهتمام وهو الذي يشكل المعنى النحوي الدلالي في أساسه"[2]. وهو بذلك يتفق مع ما ذهب إليه كمال

بشر في أهمية السياق لفهم المعنى النحوي بعدم الاعتداد بقيمة الكلمة ووظيفتها معزولة، ولأن اختبارها" بوصفها وحدة مستقلة بذاتها قصداً على معرفة معناها ضرب في العبث، فليس للكلمة ولا لمعناها وجود مستقل قائم بذاته، وإن وجودها ومعناها شيئان نسبيان يلاحظ كل منهما ويعرف بالإشارة إلى غيرها من الكلمات والمعاني، أو عن طريق مقابلتها بها، ومعنى الكلمة بهذه الطريقة ينحصر في وظيفتها التي لا تعرف إلا بمعرفة وظيفة غيرها من الكلمات، وفي تأثيرها الفعال في الموقف الخاص"[3]. ويذهب حلمي خليل إلى القول: " ومن الغريب حقا أن ما قرره الدكتور تمام حسان في مقدمة كتابه اللغة العربية معناها ومبناها من أن الدراسة اللغوية عند العرب تتجه أساسا إلى المبنى، ولم يكن قصدها المعنى إلا على استحياء، يعود فينقضه في آخر كتابه، فهو يثبت لعلماء البلاغة العرب سبقهم لعلماء اللغة في العصر الحديث في إدراك نظرية السياق، وهو ما اعتبره أيضا في مقدمة الكتاب نتيجة من النتائج التي أسفر عنها البحث اللغوي الحديث"[4]. يقول الدكتور تمام:" وحين قال البلاغيون لكل مقام مقال، ولكل كلمة مع صاحبتها مقام، وقعوا على عبارتين من جوامع الكلم يصدقان على كل دراسة المعنى في كل اللغات، لا في اللغة العربية الفصحى فقط ، وتصلحان للتطبيق في إطار كل الثقافات"[5].

---

(1) ابن جني، الخصائص، 1/293.

(2) عبد اللطيف، محمد حماسة، 2000م، النحو والدلالة، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ص175.

(3) بشر، كمال، 1973م، دراسات في علم اللغة، دار المعارف، القاهرة ، ص173.

(4) خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص225.

(5) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص372.

أما عن اهتمام النحاة بدراسة المعنى فيقول:" ولم يكن أقل من هاتين العبارتين صدقاً في تحليل اللغة بصفة عامة، ما سبق النحاة العرب إليه من قولهم والإعراب فرع المعنى، فهذه أيضاً واحدة من جوامع الكلم، إذا فهمنا بالإعراب معنى التحليل؛ لأن كل تحليل لا يكون إلا عند فهم المعنى الوظيفي لكل مبنى من مباني السياق"[1]. ولكن الدكتور تمام حسان يأخذ على النحاة أنهم صرفوا هذه العبارة إلى المعنى

المعجمي والدلالي، وكان الأولى في رأيه أن يصرفوه إلى المعنى الوظيفي، ذلك أن المعنى الوظيفي هو الذي يحدد وظيفة الكلمة في السياق، ثم يحدد إعرابها، ويصل إلى أن الإعراب فرع المعنى الوظيفي لا المعجمي أو الدلالي، يقول:" وحين قال النحاة قديما إن الإعراب فرع المعنى كانوا في منتهى الصواب في القاعدة وفي منتهى الخطأ في التطبيق؛ لأنهم طبقوا كلمة المعنى تطبيقاً معيباً حيث صرفوها إلى المعنى المعجمي حيناً، والدلالي حيناً، ولم يصرفوها إلى المعنى الوظيفي"(2). ويرى أن الصلة وثيقة جداً بين الإعراب وبين المعنى الوظيفي. فإذا ما علمنا وظيفة الكلمة في السياق أمكننا إعرابها، ويقدم لنا جملة هرائية لا معنى لها، ولكنها مصوغة على شروط العربية وتراكيبها، ويأخذ في إعرابها. فالدكتور تمام يقدم علاقة المعنى بالمبنى من منظور وظيفي، فالمعنى في حقيقته هو وظيفة المبنى، وإن المباني رموز المعاني.

وقد أقام الدكتور تمام حسان تحليله للمستوى النحوي على فكرة التعليق التي استمدها من الجرجاني(ت471هـ)، أو العلاقات السياقية التي تقوم على قرائن معنوية وأخرى لفظية، وألح في مواطن متعددة أن النحو لا يتخذ لمعانيه مباني من أي نوع إلا ما يقدمه له الصرف والأصوات من المباني، وفسر بذلك صعوبة الفصل بين الصرف والنحو، وجعل هذا القول أصلا لما سماه تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد. وقد ترتب على قوله بتعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد قولان: أولهما: أن إلحاق علامة منطوقة أو مكتوبة بمبناها، عند التحليل لا يتطلب جهداً

(1) حسان، اللغة العربية مبناها ومعناها، ص372.

(2) حسان مناهج البحث في اللغة، ص227.

عقلياً كبيراً. أما تعيين المعنى بواسطة المبنى فهو أمر صعب، ولا يتم إلا بتضافر القرائن المعنوية واللفظية. ثانيهما: أنه لا يمكن لظاهرة واحدة أن تدل بمفردها على معنى بعينه. وتضافر هذه القرائن اللفظية والمعنوية تؤدي عنده إلى وضوح المعنى الوظيفي النحوي، أو المعنى المقالي. ويرى أن هذه الفكرة تغني عن نظرية العامل، فالمعنى النحوي لا يظهر عنده إلا من خلال هذه القرائن حراسة للمعنى من خلال المبنى أو ما أسماه القدماء بأمن اللبس(1). يقول الدكتور تمام حسان:" إن الوصول

إلى المبنى بواسطة العلامة ليس من العمليات العقلية الكبرى في التحليل ...أما ما هو أكبر صعوبة من ذلك دون شك فهو القفز العقلي من المبنى إلى المعنى؛ لأن ذلك يحتاج إلى قرائن معنوية وأخرى لفظية، ويصدق على كليهما اصطلاح القرائن المقالية، وتأتي الصعوبة في هذا المجال من أن المبنى الصرفي يصلح لأكثر من معنى. فإذا تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد على إطلاقه فليس معنى ذلك أنه يتعدد بالنسبة لعلامته بخصوصها في النص. فعلينا إذاً عند النظر في نص بعينه أن نقرر أي المعاني المتعددة هو الذي يتعين هنا، إذ لابد في نص بعينه أن يكون المعنى محدداً. ووسيلة الوصول إلى هذا المعنى المعين هي استخدام القرائن المتاحة في المقال سواء ما كان معنوياً وما كان لفظياً "[2]. ويضيف:" والعلاقات السياقية قرائن معنوية تفيد في تحديد المعنى النحوي- الباب الخاص كالفاعلية مثلاً – فعلاقة الإسناد مثلاً وهي العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر ثم بين الفعل والفاعل أو نائبه تصبح عند فهمها وتصورها قرينة معنوية على أن الأول مبتدأ والثاني خبر، أو على أن الأول فعل والثاني فاعل أو نائب فاعل، ويصل المعرب إلى قراره أن ذلك كذلك عندما يفهم العلاقة الرابطة بين الجزأين، ولكن علاقة الإسناد لا تكفي بذاتها للوصول إلى هذا القرار؛ لأنها يمكن أن تكون إسناداً في جملة اسمية، أو إسناداً في جملة فعلية، ويمكن أن تكون إسناداً خبرياً أو إسناداً إنشائياً وهلم جرا، ومن هنا تحتاج إلى قرائن أخرى لفظية على تحديد نوعها، فنلجأ إلى مباني التقسيم؛ لنرى إن

(1) انظر خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص235–236.

(2) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص191.

كان طرفا الإسناد اسمين أو اسماً وصفة أو اسماً وفعلاً أو فعلاً واسماً إلخ، ونلجأ أيضا إلى مباني التصريف لنلمح الشخص والنوع والعدد والتعيين، وإلى العلامة الإعرابية لنرى ما إذا كانت الأسماء مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة، وإلى الرتبة لنرى من أي نوع هي، وإلى المطابقة بين الجزأين ما نوعها وهلم جرا مما يعتبر قرائن لفظية، وذلك إيضاح لظاهرة هامة جداً في التعليق هي ظاهرة تضافر القرائن لإيضاح المعنى الواحد"[1].

أما **القرائن المعنوية** فهي[2]:

1) **قرينة الإسناد:** وهي العلاقة الحاصلة بين طرفي الجملة الاسمية والفعلية والوصفية، فهي علاقة المبتدأ بالخبر، والفعل بفاعله والفعل بنائب فاعله، والوصف المعتمد بفاعله أو نائب فاعله وبعض الخوالف بضمائمها. ويرى الدكتور تمام أن النحاة تنبهوا إلى هذه القرينة، يقول:" والملاحظ أن النحاة كانوا يلمحون قرينة الإسناد بين طرفي الجملة الاسمية والفعلية والوصفية، كما كانوا يلمحونه أيضاً بين المعاني النحوية في داخل الجملة الواحدة"[3].

2) **قرينة التخصيص:** وهي قرينة كبرى تتفرع عنها قرائن معنوية أخص منها، شمل بها المفاعيل والحال والتمييز والاستثناء والاختصاص. وبرر التسمية بأن كل ما تفرع عنها من القرائن قيود على علاقة الإسناد.

3) **قرينة النسبة:** وهي قرينة كبرى كالتخصيص، وشمل بها المجرورات وهي معاني حروف الجر ومعها معنى الإضافة. وجعلها في ثلاثين قرينة معنوية.

4) **قرينة التبعية:** وقد أدرج تحتها أربع قرائن معنوية وهي: النعت والعطف والتوكيد والإبدال.

---

(1) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص192.

(2) انظر حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص192.

(3) المرجع نفسه، ص194.

أما **القرائن اللفظية** فهي[1]:

1) **العلامة الإعرابية:** ويلحظ في شأنها أنها كانت أوفر القرائن حظاً من اهتمام النحاة الذين جعلوا الإعراب نظرية كاملة سموها نظرية العامل. في حين أنها لم تكن أكثر من نوع واحد من القرائن اللفظية. وفي هذا يقول الدكتور تمام:" وقد حمل النحاة القدماء العلامة الإعرابية وحدها عبء معاني الجملة النحوية فقالوا أن الحركة تدل

على الباب ثم فرعوا، فقالوا إن الضمة تدل على الإسناد وإن الكسرة تدل على الإضافة، وإن الفتحة تدل على الفضلة، ولكن هذا الكلام إن فهم على علاته كان مشتملا على ما ينقضه ويبطل دعواه، ذلك بأن الضمة إن دلت على الإسناد فإنها علاقة على عدد من الأبواب، كالمبتدأ والخبر، والفاعل ونائب الفاعل، واسم كان وخبر إن، والتابع والمرفوع، ولكل من هذه الأبواب معنى وظيفي يختلف عن المعاني الأخرى، ولو كانت الضمة وحيدة في الدلالة على أحد الأبواب لما صح لها أن تدل في الوقت نفسه على الأبواب الأخرى؛ لأن العلامة الواحدة لا تدل على أكثر من معنى واحد. ومثل ذلك يقال عن الفتحة، فهي تدل على طائفة من الأبواب النحوية الخاصة، منها المفعول به والمفعول معه والمفعول فيه والمفعول لأجله والمفعول المطلق والحال والمستثنى والتمييز والمختص والتابع المنصوب، وهذه الأبواب كلها وظائف نحوية يختلف بعضها عن بعض، ويجب لكل وظيفة منها أن تستقل بقرائن شكلية خاصة بها تدل عليها، ولو كانت الفتحة وحيدة في الدلالة على أحد هذه الأبواب ما دلت على غيره؛ لأن العلامة الشكلية لا يدل بها على وظيفتين لغويتين في الوقت نفسه، والكسرة تدل على الجر بالحرف وبالإضافة وبالتبعية، ولكنها لا تدل وحدها على أي واحد بمفرده من هذه الأبواب، ومن هنا كان لا بد أن يكون للعلامة الإعرابية ضمائم أخرى تتعاون معها على تحديد معنى الباب النحوي الخاص"(2). ومن هذه الضمائم الرتبة والأداة والصيغة وغيرها. فالعلامة الإعرابية

---

(1) انظر حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص205.

(2) حسان، أمن اللبس ووسائل الوصول إليه في اللغة العربية، حوليات دار العلوم، العدد 68، لعام 1969م، ص130.

2) **الرتبة:** وقد تكون محفوظة أو غير محفوظة، ومن الرتب المحفوظة أن يتقدم الموصول على الصلة والموصوف على الصفة وحرف الجر على المجرور وحرف العطف على المعطوف والمضاف على المضاف إليه. ومن الرتب غير المحفوظة رتبة المبتدأ والخبر، ورتبة الفاعل والمفعول به.

3) **مبنـى الصـيغة:** ويعنـي بهـا الصـيغ الصـرفية التـي تميـز بـين الأسـماء والأفعـال والصفات والحروف وغيرها.

4) **المطابقـة:** ومكانهـا الصـيغ الصـرفية والضـمائر، فـلا مطابقـة فـي الأدوات ولا فـي الظروف. وتكون المطابقة في :

أ- العلامة الإعرابية.

ب- الشخص: المتكلم والمخاطب والغائب.

ج- العدد : الإفراد والتثنية والجمع .

د- النوع: التذكير والتأنيث.

هـ- التعيين: التعريف والتنكير.

5) **الـربط:** ويكـون بـين الموصـول وصـلته، والمبتـدأ وخبـره، والمنعـوت ونعتـه، والحـال وصـاحبها، والقسم وجوابه، والشرط وجوابه. وأشهر وسائله الضمير العائد، وفاء جواب الشرط، وإعادة اللفظ، أو إعادة معناه.

6) **التضام:** ويشمل:

أ- التوارد: وهو اقرب إلى دراسة الأساليب التركيبية البلاغية منه إلى دراسة العلاقات النحوية.

ب- الـتلازم: أي أن يسـتلزم أحـد العنصـرين التحليليـين النحـويين عنصـراً آخـر، وهـذا الآخـر قـد يُـدّل عليـه بمبنـى وجـودي علـى سـبيل الـذكر أو يـدل عليـه بمبنـى عدمي على سبيل التقدير بسبب الاستتار أو الحذف. ونلحظ هنا أن هذه القرينة تؤدي بالدكتور تمام حسان إلى قبول التقدير سواء عند الاستتار أو عند الحذف، يقول:" ولا شك أن التضام مبرر قبول التقدير سواء عند الاستتار أو عند الحذف"(1). بينما كان التخلص من التقدير أحد أهدافه الرئيسة.

7) **الأداة:** وتضم:

أ- الأدوات الداخلة على الجمل، مثل النواسخ وأدوات النفي والتأكيد والاستفهام والنهي والتمني والترجي والتعجب والنداء.

ب- الأدوات الداخلة على المفردات، مثل حروف الجر والعطف والاستثناء والمعية والتنفيس والتحقيق والنواصب والجوازم.

8) **النغمة:** وهي الإطار الصوتي الذي تقال به الجملة في السياق، فالهيكل التنغيمي للجملة الاستفهامية وجملة العرض غير الهيكل التنغيمي لجملة الإثبات. فالصيغة التنغيمية تعين على الكشف عن المعنى النحوي للجملة. والتنغيم يقوم بوظيفة علامات الترقيم غير أنه أوضح منه في الدلالة على المعنى الوظيفي للجملة[2].

وهذه القرائن سواء اللفظية أم المعنوية، هي بمجموعها معانٍ وظيفية ناتجة عن توزيع المورفيمات وفق علاقات تركيبية، ففي جملة مثل: ضرب زيدٌ عمراً، نجد أن القرائن اللفظية والمعنوية تتحقق من خلال مورفيمات الصيغة والإعراب والبناء والرتبة والإسناد وغيرها[3].

وفي هذا يقول حلمي خليل:" فنحن نلحظ أن التحليل النحوي عند الدكتور تمام كما هو عند فيرث شبكة من العلاقات السياقية المقالية أو اللفظية تبدأ من الفونيمات ثم المورفيمات وتنتهي إلى التركيب في وحدة أكبر، وهذه العلاقات اللفظية أو المعنوية تقوم على مبدأ توزيعي تنشأ منه علاقات توافق أو اختلاف أو تناظر بين العناصر اللغوية المكونة للتركيب . وهي جزء من هذه العلاقات السياقية"[4].

ولقد أشار النحاة الأوائل إلى القرائن اللفظية والحالية، واعتمدوا عليها في

---

(1) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص224.

(2) انظر حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص226.

(3) انظر ص 30 من هذه الدراسة.

(4) خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص237.

كثير من الأحكام، يقول ابن يعيش(ت643هـ):" اعلم أن المبتدأ أو الخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعها، فالمبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محل الفائدة، فلا بد منهما. إلا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما فيحذف لدلالتها عليه؛ لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى من دون اللفظ جاز ألا تأتي به، ويكون مراداً حكماً أو تقديراً "[1]. وقد أشار الرضي (ت686هـ) صراحة إلى

أن الإعراب الظاهر قرينة لفظية، يقول:" إذا انتفى الإعراب اللفظي في الفاعل والمفعول معاً مع انتفاء القرينة الدالة على تمييز أحدهما عن الآخر، وجب تقديم الفاعل؛ لأنه إذا انتفت العلامة الموضوعة للتمييز بينهما أي الإعراب لمانع، والقرائن اللفظية والمعنوية التي قد توجد في بعض المواضع دالة على تعين أحدهما من الآخر كما يجيء، فليلزم كل واحد مركزه؛ ليعرفا بالمكان الأصلي، والقرينة اللفظية كالإعراب الظاهر في تابع أحدهما أو كليهما نحو: ضرب موسى عيسى الظريف"[2]. فنحن نجد إشارات عند النحاة الأوائل إلى القرائن النحوية، ولكنهم لا يجعلونها أساساً للتناول النحوي. وقد تناول الجرجاني(ت471هـ) تضافر القرائن في تحديد المعنى النحوي في نظرية النظم، ولكنه لم يكن يسعى إلى دراسة النحو أو إعادة تصنيفه من جديد في إطار نظرية متكاملة. ولكن الدكتور تماما سعى إلى وضع العلامة الإعرابية في موضعها الصحيح من خلال نظرية القرائن النحوية، فلم يدع لها ما ادعاه النحاة الأول، ولم يجردها من دلالتها اللغوية كما هو الحال عند قطرب(ت206هـ) ومن تبعه، ولم يخص بعضها بالدلالة كما فعل إبراهيم مصطفى، فالعلامة الإعرابية عنده مبنى من مجموعة من المباني تتحد مع مجموعة من المعاني، ويتم على أساسها جميعاً التفريق بين أقسام الكلم في العربية. ويظهر رأيه في العلامة الإعرابية بجلاء، فهو يقول:" ولا أكاد أمل ترديد القول: إن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى... وهذا القول صادق على كل قرينة

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، 94/1.

(2) الإستراباذي، شرح الكافية، 72/1.

أخرى بمفردها سواء أكانت معنوية أم لفظية"[1].

والعلامة الإعرابية بوصفها قرينة من قرائن متضافرة لبيان المعنى النحوي، تنبغي الإشارة إلى شق النظرية الثاني وهو" أن بعض القرائن قد يغني عن بعض عند أمن اللبس؛ لأن اللغة العربية – وكل لغة أخرى في الوجود – تنظر إلى أمن اللبس باعتباره غاية لا يمكن التفريط فيها؛ لأن اللغة العربية الملبسة لا تصلح واسطة للإفهام والفهم ... فإذا كان من الممكن الوصول إلى المعنى بلا لبس مع عدم توافر إحدى

القرائن اللفظية الدالة على هذا المعنى فإن العرب كانت تترخص أحياناً في هذه القرينة اللفظية الإضافية؛ لأن أمن اللبس يتحقق بوجودها وبعدمه"[2]. وهذا ما دفع محمد حماسة إلى القول:" ليست العلامة الإعرابية دالة وحدها على المعاني كما قال النحاة القدماء، وفي الوقت نفسه ليست زيادة لوصل الكلام دون دلالة نحوية، وهي إحدى القرائن التي تتضافر من أجل جلاء اللبس عن الجملة، فإذا أمن اللبس واقتضى التركيب لسبب أو لآخر الترخص في هذه القرينة، فان النظام النحوي لا يأبى ذلك، بل يعين عليه معتمداً على القرائن الأخرى، والعلامة الإعرابية مثلها في ذلك مثل أية قرينة غيرها " [3].

وبناء على ذلك لا حاجة بنا إلى تقدير العلامة الإعرابية في الأسماء المقصورة والمضافة إلى ياء المتكلم، وكذلك الإعراب المحلي في المبنيات والجمل التي تنقل إلى المفرد؛ لان المعنى النحوي قد حدد بوساطة القرائن الأخرى[4].

---

(1) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص207.

(2) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص233.

(3) عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار غريب، القاهرة، 2001م، ص292.

(4) انظر عبد اللطيف، العلامة الإعرابية، ص292.

الفصل الثالث

أصول النحو

1.3 السماع:

السماع أو النقل هو: الأصل الأول من أصول النحو العربي، وقد عرفه ابن الأنباري(ت577هـ) بقوله:" اعلم أن النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة "[1]. وعلى هذا يخرج ما جاء من كلام

غير العرب من المولدين وغيرهم، وما جاء شاذاً في كلامهم، نحو الجزم بلن والنصب بلم. وزاد السيوطي(ت911هـ)الأمر توضيحاً فحدد معنى السماع بقوله:" وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه- صلى الله عليه وسلم- وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت"(2) .

لقد اشترط ابن الأنباري(ت577هـ)أن يكون المنقول كلاماً عربياً فصيحاً، فأخرج المولدين، واشترط أيضاً أن يكون المنقول خارجاً عن حد القلة إلى حد الكثرة. واتفق ابن الأنباري والسيوطي على أن النقل أو السماع يشمل ثلاثة مصادر أساسية هي أدلة قطعية من أدلة النحو، وهي: القرآن، وما تواتر من السنة، وكلام العرب شعراً كان أم نثراً.

ويرى الدكتور تمام حسان أن جل اعتمادهم كان على النصوص الأدبية؛ لأنها أيسر تسجيلاً؛ ولأن ظواهر اللغة فيها أقرب إلى الاطراد، فضلاً عن أن الهدف الذي وضعوه نَصْبَ أعينهم كان إيضاح لغة القرآن الكريم وفهم تراكيبه وصولاً إلى دقيق أسراره ونفيس معانيه، يقول الدكتور تمام:" لقد كان من السهل على النحاة سهولة نسبية أن يستخرجوا القواعد من اللغة الأدبية، أما الكلام اليومي في البيت

---

(1) الأنباري، عبد الرحمن، 1971م، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية.

(2) السيوطي، الاقتراح، ص48.

والسوق والمحادثة العابرة فما أشق ما تستخرج منه القواعد حتى لو تم تسجيله بآلات التسجيل الحديثة؛ لأن هذا الكلام بعيد كل البعد عن الاطراد والاستمرار، فقد تجد فيه الجملة الناقصة والجملة التي تطوع السامع بإكمالها فلم يعترض عليه المتكلم أو اعترض بجملة أخرى، والجملة التي أغنت الإشارة أو الإيماءة أو التقطيبات عن ذكرها، والجملة التي حالت المقاطعة دون إكمالها والجملة التي خالطها الضحك أو التثاؤب فلم تعد واضحة التركيب، فلهذا السبب ولأسباب تعود إلى المحافظة على

القرآن عدل النحاة عن استنباط النحو من الكلام العادي، فكان عليهم أن يلجئوا إلى لغة الأدب؛ لأنها لغة القرآن والحديث والشعر، ولكن استشهادهم بالقرآن والحديث كان قليلاً إذا قيس باعتمادهم في التقعيد والاستشهاد على لغة الشعر"(1). ويذهب الدكتور تمام إلى أن عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت119هـ)حدد للبصريين حدود الفصاحة بانتقاء اللغة التي يدرسونها والقبائل التي يأخذون عنها هذه اللغة، وفي هذا التحديد إشارة إلى وجوب السماع عن العرب، دفعت النحاة إلى تحديد شروط لهذا المسموع. وقد دفع هذا النحاة إلى إجراء الانتقاءات الآتية(2):-

1. الانتقاء الاجتماعي للمستوى اللغوي الذي يختار منه المسموع، وقد وقع اختيار النحاة في هذا المجال على اللغة الأدبية.
2. الانتقاء المكاني لعدد من القبائل في وسط الجزيرة.
3. الانتقاء الزماني لعصر يسمى عصر الفصاحة، يجوز السماع من نصوصه والاستشهاد بها على القواعد، ولذا يسمى عصر الاستشهاد، وقد وقع اختيار النحاة على فترة تبدأ بأول ما وصل إليهم من نصوص العصر الجاهلي وتنتهي بنهاية القرن الثاني الهجري.

أما الانتقاء الأول فيقول فيه الدكتور تمام حسان:" إن الدراسة الصوتية في المنهج الحديث تعتبر مقدمة لا بد منها للدراسة النحوية حسب مقتضيات فكرة تدرج

(1) حسان، تمام، 1991م، الأصول، دار الثقافة، الدار البيضاء، ص88.

(2) المرجع نفسه، ص99.

المستوى، ولو أننا نظرنا من خلال هذا المعيار إلى ما كان من النحاة العرب لوجدنا أنه كان من الأولى بالمسموع- إذا أريد له أن يدرس دراسة صوتية- أن يكون مسموعاً من مصدره سماعاً حسياً، لا منقولاً بوساطة من رواية أو تدوين؛ ذلك بأن اللغة الحية إنما تستحق وصفها بالحياة بسبب تداولها لا بسبب تدوينها"(1). ويرى الدكتور تمام أن الأولى بالمسموع أن يكون ممثلاً للغة الحياة اليومية، وألا يكون معتمداً على المكتوب؛ لأن المكتوب لا يشتمل على أصوات حية مسموعة، ويضيف:" فلما اعتمد النحاة على المسموع بالرواية من اللغة الأدبية الفصحى لم نكد نعرف لهم اتصالاً مباشراً بلغة

الكلام الحية إلا ما كان من مشافهة أعراب القبائل أثناء الرحلة، ومناقشة الأعراب الوافدين على المربد، والواقفين في الحلقات الدراسية لنحاة البصرة. بل إنه حتى هذا الاتصال باللغة الحية لم يكن ينسجم مع مطالب الدراسات الصوتية، لأن أصحاب الرحلة الذين استمعوا إلى هذه الأصوات الحية كانوا يحولون ما سمعوا إلى نص مكتوب . . . ولم يحاولوا أن يجعلوا رحلتهم رحلة بحث ميداني بالمعنى الدقيق بأن يصلوا إلى تصنيف الظاهرة أو التجريد منها في أثناء السماع ومع استمراره في الزمان على نحو ما نرى الآن. فهم تركوا النظر فيما جمعوا من مادة إذ اتكلوا على ما كان من تدوين للنص أو الشاهد ناوين أن يعودوا إلى النص المكتوب عند عودتهم إلى المدينة، فحين عادوا إلى ما كتبوا لم يعودوا في الحقيقة إلى لغة مسموعة منطوقة وإنما عادوا إلى نص مكتوب، فلم تكن قيمة هذه المشافهة التي كانت بأكثر من قيمة الرواية عن الشعراء الجاهليين، لأن كلاً من النصين كان مكتوباً وليس منطوقاً وقت إجراء الملاحظة"[2]. ويرى الدكتور تمام حسان أن الدراسة الصوتية في منهج النحاة العرب لم تكن مقدمة لا بد منها لدراسة النحو، لسببين[3]:

1) أن القراء في جهودهم الساعية إلى ضبط النص القرآني من جميع نواحيه قد

---

(1) حسان، الأصول، ص100.

(2) المرجع نفسه، ص101.

(3) المرجع نفسه، ص102.

عنوا بالجانب الصوتي من هذا النص عناية لا مزيد عليها، وأعانهم على ذلك أن قراءات القرآن كانت متواترة بالتلقي الشفهي . . . ونجد في كتاب سيبويه دراسة كاملة لأصوات العربية، ولكن هذه الدراسة كانت ملحقة بالنحو لا ممهدة له ولا معينة على فهمه كما ينبغي لها أن تكون، ذلك بأنها جاءت في آخر الكتاب فلا يراها القارئ إلا بعد الفراغ من النحو والصرف، وفي موضعها هذا من الكتاب دليل على أن النحاة لم يكونوا يقدرون العلاقة العضوية التي تربط بين الأصوات والنحو حق قدرها.

2) أن النحاة حين بدأوا ملاحظاتهم النحوية على اللغة صادفوا اللغة العربية مكتوبة ولا يمكن للكتابة في أي لغة أن تستقر وتؤدي الغرض منها إلا إذا كان واضعوا هذا الخط وقواعد الإملاء ذوي وعي به ومعرفة له.

وقد كانت النصوص المسموعة تقع في ثلاثة أنواع: القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب الفصحاء.

1.1.3 القرآن الكريم: لا خلاف بين العلماء في حجية النص القرآني، فهم مجمعون على أنه أفصح ما نطقت به العرب، والمقصود هنا القراءات" فالقرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد– صلى الله عليه وسلم– بياناً وإعجازاً، والقراءات اختلاف ألفاظ الوحي المذكور كتابة أو نطقاً وضبطاً"[1]، وهذه القراءات جميعها– منسوبة إلى النبي– عليه السلام – وقد وضع العلماء ضوابط للقراءة التي يؤخذ بها هي[2]:

1. صحة سند القراءة إلى النبي– عليه السلام – بالتواتر.
2. موافقة العربية ولو بوجه.
3. موافقة الرسم العثماني للمصحف ولو احتمالاً.

وصرف القراء انتباههم إلى صحة سند القراءة ولو كانت آحاداً إذ هو عندهم

---

(1) الزركشي،1957م، البرهان في علوم القرآن، ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب، القاهرة، 318/1.

(2) حسان، الأصول، ص104.

مناط القبول، وتمسك النحاة وبخاصة البصريون منهم في قبول القراءة بشرط موافقة العربية ولو بوجه. " إذ كان همهم التقعيد للعربية، ومن أجل ذلك لم يقبل البصريون كل ما رواه الثقات من القراء، بل اجترءوا على تخطئة بعض ما قرءوا ورده إذا خالفت القراءة بعض ما قرروا من قواعد أو خرجت على القياس، فقد ضعفوا قراءة حمزة(ت156هـ)،(واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ)[1] بكسر الميم؛ لأنها خالفت القاعدة التي تقول: لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار. وقد ضَعَّف كثير من النحويين هذه القراءة نظراً إلى العطف على الضمير المخفوض،

وقال بعضهم: لا تحل القراءة بها. وكذلك وصف البصريون قراءة عبد الله بن مسعود: (وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدوا إلا الله)[2] بالشذوذ. أما الكوفيون فقد أخذوا بالقراءات جميعاً، واحتجوا بها فيما له نظير في العربية، فإن لم يكن له نظير رده بعضهم، وأباحه بعضهم وبنوا عليه قواعد وأحكاماً، فقد قبلوا قراءة ابن عامر (ت118هـ)(وكذلك زين لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم)[3]. وجوزوا على أساس منها الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والجار والمجرور"[4].

ويرى الدكتور تمام حسان أن اتخاذ القرآن– أي القراءات – عنصراً من عناصر السماع خضع لشروط محددة ولم يكن قبوله على إطلاقه.

والذي أرتضيه وهو ما يرتضيه البغدادي في خزانته أن القرآن الكريم حجة بكل ما ورد أنه قرئ به؛ فكلامه– جل جلاله– أفصح كلام وأبلغه، ويجوز الاستشهاد به سواء أكان متواتراً أم شاذاً [5].

---

(1) النساء آية رقم(1).

(2) البقرة آية رقم (83).

(3) الأنعام آية رقم(137).

(4) انظر الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف 431/2.

(5) انظر البغدادي، عبد القادر، 1979م، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثانية، 10/1.

2.1.3 الحديث النبوي: كان المظنون أن يكون الحديث النبوي مصدراً من مصادر الدرس النحوي يلي القرآن الكريم في حجيته، لكنّ بعض أئمة النحاة، لم يعتدوا بالحديث النبوي أصلاً من الأصول، تستنبط منه القواعد وتقرر الأحكام. ويقرر أبو حيان النحوي(ت745هـ)هذه الحقيقة فيقول:" على أن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب، كأبي عمرو بن العلاء(ت154هـ)، وعيسى ابن عمر (ت149هـ)، والخليل (ت170هـ) وسيبويه(ت180هـ)من أئمة البصريين، والكسائي(ت189هـ) والفراء(ت207هـ) وعلي بن المبارك الأحمر (194هـ) وهشام الضرير (ت209هـ) من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك

المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم، كنحاة بغداد وأهل الأندلس"[1] . على أن النحاة في الاستشهاد بالحديث النبوي ينقسمون بعد إلى ثلاث طوائف: طائفة منعت الاستشهاد به مطلقاً، وطائفة أجازت، وطائفة توسطت بين الطائفتين، أما الذين منعوا فكانوا أغلب النحاة، إذ تجنبوا الاستشهاد بالحديث دون أن يثيروا قضية الاستشهاد به حتى أثارها المتأخرون من النحاة في القرن السابع الهجري وما بعده. وأما الذين أجازوا الاستشهاد بالحديث فاللغويون أصحاب المعاجم؛ لأن عمدتهم المعنى، ورواية الحديث بالمعنى جائزة اتفاقاً. وأما الذين توسطوا فعلى رأسهم الإمام الشاطبي(ت590هـ)، وقد رأى الحديث قسمين: قسماً اهتم ناقله بمعناه دون لفظه، ولم يقع به استشهاد أهل اللسان، وقسماً اهتم ناقله بلفظه لمقصود خاص، فهذا يصح الاستشهاد به، يقول:" وأما الحديث فعلى قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان، وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته – صلى الله عليه وسلم– ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية"[2]. وللدكتور تمام حسان رأي آخر فهو يرى أن الذين تلقوا الأحاديث من النبي هم من أصحاب السليقة وأن الأعاجم الذين تلقوا الأحاديث

(1) السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص52.

(2) البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، 13/1.

عن الصحابة رووها في مجتمع فصيح، يقول:" إنه كان ينبغي للنحاة أن يراعوا أن الذين تلقوا هذه الأحاديث تلقياً مباشراً عن الرسول– صلوات الله عليه– كانوا من الصحابة وهم عرب خلص من ذوي الفصاحة والسليقة، فلو أن واحداً منهم خانته ذاكرته في خصوص اللفظ لأدى المعنى بألفاظ فصيحة من عنده، فإذا سلمنا بذلك انتقلنا من بعدهم إلى رواة الحديث من التابعين وتابعي التابعين فوجدناهم أحد فريقين؛ لأنهم كانوا إما عرباً أقحاحاً يصدق عليهم ما صدق على الصحابة رضوان الله عليهم، وإما من الأعاجم الذين عرفوا بصدق حرصهم على حرفية النصوص، وأنهم إذا تلقوا عن صحابي أو تابعي عضوا بالنواجذ على ما كان لديهم، ثم إنهم كان لهم من البصر بنقد الحديث سنداً ومتناً ما يدعو إلى الاطمئنان عليهم وإليهم من حيث

المحافظة على النص، ولا سيما أن الاعتماد على التدوين في ذلك العصر لا بد أن يكون قد خفف الحمل عن ذواكر الحفاظ من المحدثين، لا نقول إنه شجعهم على النسيان، وإنما نقول أعانهم على عدم النسيان، وعلى ضبط النص بالصورة التي تلقوه بها عن الصحابي أو التابعي ذي السليقة"[1]، ويضيف:" زد على ما تقدم أن هؤلاء الأعاجم لم يكونوا يروون الأحاديث في عالم غير عالم النحاة الذين بدأوا جهودهم النحوية في ظل مجتمع فصيح، أي أن هؤلاء المحدثين من الأعاجم كانوا يروون ما معهم من أحاديث في وسط فصيح، ولم نسمع أن الأحاديث التي كانوا يروونها خالفت القواعد أكثر مما خالفها الشعر العربي المشتمل على الضرائر والرخص"[2]. ومع هذا نجد النحاة يقيمون قواعدهم على الشعر، ويتركون الأحاديث وهي أقل مخالفة لقواعدهم من الشعر. كما أن الرواية بالمعنى كانت شائعة في الشواهد الشعرية التي اعتز بها النحاة، يشهد بذلك تعدد الروايات للشاهد الواحد. فلماذا تكون الرواية بالمعنى مانعاً من الاحتجاج بالحديث دون الشعر؟[3]. والذي أراه وهو ما يراه الدكتور تمام "أنه يجوز الاستشهاد بالحديث سواء أكان النقل باللفظ

---

(1) حسان، الأصول، ص106.

(2) المرجع نفسه، ص106-107.

(3) انظر حسان، الأصول، ص107.

أم بالمعنى دون اللفظ؛ لأن رواة الحديث عاشوا في عصور الاحتجاج، وهم من فصحاء العرب، بالإضافة إلى أنهم حجة في اللغة"[1].

3.1.3 كلام العرب: هو المصدر الثالث من مصادر المادة اللغوية المسموعة، والمقصود به " ما أثر عن العرب من شعر ونثر قبل الإسلام وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين وشيوع اللحن"[2]. فلما أراد النحاة أن يجمعوا المادة اللغوية ويستنبطوا منها القواعد والأحكام حددوا لذلك مكاناً وزمناً. أما المكان فاتخذوا له طريقين: أولهما: الأخذ عن أعراب البادية، عن طريق الرحلة إليهم أو ممن وفد منهم عليهم. فمشافهة الأعراب كانت سبيلاً إلى جمع اللغة وإقامة اللسان. على أن النحاة لم يكونوا يجمعون اللغة من كل ما يصادفون، بل قصروا أخذهم على من ظلت عندهم

اللغة صافية نقية بعيدة عن الفساد، يقول السيوطي(ت911هـ):" والذين عنهم نقلت العربية، وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم"(3). ثانيهما:الأخذ عن فصحاء الحضر ،وهم فئتان: فئة من الأعراب البداة اتخذت من ضواحي المدن الكبرى بالعراق مستقراً لها، فظلوا بمنجى عن الاختلاط بالأعاجم، وفئة من أهل الحضر صحت عند اللغويين والنحاة سليقتهم، أمثال: جرير والفرزدق والأخطل وبشار، ورؤبة والعجاج وغيرهم. فليس صحيحا ما قرره السيوطي(ت911هـ)من أنه لم يؤخذ عن حضري قط، فقد أخذ النحاة عن أهل الحضر كما أخذوا عن أهل البادية(4).

أما الزمان الذي حددوه لأخذ المادة اللغوية، فهو ثلاثمائة سنة، منها مئة وخمسون قبل الإسلام، ومئة وخمسون بعده، وما روي بعد ذلك فإن كان عن أهل البادية فهو حجة في اللغة، وإن كان عن أهل الحضر لم يكن حجة في استنباط القواعد والأحكام.

ويأخذ المحدثون على النحاة تحديدهم مكاناً وزماناً للمادة اللغوية، واقتصارهم على اللغة الأدبية، وإغفالهم التطور اللغوي في المرحلة الزمنية التي حددوها، يقول الراجحي " إن النحو العربي لم يقعد للعربية كما يتحدثها أصحابها وإنما قعد لعربية مخصوصة تتمثل في مستوى معين من الكلام هو في الأغلب شعر أو أمثال أو نص قرآني أي إنه لم يوسع درسه ليشمل اللغة التي يستعملها الناس في شئون الحياة، وإنما قصروه عل درس اللغة الأدبية، والوصفيون يقررون أن هناك مستويات مختلفة من الكلام، وأن لكل مستوى نظامه وقوانينه، وأن الشعر على وجه الخصوص له نظامه الذي

---

(1) انظر حسان، الأصول، ص108.

(2) الزجاجي، الاقتراح في علل أصول النحو، ص48.

(3) السيوطي، الاقتراح، ص56.

(4) انظر أبو المكارم، علي، 1973م، أصول التفكير النحوي، دار القلم، بيروت، ص27.

يختلف عن نظام غيره من مستويات اللغة الأدبية"[1]. ويضيف:"وقصر الدرس النحوي على هذا المستوى من اللغة أفضى بهم إلى وضع قواعد العربية على أساس من النصوص المختارة، مما أبعدهم عن الاستعمال الشائع في هذه اللغة. ولم يكن مناص من أن يواجهوا نصوصاً من هذا المستوى الأدبي تخالف ما وضعوه من قواعد، فاضطروا إلى اللجوء إلى التأويل والتقدير واعتساف التفسير، والاحتكام إلى الضرورة أو إلى الشذوذ، بل إلى وضع نصوص تسند بعض هذه الأحكام"[2]. ويأخذ المخزومي على النحاة الأوائل" أنهم لم يحاولوا الفصل بين الشعر والنثر في تقعيدهم القواعد، والاستشهاد على قيمة هذه القواعد بالمرويات، وخلطوا بين الشعر والنثر حتى لقد كانوا يتشبثون في كثير من الأحيان بأبيات من الشعر في تصحيح قاعدة أو تأييد أصل مع أن الاقتصار على الشعر وحده خطوة متعثرة في إثبات أسلوب عربي، فللشعر لغته الخاصة به اقتضاها الأسلوب الشعري الذي يخضع لأحكام الوزن والقافية خضوعاً واضحاً فليس كل ما يجوز في الشعر

(1) الراجحي، عبده، النحو العربي والدرس الحديث، دار المعرفة الجامعية، دمشق، ص48.

(2) الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص49.

جائزاً في النثر"[1]. أما الدكتور تمام حسان فيقول:" ولقد سبق أن بينا أن للشعر لغته الخاصة التي تسعى إلى تحقيق الغايات الجمالية أول ما تسعى، ولو كان ذلك على حساب عرفية الاستعمال وصحة التركيب بحسب القواعد. كما تتسم بالترخص في القرائن اللفظية، ولهذا لا ينبغي أن نرى لغة الشعر نموذجا للاستعمال العربي؛ لأنه إذا كان المقصود بإنشاء النحو وصف النموذج العادي الذي تتمثل فيه اللغة العربية الفصحى فإن لغة الشعر بما نسبناه إليها من خصوصية البناء والتركيب والضرائر والرخص تقصر دون تمثيل اللغة الفصحى تمثيلاً كاملاً أو مقبولاً، حتى مع التسليم بأن تكون اللغة التي يستنبط منها النحو هي اللغة الأدبية دون غيرها- على عكس ما يقول به المنهج الحديث- وهذه الخصائص التركيبية التي تمنح الشاعر قدراً من الحرية التي لا يتمتع بها غيره في تركيب الجمل وضعت النحاة أمام المسموع من

الشعر بصورته التي لا تلتزم التزاما تاما بغير المعايير الجمالية، فساعد ذلك على نشأة الخلاف بين النحاة، حول رد النصوص الشعرية إلى الأصول النحوية. وعندما يعجز النحاة على التوفيق بين الشعر والنحو يعترفون بالضرورة والرخصة"[2]. فالدكتور تمام لا يجد في لغة الشعر النموذج الذي ينبغي أن يحاكى أو يقاس عليه وتوضع على أساسه القواعد والأحكام؛ ذلك أن لهذا النوع من اللغة خصوصيته المتمثلة بالضرورة الشعرية والرخصة النحوية، مما جعله يتمتع بتراكيب لغوية فيها قدر من الحرية. ولكن الدكتور تماماً يلتمس العذر للنحاة الأوائل إذ باينوا مطالب المنهج الحديث في دراستهم للغة الأدبية ليستخرجوا منها النحو دون اللغة الحية المنطوقة، ذلك أن اللغة الأدبية هي لغة القرآن الكريم، فقد نزل القرآن الكريم بها ولم ينزل بلغة التخاطب العادية، وقد كانت غاية النحاة خدمة القرآن والمحافظة عليه من اللحن، فلو أنهم استخرجوا النحو من اللغة العادية لكان ذلك خيانة للغاية التي

(1) المخزومي، مهدي، 1958م، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، الطبعة الثانية، ص335.

(2) حسان، الأصول، ص108-109.

سعوا إليها، أضف إلى ذلك:[1]

1) أن المنهج الذي نسلطه الآن على عملهم لم يكن معروفا في زمانهم.

2) أن لغة التخاطب كانت أكثر اختلافاً وتشعباً على ألسنة القبائل من اللغة الأدبية، فلم يكن من الممكن أن ينشأ لها نحو واحد كما نشأ للغة الأدبية نحو واحد.

3) أن اللغة الأدبية إلى كونها لغة القرآن هي لغة الدولة والحياة المشتركة أيضا، وهي اللغة التي يعرف بها العربي لدى الأمم الأخرى.

وفي هذا يقول الراجحي:" ذلك أن القصد إلى فهم النص القرآني هو الذي أدى إلى مستوى لغوي معين. وهو الذي أدى إلى تحديد مكان وزمان لهذا المستوى. إن النحاة لم يذكروا أنهم يقعدون للعربية العامة التي يستعملها أصحابها في كل شأن، والتي تتخذ مظاهر مختلفة باختلاف المكان والزمان، وإنما هم يؤكدون أنهم يقعدون

لهذه العربية التي تصلح لفهم لغة القرآن، فالبحث عن نقاء اللغة وفصاحتها كان غاية من غاياتهم في الجمع اللغوي"[2].

أما الانتقاء الثاني وهو انتقاء قبائل بعينها في وسط الجزيرة دون غيرها من قبائل العرب فقد بناه النحاة على معيار الفصاحة. والذي حدد مفهوم الفصاحة هم النحاة واللغويون. وظلت الفصاحة حتى نهاية القرن الثاني الهجري أي نهاية عصر الاحتجاج. وبذلك تكون الفصاحة قد انتهت بزعم النحاة واللغويين. وقد كان النحاة يصفون بعض القبائل بالفصاحة ويضنون به على بعضها، ووصفوا كلام العرب الخاضع للاستقراء واستنباط القواعد بأنه الكلام الفصيح الذي وجدوا فيه ضالتهم. وقد أجرى النحاة الاستقراء على لهجات قيس وتميم وأسد وطيء وهذيل، واستخرجوا أحكامهم وقواعدهم منها، ويرى الدكتور تمام حسان أن هذا لا يرضاه المنهج الحديث؛ لأن ذلك يؤدي إلى:[3]

1. جعل قواعد النحاة عرضة للكثير من الاستثناءات ومن الشواذ.

---

(1) حسان، الأصول، ص110.

(2) الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص51.

(3) حسان، الأصول، ص113.

2. أن النظر في غير لهجة واحدة لا يمكن أن يؤدي إلى قاعدة صادقة مهما حاول الطالب تمحل مثل هذه القاعدة.

ويرى الدكتور تمام حسان أن النحاة درسوا لغة واحدة إلى حد كبير، لغة لا تفسدها الفروق اللهجية إلا في حدود ضيقة، يشهد لذلك أن النحو بالصورة التي وصلنا فيها لا يبدو فيه التلفيق إلا إلى حد محدود أيضًا. أما الشذوذ فيرى الدكتور تمام أنه أمر شائع في اللغات جميعاً.

أما الانتقاء الثالث وهو انتقاء الزمان فيرى الدكتور تمام حسان أن اللغة الفصحى قد شهدت في هذه الحقبة تطوراً في تراكيبها ومفرداتها ودلالاتها والذين نظروا في ألفاظها وطرقها قد أشاروا إلى الغريب والمهجور الذي بطل استعماله وإلى الدخيل الذي طرأ استعماله. وبين ما بطل وما طرأ لا بد أن يكون هناك تطور[1]. وفي هذا

يقول الدكتور تمام حسان:" لو أن الاستشهاد لم يقف عند حد كبير على يد النحاة العرب، لأمكن أن تجري دراسة اللغة على مراحل وعصور، باستقراء ما يجد من النصوص، إلى أيامنا هذه ولاعتبر كل ميل غير فردي إلى مخالفة القواعد السابقة تطوراً في النظرة إلى هذه القواعد، في ظل منهج وصفي لدراسة اللغة، ولكن إيقاف الاستشهاد عند حد معين جعل النحاة . وقد جفت روافد الاستقراء عندهم كما قلنا . يلجئون إلى ما لديهم من القواعد، فيجعلونها مادة للدراسة بدل النصوص التي أعوزهم الجديد منها، وما دامت القواعد باعتبارها مقاييس ومعايير من صلب المنهج لبيان الصحيح والخطأ من التراكيب. أي أن المستوى الصوابي بدل أن يكون فكرة اجتماعية، يراعيها المتكلم، أصبح فكرة دراسية راعيها الباحث وبهذا توقف العمل بالمنهج الوصفي في دراسة اللغة، وأصبح لزاماً علينا الآن أن ننظر إلى الدراسات اللغوية العربية باعتبارها تصف مرحلة معينة من مراحل تطور الفصحى ولكن هذه المرحلة تشمل في الحقيقة على مراحل"[2].

---

(1) انظر حسان، الأصول، ص115.

(2) حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص173-174.

والمنهج الحديث يرتضي اتجاهين في البحث اللغوي،أولهما :الاتجاه التاريخي الذي يرصد تغير الظواهر اللغوية من عصر إلى عصر، وهذه الظواهر اللغوية قد تكون دراستها من منظور تطور البنية أو الدلالة. وثانيهما :الاتجاه الوصفي،وهو لا يقنع بالظواهر المنعزلة، وإنما يتناول النظام كاملاً متجانساً في مرحلة بعينها ليصف تركيبه وعلاقاته الداخلية. وهو بالتالي لا يرتضي تناول اللغة في طورين من أطوارها. ولكن الدكتور تمام حسان يعتذر للنحاة الأول من وجهين:[1]

1. أن الفارق الزمني بيننا وبينهم يعطي المحدثين من تجارب القرون السابقة ما لم يتهيأ مثله للنحاة العرب الذين كانوا طلائع في هذا العمل، وعذر الطليعة دائماً أنه أنار الطريق ومهدها بوسائله المتاحة له دون أن يكون عالة على حكمةٍ موروثة عن السابقين، ولو أننا سلمنا بهذه الحقيقة لبدا قصور النحاة كأنة لم يكن.

2. غير أن نسبة القصور إلى النحاة لا تستقيم على إطلاقها؛ لأن النحاة لو كانوا شافهوا امرأ القيس وابن هرمة في وقت معاً لقامت عليهم الحجة.

ويرى الدكتور تمام حسان أن الاعتداد بالنصوص المروية ألجأ النحاة إلى اصطناع منهج المحدثين في نقد النصوص وتوثيق نسبة الكلام إلى قائله. هذا وقد استعمل السماع دليلاً إلى القاعدة قبل استخراجها، وشاهداً على صحتها بعد ذكرها. وأقول: إن اللهجات على اختلافها حجة. فسعة القياس تبيح لهم ذلك، ولا تحظره عليهم. والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ[2].

---

(1) حسان، الأصول، ص117.

(2) انظر ابن جني، الخصائص 10./2

2.3 الاستصحاب:

هو" استدامة ما كان ثابتاً، ونفي ما كان منفياً، أي: بقاء الحكم نفياً وإثباتاً حتى يقوم دليل على تغيير الحال"[1]. أو هو" بقاء الأمر ما لم يوجد ما يغيره، بمعنى أن ما ثبت في الماضي فالأصل بقاؤه في الحاضر والمستقبل"[2].

وقد اختلف النحاة في الأخذ به دليلاً من أدلة النحو، فابن جني(ت392هـ) أخرجه من أدلة النحو وعدها ثلاثة هي: السماع، والإجماع والقياس، فأسقط الاستصحاب. وأما ابن الأنباري(ت577هـ) فاعتدها ثلاثة أيضاً هي: نقل، وقياس، واستصحاب حال، فزاد الاستصحاب ولم يذكر الإجماع. وإذا ما أتينا إلى السيوطي(ت911هـ) وجدناه يعتد بها جميعاً، فجعل أصول النحو أربعة: السماع والإجماع والقياس والاستصحاب.

ومع اعتداد ابن الأنباري(ت577هـ) بالاستصحاب، وعده من الأدلة المعتبرة فإنه يصرح بأنه من أضعف الأدلة، ولا يجوز التمسك به ما وجد دليل آخر. ومن العبارات الدالة على ذلك" اعلم أن استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة، والمراد به استصحاب حال الأصل"(3). وقال في موضع آخر:" واستصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل"(4). وجاء في الإنصاف:" ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل؛ لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة"(5).

وقد أوضح ابن الأنباري(ت577هـ) استصحاب الحال في الأسماء والأفعال، وذكر أمثلة له، فقال:" استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب

---

(1) نحلة، محمود، 1987م، أصول النحو العربي، دار العلوم العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ص141.

(2) المرجع نفسه، ص141.

(3) الأنباري، لمع الأدلة، ص141.

(4) المرجع نفسه، ص142.

(5) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 300/1.

البناء، ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب، وما يوجب البناء في الأسماء وهو شبه الحرف، أو تضمن معنى الحرف في نحو: الذي وكيف، وما يوجب الإعراب في الأفعال هو مضارعة الاسم في نحو: يذهب، يكتب، وما أشبه ذلك. ومثال التمسك باستصحاب الحال في الاسم المتمكن أن تقول: الأصل في الأسماء الإعراب، وإنما يبنى منها ما أشبه الحرف، أو تضمن معناه، وهذا الاسم لم يشبه الحرف، ولم يتضمن معناه. فكان باقياً على أصله في الإعراب. ومثال التمسك باستصحاب الحال في الفعل أن تقول في فعل الأمر: الأصل في الأفعال البناء، وإنما يعرب منها ما يشابه الاسم، وهذا الفعل لم يشابه الاسم، فكان باقياً على أصله في البناء"(1). فإذا وجد دليل على بناء الاسم، أو إعراب الفعل، لا يجوز التمسك عندئذ باستصحاب الحال؛ لأنه من أضعف الأدلة.

وقد اعتمد البصريون على استصحاب حال الأصل في خلافهم مع الكوفيين في كثير من المسائل، والمتتبع لكتاب الإنصاف يلحظ ذلك بجلاء. وجاء في الاقتراح:" والمسائل التي استدل فيها النحاة بالأصل كثيرة جداً لا تحصى، كقولهم: الأصل في البناء السكون إلا لموجب تحريك، والأصل في الحروف عدم الزيادة حتى يقوم دليل عليها . . . والأصل في الأسماء الصرف، والتنكير والتذكير، وقبول الإضافة والإسناد"[(2)].

وأما الدكتور تمام حسان فعرف الاستصحاب بأنه:" البقاء على الصورة الأصلية المجردة من قِبَل النحاة سواء أكانت هذه الصورة صورة الحرف أو صورة الكلمة أو صورة الجملة"[(3)] . ويرى الدكتور تمام حسان أن النحاة لم يعطوا الاستصحاب حقه من العناية، وذلك أنهم دأبوا أن يكتفوا بشرح المصطلح دون الدخول في تفصيل النظر. يقول:" ولست أتهم المؤلفين في أصول النحو بأن تفاصيل نظرية الاستصحاب لم تكن واضحة في أذهانهم، وإذ لو كان الأمر كذلك لما استطاعوا أن

---

(1) الأنباري، لمع الأدلة، ص141–142.

(2) السيوطي، الاقتراح، ص173.

(3) حسان، الأصول، ص69.

يحسنوا التطبيق، وكل ما أوجهه إليهم أنهم تركوا الكثير من المعلومات دون إثبات؛ لأنهم اتكلوا على شيوعها في زمانهم، أو لأنهم لم يجدوا من الضروري إثباتها؛ لأن الاستصحاب كان عندهم من أضعف الأدلة"[(1)].

ويعقد الدكتور تمام حسان العزم على محاولة الكشف عن تفاصيل النظر في هذا الأصل من أصول النحو، وأن يضعه موضعه الصحيح بين أصول النحو العربي متوسطاً بين السماع والقياس. وهو بهذا يخالف النحاة في ترتيب أصول النحو العربي، فقد وضع النحاة الأول الاستصحاب بعد السماع والقياس، ومنهم من لم يعتد به أصلاً من أصول النحو العربي. ويعلل هذا الترتيب بقوله:" لأن القياس لا يكون إلا بعد أن يتضح الأصل والفرع، ويعرف المطرد من الشاذ، فالنحوي يبدأ بجمع المادة التي يطلق عليها المسموع، ويجري عليها الاستقراء والملاحظة، ثم يخضعها للتصنيف. حتى إذا

ما استقامت له الأصناف (الأبواب) واتضحت معالمها بدأ في إنشاء هيكل بنيوي مجرد يمثل تصوراً ما للتفاعل بين الصور المختلفة لمباني اللغة"[2]. ويضيف:" وحين رأى النحاة أن الحرف الواحد تتعدد صوره بحسب موقعه مما جاوره من الحروف كان عليهم أن يجردوا أصلاً لهذه الصور وأن يجعلوا الصور المختلفة عدولاً عن هذا الأصل بحسب مبادئ معينة للتغيير والتأثير، كأثر الإدغام والإخفاء والإقلاب إلخ. وحين رأوا أن الكلمة الواحدة تتغير صورها بحسب تصريفها وإسنادها إلى الضمائر وتثنيتها وجمعها وتصغيرها إلخ اقترحوا لها أصلاً يخضع للتغيير والتأثير بحسب قواعد معينة. وحين رأوا أن الجملة لا تبدو دائماً على نمط تركيبي واحد اقترحوا لها أصلاً نمطياً تخرج عنه بالزيادة والحذف والإضمار والاستتار إلخ. وسموا أصل الحرف وأصل الكلمة وأصل الجملة باسم جامع هو أصل الوضع. ثم رأوا أن القواعد التي استخرجوها بوساطة التجريد من المسموع تحتمل بعض الاستثناء ... وسموا الاستثناء القاعدة

---

(1) حسان، الأصول، ص122.

(2) المرجع نفسه، ص122.

الفرعية"[1] . وترتب على هذا أن وجد لدينا أصل الوضع وأصل القاعدة، وأما العدول عن الأصل سواء أكان في الكلمة أم في الجملة أم في القاعدة، فإما أن يكون مطرداً أو غير مطرد وهو ما يسميه النحاة شاذاً، فيرى الدكتور تمام حسان أنه من قبيل الترخص عند أمن اللبس، وذلك عندما ينسب إلى العربي الفصيح ذي السليقة.

وأهم أثر لاستصحاب الحال كما يرى الدكتور تمام حسان أنه دفع النحاة إلى تجريد الأصول، فوضعوا أصل الوضع وأصل القاعدة، وما ارتبط بذلك من عدول عن الأصل ورد إلى الأصل بناء على قواعد توجيهية محددة. يقول الدكتور تمام:" أما فيما يتصل بالاستصحاب فقد كان على النحاة أن يجردوا صوراً أصلية لعناصر التحليل النحوي قبل أن يتكلموا فيما إذا كانت هذه الصور تستصحب في الاستعمال أو يعدل عنها"[2].

والذي أرتضيه وهو ما يرتضيه محمود نحلة أن القياس لا الاستصحاب هو الذي حدا بالنحاة إلى تجريد الأصول، فالقياس ارتبط بوضع القواعد والأحكام التي يقوم عليها الاستعمال اللغوي، وكانت له مكانته عند النحاة جميعاً، حتى لقد جعل ابن الأنباري النحو كله قائماً على القياس، وليس كذلك شأن الاستصحاب. وقد عدّه بعض الأصوليين من النحاة من أضعف الأدلة، ولا يعتد به إذا عارضه دليل آخر، حتى إن ابن جني(ت392هـ) قد أسقطه من أدلة النحو، فليس بمستساغ أن يرد إليه تجريد الأصول وهو من أهم عناصر النظرية النحوية عند العرب، والأولى أن يرد إلى القياس(3).

ويقف الدكتور تمام حسان عند لغة أكلوني البراغيث، ويرى أنه عند التخريج لا بد من الرد إلى أصل متفق عليه؛ لأن القاعدة تقول: لا يجوز الرد عن الأصل إلى غير الأصل. ولهذا يرى أن لغة أكلوني البراغيث" تعتبر أصلاً لأصحابها فلا يجوز تأويلها إلى أصول لغات أخرى تختلف عن أصول هذه اللغة؛ لأن أصول

(1) حسان، الأصول، ص123.

(2) حسان، الأصول، ص69.

(3) انظر نحلة، أصول النحو العربي، ص148.

اللهجات الأخرى غير أصل في لهجة أكلوني البراغيث"(1). وفي هذا يقول صاحب الجنى الداني:" قلت: ونسب بعض النحويين هذه اللغة إلى طيئ، وقال بعضهم: هي لغة أزدشنوءة، ومن أنكر هذه اللغة تأول ما ورد عن ذلك، فبعضهم يجعل ذلك خبراً مقدماً ومبتدأ مؤخراً، وبعضهم يجعل ما اتصل بالفعل ضمائر، والأسماء الظاهرة أبدال منها، وهذان تأويلان صحيحان فيما سمع من ذلك من غير أصحاب هذه اللغة، وأما من يحمل جميع ما ورد من ذلك على التأويل فغير صحيح، لأن المأخوذ عنهم هذا الشأن متفقون على أن ذلك لغة قوم مخصوصين من العرب"(2).

ويخلص الدكتور تمام إلى القول" إن فكرة الاستصحاب ما تزال من أنبل ما جاء به النحاة العرب، وأقصد بالاستصحاب هنا ما يشمل الأصل والعدول والرد في وقت معاً، أقول هذا وأضيف إليه أن نقاد التراث قديماً وحديثاً لم يفطنوا إلى خطورة تجريد

فكـرة الاستصـحاب وإن طبقوهـا مـع كـل تقـدير وتخـريج. بـل إن النقـاد مـن بـين المستشرقين حين ادعوا أن الفلسفة الحقيقية للعرب هي دراستهم النحوية ربما كانوا يدركون هذه الحقائق إدراكاً غامضاً لم يمكنهم من التصريح بأساس حكمهم"[3].

3.3 القياس:

هناك ثلاثة أنواع من القياس هي: القياس المنطقي، والقياس الفقهي، والقياس النحوي. أما القياس المنطقي فقد عرفه أرسطو بأنه" الاستدلال الذي إذا سلمنا فيه بمقدمات معينة، لزم عنها بالضرورة شيء آخر غير تلك المقدمات"[4]، والقياس الفقهي وهو"حمل فرع على أصل في بعض أحكامه بمعنى يجمع بينهما"[5]،

---

(1) حسان، الأصول، ص168.

(2) المرادي، الحسن بن القاسم، 1983م، الجنى الداني في حروف المعاني، ، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ص73.

(3) حسان، تمام 1980م، التراث اللغوي العربي نظرة نقدية، مجلة فصول، المجلد الأول، ص94.

(4) عيد، محمد، 1973م، أصول النحو العربي، عالم الكتب، القاهرة، ص75.

(5) الشيرازي، 1985م، اللمع في أصول الفقه، دار الكتب العلمية، بيروت، ص96.

والقياس النحوي وهو" حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"[1]، وهو" حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع"[2]، والذي يهمنا هنا هو القياس النحوي، الذي قيل فيه: " مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس"[3]، ويحكى عن الفارسي(ت377هـ) قوله:" أخطئ في خمسين مسألة في اللغة، ولا أخطئ في واحدة من القياس"[4].

وتظهر أهمية القياس في النحو بعبارات من مثل: إنما النحو قياس يتبع وبه في كل أمر ينتفع، واعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس، ومن أنكر القياس فقد أنكر النحو، وإذا بطل أن يكون النحو رواية ونقلاً، وجب أن يكون قياساً وعقلاً [5].

وقد وجد القياس طريقه إلى النحو عن طريق عبد الله بن أبي إسحاق(ت119هـ)، فقد اشتهر بأنه أول من بعّج النحو ومد القياس والعلل، وكان يقال:" عبدالله أعلم أهل البصرة وأنقلهم، ففرع النحو وقاسه"(6) .

وصرح سيبويه(ت180هـ) في كتابه غير مرة بأخذ القياس على كلام العرب الموثوق بعربيتهم، ويظهر ذلك بعبارات من مثل: ولو أن هذا القياس لم تكن العرب الموثوق بعربيتها تقوله لم يلتفت إليه، وهذا قول الخليل، وهو القياس على كلام العرب، وإنما هذا الأقل نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها، ولكن الأكثر يقاس عليه"(7). وكان لنحاة الكوفة اهتمام أيضاً بالقياس كنحاة البصرة، ولكنهم توسعوا في

---

(1) الأنباري، جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص45.

(2) المرجع نفسه، ص93.

(3) عيد، أصول النحو العربي، ص77.

(4) نقلاً عن عيد، أصول النحو العربي، ص77.

(5) انظر القفطي، 1986م، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الفكر العربي، القاهرة، ط1، 267/2. وانظر الأنباري، لمع الأدلة، ص95.

(6) السيوطي، 1986م، المزهر في علوم اللغة، تحقيق محمد جاد المولى وآخرين، صيدا، بيروت، 267/2.

(7) انظر سيبويه، الكتاب، 20/2، 378/3، 8/4.

السماع عن العرب، وقاسوا عليه وتوسعوا في القياس، حتى عد الكسائي(ت189هـ) النحو كله قياساً. ومن قوة القياس عندهم اعتقاد النحويين أن ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب،

وذهب الدكتور تمام حسان إلى أن القياس يعني الحمل؛ بدليل قوله:" وأما القياس فهو بحسب التعريف حمل غير المنقول على المنقول إذ كان في معناه. ولقد عرفنا أن المنقول هو المسموع من كلام العرب الفصيح بطريق الرواية أو المشافهة ولكننا لم نشر من قبل إلى غير المنقول، فيحسن أن نشرح المقصود به الآن. فغير المنقول إما أن يكون استعمالاً يتحقق القياس فيه بأن نبني الجمل التي لم تسمع من قبل على نمط الجمل التي سمعت، والكلمات التي ننشئها بالارتجال أو الاشتقاق أو

التعريب أو النحت أو الإلحاق على غرار ما سمع من قبل وإما أن يكون غير المنقول حكماً نحوياً نسب من قبل إلى أصل مستنبط من المسموع ولوحظ بحسب الاستقراء في غير هذا الأصل، فيعتبر النحوي أن ثبات الحكم لغير الأصل تم بطريق القياس كما في حمل إعراب المضارع على إعراب اسم الفاعل أو حمل إعمال (ما) على إعمال (ليس)"[1].

والقياس النحوي ثلاثة أنواع: قياس علة، وقياس طرد، وقياس شبه. " ذلك أن القياس إما أن تراعى فيه العلة وإما ألا تراعى، فإذا لم تراعَ فيه العلة سمي قياس الشبه، وذلك كإعراب المضارع لشبهه باسم الفاعل دون علة تذكر إلا مجرد هذا الشبه، وهو شبه بين الفعل واسم الفاعل الذي من مادته في مطلق الحركات والسكنات وفي تعاقب المعاني عليه. أما إذا روعيت العلة، فإما أن تكون مناسبة أو غير مناسبة، فإذا كانت العلة مناسبة سمي القياس قياس العلة، كقياس رفع نائب الفاعل على الفاعل بعلة الإسناد في كل منهما، وهي علة مناسبة لإجراء هذا القياس، وإذا كانت العلة غير مناسبة سمي القياس قياس الطرد، كقول النحاة إن (ليس) مبنية لاطراد البناء في كل فعل غير متصرف"[2]. ويطلق الدكتور تمام حسان تسمية

---

(1) حسان، الأصول، ص71.

(2) المرجع نفسه، ص178– 179.

القياس الاستعمالي أو القياس الفطري أو قياس الكلمات والجمل على غرار ما سمع عن العرب.

ويرى الدكتور تمام حسان في القياس الاستعمالي دلالة على القوة الإنتاجية للغة، ومن طبيعة هذا النوع من القياس أنه يفتح أمامنا بالنمط الواحد جملاً لا حصر لها، ولكنها تشتمل بلا شك على الجائز والممتنع مما حتم عندهم تخصيص أصل وضع الجملة بالقاعدة التي تسمى(الإفادة)، وتحتها أمور تتعلق بالعلاقات المعجمية بين الكلمات[1].

ويأخذ الدكتور خالد الكندي على الدكتور تمام أنه ينظر إلى القياس النحوي على أنه قياس الأحكام، يقول :" ونستطيع إبطال كونه – أي القياس النحوي – حمل حكم

على حكم بتحليل المثال الذي ذكره تمام نفسه وهو أن إعراب المضارع حمل على إعراب اسم الفاعل، وهذا الحمل يكون تحليله كالتالي: حُمِل باب الفعل المضارع على باب اسم الفاعل في حكم الإعراب لعلة شبهه باسم الفاعل في حركاته وسكناته وفي معناه وزمنه...إلخ، فالمقيس هو باب الفعل المضارع والمقيس عليه هو باب اسم الفاعل والعلة هي الشبه والحكم الذي ناله المضارع من اسم الفاعل بعد شبهه به هو الإعراب. ولو أن ما قاله تمام صحيح بأنه حمل حكم على حكم لكان تحليل المثال سيكون مرفوضاً على النحو الآتي: حُمِل حكم إعراب اسم الفاعل على حكم إعراب المضارع بعلة الشبة في حكم الإعراب"[2] .

1.3.3 أركان القياس:

أما أركان القياس فقد حُددت بأربعة أركان هي: أصل وفرع وعلة وحكم.

1.1.3.3 الأصل(المقيس عليه):

وهو ما اطرد من المسموع عن العرب، ويرى الدكتور تمام حسان أن المطرد يؤخذ به سواء أكان أصلاً أم فرعاً. ويوضح ابن جني موقف النحاة من هذه القضية

---

(1) انظر حسان، الأصول، ص176.

(2) الكندي، خالد، 2007م، التعليل النحوي في الدرس اللغوي، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى، ص180.

بقوله:" ثم اعلم من بعد هذا أن الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب: مطرد في القياس والاستعمال جميعاً، وهذا هو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة، وذلك نحو: قام زيدٌ، وضربت عمراً، ومررت بسعيدٍ. ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال، وذلك نحو الماضي من يذر ويدع ... والثالث المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس، نحو قولهم: أخوص الرمث، واستصوبت الأمر ... والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً، وهو كتتميم مفعول فيما عينه واو، نحو ثوب مصوون، ومسك مدووف"[1]. والقياس من كل ذلك غير جائز إلا على المطرد سماعاً وقياساً. أما الاطراد في السماع فيكون بكثرة ما ورد عن العرب الموثوق بعربيتهم كثرة تنفي عن المقيس عليه

أن يرى قليلاً أو نادراً أو شاذاً. وأما الاطراد في القياس فموافقة المقيس عليه لقاعدة سواء أكانت أصلية أم فرعية.

وقد ناقش الدكتور تمام حسان هذا التقسيم، وأوضح أن النوع الثاني لا يكاد يكون مستعملاً في كلام العرب، وتعجب من اللغويين كيف يرضون النوع الثالث، فالقياس يكون جارياً على الاستعمال المطرد. فإذا كان القياس مخالفاً للاستعمال فليس يدرى مبناه ولا وجهه. وأوضح أن النوع الأخير أوجبته طبيعة القسمة المنطقية، واستدل من ذلك على أن القياس لا يصلح أن يكون وسيلة منهجية لدراسة اللغة، وأن دراسة اللغة ينبغي أن تقوم على الاستقراء والوصف[2].

ويؤخذ على النحاة أنهم لم يحددوا للمطرد عدداً بمقتضاه يصبح المسموع مطرداً، وإذا لم يبلغه كان شاذاً. يقول عباس حسن:" وإني ألحظ في هذا الرأي- تقسيم ابن جني(ت392هـ)- غموضاً وتناقضاً، فأما الغموض فمرده إلى اعتماده في الاطراد والقياس على الشيوع والكثرة من غير أن يبين مداهما، ولا حدودهما"[3].

هذا وقد يتعدد المقيس عليه مع وحدة الحكم، وقد يتعدد مع اختلاف الحكم. "

---

(1) ابن جني، الخصائص، 1/138- 140.

(2) انظر حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص37 وما بعدها.

(3) حسن، عباس، 1966م، اللغة والنحو بين القديم والحديث، القاهرة، ص54.

فتعدده مع اتفاق الحكم، كقياس(أي) على(بعض) وهي نظير لها وعلى(كل) وهي نقيضها. والمعروف في قواعدهم أنه يحمل الشيء على ضده كما يحمل على نظيره. أما مع تعدد الحكم فذلك ما نراه من اختلاف النحاة حول وجوه تخريج المسألة الواحدة، إذ تتعدد آراؤهم واختياراتهم بتعدد الأصول التي يقيسون عليها،
والأمر في النهاية أمر اختيار واحد من الأصول، وكلها صالح من الوجهة النظرية"[1].

ولكن النحاة لا يقتصرون في تقسيم المسموع على الاطراد والشذوذ، بل يقسمونه إلى غالب وكثير ونادر وقليل ومطرد، جاء في الاقتراح فيما نقل عن ابن هشام(ت761هـ):" اعلم أنهم يستعملون غالباً وكثيراً، ونادراً وقليلاً ومطرداً، فالمطرد لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء، ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليلدونه، والنادر أقل

من القليل، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر، فاعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك"[2]. ولا يمنع النحاة القياس على القليل، إذا كان جميع ما ورد في بابه، ولم يسمع ما يعارضه. ويرفضون الكثير إذا كان على غير قياس. ومن الأول قولهم في النسب إلى شنوءة: شنئيّ، فقاسوا عليه النسب إلى قتوبة وركوبة وحلوبة، فقالوا قتبيّ وركبيّ وحلبيّ. وهذا جميع ما جاء في هذا الباب. ومن الثاني قولهم في ثقيف وقريش وسليم: ثقفيّ وقرشيّ وسُلميّ، وهذا لا يجوز في سعيد وكريم؛ فإنه على غير قياس[3].

2.1.3.3 الفرع(المقيس):

عرفه الدكتور تمام حسان بقوله:"هو المجال الذي حاول فيه النحاة أن يجربوا صورية القواعد بالصوغ القياسي للكلمات على مثال الصيغ وأحكامها، وللتركيب

---

(1) حسان، الأصول، ص182.

(2) السيوطي، الاقتراح، ص59.

(3) انظر ابن جني، الخصائص، 154/1.

على مثال أنماط الجملة وأحكامها"[1]، ويرى الدكتور تمام أن ذلك أدى إلى أن يختلط في مجال المقيس قياس الأنماط بقياس الأحكام، وكان شعارهم في ذلك ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب.

والمقيس نوعان: غير مسموع عن العرب، ومسموع غير مطرد وفي هذا يقول ابن السراج(ت316هـ):" هذه المسائل التي تسأل عنها من هذا الحد على ضربين: أحدهما ما تكلمت به العرب وكان مشكلاً فأحوج إلى أن يبحث في أصوله وتقديراته، والضرب الثاني ما قيس على كلامهم"[2].

والمقيس عندهم إما أن يكون فرعاً محمولاً على أصل كإعلال الجمع وتصحيحه حملاً على المفرد، نحو قولهم: قيم وديم في قيمة وديمة. وإما أن يكون أصلاً محمولاً على فرع، كإعلال المصدر- أصل عند البصريين- لإعلال فعله، وتصحيحه لصحته، نحو: قمت قياماً، وقاومت قواماً. وإما أن يكون نظيراً محمولاً على نظير إما

في اللفظ، أو في المعنى، أو في اللفظ والمعنى معاً، فمن أمثلة الأول حذف فاعل أفعل به في التعجب لشبهه بفعل الأمر في اللفظ. ومن أمثلة الثاني جواز قولنا: غير قائم الزيدان، حملاً على: ما قام الزيدان؛ لأنه في معناه. ومن أمثلة الثالث: جواز تصغير أفعل في التعجب لشبهه بأفعل التفضيل، فقد سمع تصغيره في أملح وأحسن، وقاسه النحاة فيما عداها. وإما أن يكون المقيس ضداً محمولاً على ضد، ومن ذلك الجزم بـ (لم) حملاً على النصب بـ (لن)، فإن الأولى لنفي المضي، والثانية لنفي المستقبل[3].

3.1.3.3 العلة:

لقد وقر في نفوس النحاة أن العرب الفصحاء كانوا يدركون علل ما يقولون، وأنهم كانوا يعللون بعض ما يقولون. فقد جاء في الخصائص:" وأما ما روى لنا فكثير. منه ما حكى الأصمعي عن أبي عمرو قال: سمعت رجلاً من اليمن يقول:

---

(1) حسان، الأصول، ص183.

(2) ابن السراج، الأصول في النحو، 316/3.

(3) انظر السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص77-78.

فلان لغوب، جاءته كتابي فاحتقرها. فقلت له: أتقول: جاءته كتابي؟! قال نعم، أليس بصحيفة؟. أفتراك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا، وتدبروا، وقاسوا، وتصرفوا، أن يسمعوا أعرابياً جافياً غفلاً، يعلل هذا الموضع لهذه العلة ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره، فلا (يهتاجوا هم) لمثله، ولا يسلكوا فيه طريقته، فيقولوا: فعلوا كذا لكذا، وضعوا كذا لكذا، وقد شرع لهم العربي ذلك"[1]. وسئل الخليل عن العلل التي يقول بها في النحو: أعن العرب أخذت هذه العلل أم اخترعتها من نفسك؟ فقال:" إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقامت في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له، فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق، والبراهين الواضحة، والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها

قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة أن تكون علة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأتِ بها"[2].

ويرى الدكتور تمام حسان أن النحاة كانوا يرون أن ما قام في نفوس العرب شيء، وأن ما جاءوا هم به شيء آخر. فالذي قام في نفوس العرب سليقة وملكة، والذي جاء به النحاة تجريد وصنعة، ومحاولة وصف لهذه السليقة والملكة. وقد راح النحاة يجردون العلل، وغايتهم أن يجعلوا تعدية الحكم من الأصل إلى الفرع أمراً معقولاً. فالعلة إنما تسلط على الفرع لا على الأصل؛ لأن ما جاء على أصله لا يسأل عن علته؛ ولأن من عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل. فليس لنا أن نسأل: لِمَ رفع الفاعل؟ ولماذا تقدم عليه الفعل؟؛ لأن الأصل

---

(1) ابن جني، الخصائص، 1/ 262- 263.

(2) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص65.

يعتبر أحد الأدلة، والدليل لا يعلل له[1].

وقد أنكر أبو حيان النحوي ظاهرة التعليل في النحو، فقال:"هذه التعاليل لا يحتاج إليها؛ لأنها تعلل وضعيات والوضعيات لا تعلل"[2]. وهذا ما ارتضاه الدكتور تمام في حديثه عن العامل وفساده، بل فساد التعليل الذي هو أصل العامل.

ولكنه عاد فقال:" من مظاهر الطاقة التفسيرية في النحو العربي ظاهرة التعليل لأحكام النحو وأقيسته"[3].

وقد شغل حديث العلة النحاة، وتنوع الكلام فيها وتشعب وجعلوها أربعة وعشرين نوعاً على النحو التالي[4]:

1- علة التشبيه	2- علة التفريق
3- علة التنظير	4- علة النقيض
5- علة المشاكلة	6- علة التضاد

7- علة الوجوب	8- علة الجواز
9- علة الحمل على المعنى	10 - علة المجاورة
11- علة المعادلة	12- علة الأَوْلى
13- علة التعويض	14- علة الاختصار
15- علة الأصل	16- علة السماع
17- علة التوكيد	18- علة الاستغناء
19- علة التغليب	20 - علة التحليل
21- علة الدلالة	22- علة الإشعار
23- علة الاستثقال	24- علة التخفيف

---

(1) حسان، الأصول، ص187-188.

(2) السيوطي، جلال الدين، د. ت، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، 223/1.

(3) حسان، تمام، 1984م، اللغة العربية والحداثة، مجلة فصول، القاهرة، المجلد الرابع، العدد الثالث، ص137.

(4) انظر حسان، الأصول، ص200.

ويرى الدكتور تمام حسان" أن الناظر في هذه الأزواج من العلل يستطيع أن يكشف عن أنها تشكل نوعاً من النظام العقلي القائم على التقابل، ولكن ذلك لا يبدو في الأزواج الثلاثة الأخيرة، بل إن الدلالة والإشعار يكادان يترادفان، ومثلهما الاستثقال والاستخفاف فهما وجهان لعملة واحدة"[1].

وقسم الزجاجي العلل إلى ثلاث أقسام: تعليمية، وقياسية، وجدلية، فقال في الإيضاح:" وعلل النحو بعد هذا على ثلاث أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية. فأما التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب...فمن هذا النوع من العلل قولنا: إنّ زيداً قائم. بم نصبتم زيداً؟ قلنا بإنّ؛ لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر؛ لأنا كذلك علمناه ونعلمه. وكذلك قام زيدٌ، إن قيل: لِمَ رفعتم زيداً؟ قلنا: لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه. فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب. فأما العلة القياسية فأن يقال لمَن قال نصبت زيداً بإنّ في قوله: إنّ زيداً قائم:

ولِمَ وجب أن تنصب(إن) الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحُمِلت عليه، فأعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظاً. فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله، نحو: ضرب أخاك محمدٌ، وما أشبه ذلك. وأما العلة الجدلية النظرية فكل ما يعتل به في باب إنّ بعد هذا مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبّهتموها؟ أبالماضية أم المستقبلة أم الحادثة في الحال، أم المتراخية، أم المنقضية بلا مهلة؟ وحين شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قدم مفعوله على فاعله، نحو: ضرب زيداً عمرو، وهلا شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله، لأنه هو الأصل وذاك فرع ثانٍ؟ فأي علة دعتكم إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول، وأي قياس اطرد لكم في ذلك؟ وحين شبهتموها بما قدم مفعوله على فاعله هلا أجزتم تقديم فاعليها على مفعوليها كما أجزتم ذلك في المشبه به في قولكم: ضرب أخاك محمد، وضرب محمدٌ أخاك؟ وهلا حين امتنعت من ذلك لعلة لزمتموه ولم ترجعوا عنه فتجيزوه في بعض

(1) حسان، الأصول، ص205.

المواضع في قولكم: إنّ خلفك زيداً، وإنّ أمامك بكراً، وما أشبه ذلك؟ وهلا حين مثلتم عملها بعمل الفعل المتعدي إلى مفعول واحد نحو: ضرب زيداً عمرو، وامتنعتم من إجازة وقوع الجمل في موضع فاعلها في قولكم: إنّ زيداً أبوه قائم، وإنّ زيداً ماله كثيرٌ، والفاعل لا يكون جملة؟ ولِمَ أجزتم وقوع الفعل موقع فاعلها في قولكم: إنّ زيداً يركب، وإنّ عبدالله يحب، أرأيتم فعلاً وقع موقع الفاعل بدلاً منه نائباً عنه؟ ما أرى كلامكم إلا ينقض بعضه بعضاً. وكل شيء اعتل به المسئول جواباً عن هذه المسائل، فهو داخل في الجدل والنظر"[1].

ويرى الدكتور تمام حسان أن في النحو علتين: صورية من عهد النشأة، وغائية من عهد النحو التعليمي، وأن العلل الأول والثواني والثوالث التي ذكرها النحاة كلها غائية في حقيقتها، إذ يقول:" قامت العلتان الصورية والغائية جنباً إلى جنب في تراثنا النحوي، وكانت الصورية تركة عصر النشأة الأولى، وكانت تبدو في قولهم: العرب تقول كذا، أو قولهم: هكذا قالت العرب، أو الشاهد في قوله كذا. أما الغائية فكانت من

تركة التحول الذي أصاب النحو من طابع البحث العلمي إلى طابع التلقين التعليمي"[2]. ويرى الدكتور تمام أن العلل التي ساقها النحاة هي في جملتها علل غائية " أولها علة تعليمية تفيد حكماً نحوياً، يقول: زيد مرفوع لأنه فاعل. والثانية علة تركيبية، تقول: إن الاختلاف في الحركة بين الفاعل والمفعول إنما جاء للفرق بينهما... والثالثة جدلية ليس لها جواب مقنع، ولا مانع من الرد عليها بعكسها. على أن الإجابة الوحيدة التي هي أشبة بالمنهج الوصفي في كلام ابن مضاء هي قوله: فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر"[3]. وذكر أن العلة من الأدلة الجدلية التي يستدل بها إذا تعارضت أدلة النحو المعتبرة وهي عنده السماع والاستصحاب والقياس، يقول:" وإذا تعارضت الأدلة أو تعارضت الأقيسة بدأ ما يسمى بالجدل النحوي، وهو حجاج

---

(1) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص62- 63.

(2) حسان، الأصول، ص195.

(3) المرجع نفسه، ص198.

بين النحاة له قواعد، وأصوله وآدابه وأدلته المرتبطة به، والتي لا ترتبط بالضرورة بصناعة النحو. ولقد أورد صاحب الاقتراح أدلة أخرى، فجعل القارئ يظن أنها تنتمي إلى قبيل السماع والاستصحاب والقياس، ولكنها في الحقيقة ليست من هذا القبيل"[1]. ويرى الدكتور خالد الكندي أن الدكتور تماماً " قد أحسن في اعتبار العلة الجدلية غائية؛ ولكننا لا نوافقه في اعتبار العلة الأولى وهي القرائن، علة غائية أيضا، ذلك لأن العلة الغائية يوجد الحكم بوجودها وينعدم بانعدامها... وأما العلة التعليمية فهي ليست السبب الحقيقي الذي أنشأ الظاهرة بل تريد أن توضح علاقة بعض الألفاظ والمعاني بالحكم النحوي، بدليل أن الحكم النحوي موجود في اللغة العربية قبل مجيء هذه القرائن وجوداً بالقوة"[2].

والذي نلحظه على الدكتور تمام أنه ذكر علل النحاة القدماء – الجليس الدينوري – وقدمها كما هي، حتى أنه قام بترتيب هذه العلل على شكل أزواج متقابلة، والذي يبدو أن الدكتور تماماً متأثر بالقدماء هنا. وربط الدكتور تمام العلة بالقياس، ويظهر

ذلك من خلال حديثه عن علل الجليس الدينوري ضمن حديثه عن علة القياس، والتعليل غير مرتبط بالقياس، فليست كل علة ركناً عن أركان القياس، فهناك علل مباشرة لا ترتبط بالقياس، وهناك علل حقيقية يرتبط بعضها بالقياس، وبعضها الآخر لا يرتبط به، أضف إلى ذلك أن القياس إما أن يكون قياس قاعدة أو قياس حمل، والأول منهما لا يرتبط بالعلة النحوية، أما الآخر فتعتبر العلة أحد أركانه الأربعة. والذي نأخذه على الدكتور تمام أيضاً أنه جعل العلة الصورية منذ عهد نشأة النحو، وأنه خلو من العلة الغائية، والمتتبع للعلل في كتاب سيبويه يجد الكثير منها من العلل الغائية[3].

ولا يقبل الدكتور تمام من العلل إلا العلة الصورية – هكذا نطقت العرب – فكل ما أتى به النحاة من العلل الأُول والثواني والثوالث هو من قبيل العلل الغائية،

---

(1) حسان، الأصول، ص212.

(2) الكندي، التعليل النحوي في الدرس اللغوي، ص185.

(3) انظر الكندي، التعليل النحوي في الدرس اللغوي، ص183 وما بعدها.

ولكننا نجده في الخلاصة النحوية يقرر أن جميع القرائن تسعى إلى تحقيق ثلاثة ثوابت هي:[1]

1. أمن اللبس في المعنى.
2. طلب الخفة في المبنى.
3. اطراد القواعد.

وأمن اللبس وطلب الخفة من العلل الغائية، أضف إلى ذلك أن الدكتور تماماً يقبل بقياس الأنماط الذي يقيس المفردات على المفردات والجمل على الجمل، وقياس الأنماط يتطلب علة غائية تسوغ الوجه الجامع بين ما قسناه وما جاء عن العرب.

وجعل النحاة للاعتداد بالعلة شروطاً:[2]

أولها: التأثير ومعناه أن تكون العلة هي التي ترتبط بالحكم، وألا تكون أمراً عارضاً أو يرتبط الحكم بغيره.

وثانيها: الطرد وهو أن يوجد الحكم كلما وجدت العلة، وينتفي كلما انتفت العلة.

وثالثها: ألا تتسم بالدور فيكون الحكم المبني عليها صالحاً لأن يكون علة لها.

وجعلوا للعلة مسالك وقوادح. والمقصود بالمسالك مآخذها ومظانها، وهذه المسالك إما أن تكون نقلية نحو: الإجماع والإيماء. أو عقلية، نحو: السبر والتقسيم، والمناسبة، والشبة، والطرد، وإلغاء الفارق.

ومن قوادح العلة(3):

1. النقض: وهو ألا يطرد وجود الحكم بوجود العلة، ويسميه بعض الأصوليين تخصيص العلة.
2. تخلف العكس: وهو أن يوجد الحكم دون العلة أو بعبارة أخرى أن تنتفي العلة دون أن ينتفي الحكم.
3. عدم التأثير: وذلك بأن تكون العلة المعطاة غير مؤثرة في الحكم.

---

(1) حسان، تمام ، 2000م، الخلاصة النحوية، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ص15.

(2) حسان، الأصول، ص205.

(3) حسان، الأصول، ص207.

4. فساد الاعتبار: وهو تعارض الدليل والنص فيفسد اعتبار الدليل دليلاً.
5. فساد الوضع: أن يكون الدليل غير مناسب بحيث يصلح لضد الحكم أو نقيضه.
6. القول بالموجب: وهو التسليم بالدليل مع بقاء النزاع كما هو.

ويرى الدكتور تمام حسان أن قوادح العلة ترتبط بالجدل في النحو أكثر مما ترتبط باستخدام القواعد. ولكن هل كان النحاة عالة على المتكلمين أو الفقهاء في استخراج العلل لأحكام النحو وأقيسته؟ يقول ابن جني(ت392هـ):" اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها"(1). ويقول:"وكذلك كتب محمد بن الحسن – رحمه الله– إنما ينتزع أصحابنا منها العلل لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامهم، فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق"(2). ويعلق الدكتور تمام حسان على ذلك بقوله:" فإذا قال في النص الأول: اعلم أن العلل عندنا، فربما عاد الضمير إلى المتأخرين من النحاة، ومثل ذلك يمكن أن يقال بالنسبة للفظ (أصحابنا) في النص الثاني، وإذا كان الأمر كذلك فنحن لا ننكر أن المتأخرين تأثروا بعد الترجمة التي كانت في عصر المأمون

بالكثير من الفكر اليوناني، وقد جاء هذا الأثر والنحو هيكل بنيوي كامل، ومن شأن البنية أن تكون جامعة مانعة، ومن هنا اقتصر التأثير على الشروح والجدل في المسائل. وهو تأثير لا يعني المتقدمين ولا يعني نشأة النحو على أي حال؛... لأن النحاة كانوا يأخذون عن علل الأعراب لا علل اليونان. أضف إلى ذلك أن الأخذ عن المتكلمين والفقهاء ليس أخذاً عن اليونان بالضرورة حتى لو نسبناه إلى المتقدمين: لأن المتكلمين والفقهاء حتى لو صح أخذهم عن اليونان فإن أخذهم كان تأثراً ولم يكن نقلاً. فإذا تأثر النحوي بمتأثر باليونان فسوف يكون الأثر الواصل إلى النحوي أثراً إسلامياً في طابعه مهما حمل من مؤثرات لا تغير طابعه الإسلامي. هكذا نرى هذه القضية التي خاض فيها الخواضون وفرح بها أعداء التراث الإسلامي والراغبون في هدم مقومات هذه الأمة الوسط"[3].

---

(1) ابن جني، الخصائص، 192/1.

(2) المرجع نفسه، 191/1.

(3) حسان، الأصول، ص192- 193.

4.1.3.3 الحكم:

ركن من أركان القياس الأربعة وهي: أصل وهو المقيس عليه، وفرع وهو المقيس، وحكم، وعلة جامعة. وقد قسم النحاة الحكم النحوي إلى: الوجوب أو الامتناع أو الحسن أو القبيح أو الضعف أو الجواز أو مخالفة الأوْلى أو الرخصة.

وهو عندهم نوعان:

1) حكم ثبت بوساطة ورود الاستعمال من قبل العرب الفصحاء، فيقاس عليه وما ثبت عن العرب اتخذه النحاة" نقطة الانطلاق لتجريد الأصول سواء في ذلك أصل الوضع وأصل القاعدة؛ لأنها كانت المادة التي جرى عليها الاستقراء ثم بنيت الأحكام، حتى إذا ما استقامت لهم الأصول بأنواعها قاسوا على المطرد مما استصحب منها ومما عدل به عن الأصل، وجعلوا هذا المطرد أصل القياس، وجعلوا المقيس فرعاً عليه، وبذا يصبح لكل من مصطلحي الأصل والفرع معنيان أحدهما تحت الاستصحاب وثانيهما تحت القياس... فالأصل بمفهوم الاستصحاب تجريد وبمفهوم

القياس بعضه تجريد وبعضه سماع، والفرع بمفهوم الاستصحاب مسموع، وبمفهوم القياس معظمه غير مسموع"[1].

2) وحكم ثبت بالقياس والاستنباط، وقد أجاز النحاة القياس عليه، يقول ابن جني:" وإذا كان اسم الفاعل على قوة تحمله للضمير – متى جرى على غير من هو له: صفة، أو صلة، أو حالاً، أو خبراً– لم يحتمل الضمير كما يحتمله الفعل، فما ظنك بالصفة المشبهة باسم الفاعل نحو قولك: زيد هند شديد عليها هو، إذا أجريت (شديداً) خبراً عن (هند)... فأظهرت الضمير، وكان ذلك أحسن من رفعه الظاهر؛ لأن هذا الضمير وإن كان منفصلاً ومشبهاً للظاهر بانفصاله، فإنه على كل حال ضمير "[2].

واختلف النحاة في إثبات الحكم، أيكون بالنص أم بالعلة ؟ فذهب أكثر النحاة إلى انه يثبت بالعلة؛ لأن القياس حمل فرع على أصل بعلة جامعة، فإذا فقدت العلة

---

(1) حسان، الأصول، ص209.

(2) ابن جني، الخصائص، 213/1 .

الجامعة بطل القياس، وكان الفرع مقيساً من غير أصل، وذلك محال، وذهب بعضهم إلى أنه يثبت في محل النص بالنص؛ لأن النص مقطوع والعلة مظنونة، وإحالة الحكم على المقطوع به أولى من إحالته على المظنون[1].

(1) انظر الأنباري، لمع الأدلة، ص68- 69.

الفصل الرابع

مذهبه النحوي

1.4 موافقات تمام ومخالفاته مع النحاة:

1.1.4 أصل الكلمة:

اختلف النحاة الأوائل من بصريين و كوفيين فيما هو الأصل في مجموع الكلمات التي تشترك في جذر واحد. فذهب البصريون إلى أن المصدر أصل المشتقات وأن الفعل فرع عليه، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل الماضي أصل المشتقات جميعا وأن المصدر فرع عليه. واعتمد الفريقان على حجج وآراء كثيرة، ومن ذلك احتجاج الكوفيين لصحة كلامهم بأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله. واحتج البصريون لرأيهم بأن قالوا: إن المصدر يدل على زمان مطلق بخلاف الفعل الذي يدل على زمان معين، فكما أن المطلق أصل المقيد فكذلك المصدر أصل للفعل[1]. ولما كان الحدث مشتركا بين المصدر والفعل، فليس ثمة إلا الزمن يقف سببا في هذا

الخلاف، فالفعل عند البصريين اشتق من المصدر خدمة للزمن، وفي هذا يقول ابن السراج(ت316هـ):" المصدر اسم كسائر الأسماء إلا أنه معنى غير شخص، والأفعال مشتقة منه، وإنما انفصلت من المصادر بما تضمنت معاني الأزمنة الثلاث بتصرفها"(2).

واختلف المحدثون كذلك في أصل الاشتقاق، فتبع بعضهم البصريين، وسار بعضهم على خطى الكوفيين. أما الدكتور تمام فيأخذ على القدماء انشغالهم في هذه المسألة، ولا يرى رأي البصريين ولا رأي الكوفيين، كما أنه لا ينظر إلى المسألة من الناحية الصرفية، بل من الناحية المعجمية، ولما كان كل من المصدر والفعل يتضمن الجذور المشتركة، فكلاهما مشتق من تلك الجذور. فالجذور المشتركة التي كونت رحما بين المشتقات جميعا هي أصل المشتقات، وليس المصدر وليس الفعل، يقول:" فأما الصرفيون فقد نظروا إلى المسألة من وجهة نظر المعنى الوظيفي من

---

(1) انظر الأنباري، الإنصاف مسألة 28، 235/1.

(2) ابن السراج، الأصول، 159/1.

ناحية ثم وجهة نظر التجرد والزيادة من ناحية أخرى. فأما المعنى الوظيفي الذي تشترك فيه المشتقات جميعا فهو صلتها بمعنى الحدث، فهذا المعنى يوجد في أصفى صوره في المصدر... ولذلك رآه البصريون أصلا للاشتقاق حين نظروا من هذه الزاوية"(1). ويضيف:" وأما وجهة النظر الكوفية فقد نظرت إلى المشكلة من ناحية التجرد والزيادة... وقد نظروا في صيغ الكلام فلم يجدوا أكثر تجردا من الفعل الماضي الثلاثي فقالوا إن أصل المشتقات هو الفعل الماضي"(2). ويرى الدكتور تمام أن الأجدى في دراسة مشكلة الاشتقاق " أن يعدل الصرفيون بها عن طريقتهم إلى طريقة المعجميين، بل أن يجعلوا دراستها في إطار علم الصرف حسبة لوجه علم المعجم. مبتعدين بها عن شكلية الصيغ والزوائد والملحقات ذات المعاني الوظيفية جانحين بها في اتجاه المعجم بحيث يكون الاشتقاق حدودا مشتركة بين المنهجين. وإذا صح لنا أن نوجد رابطة بين الكلمات فينبغي لنا ألا نجعل واحدة منها أصلا للأخرى، وإنما نعود إلى صنيع المعجميين بالربط بين الكلمات بأصول المادة فنجعل هذا الربط بالأصول

الثلاثة أساس منهجنا في دراسة الاشتقاق. وبذلك نعتبر الأصول الثلاثة أصل الاشتقاق، فالمصدر مشتق منها والفعل الماضي مشتق منها كذلك"[3]. ولا يخلو رأي الدكتور تمام من نقص، فهو ينسب الأصل إلى مالا معنى له؛ فأصول المادة الثلاث(أصل الاشتقاق)عبارة عن حروف متقطعة ولا تحمل صيغة معينة، فهي بذلك لا تحمل معنى.

2.1.4 أقسام الكلمة:

قسم النحاة الأوائل الكلمة إلى: اسم وفعل وحرف. وقد بيّن الزجاجي (ت340هـ) الأساس الذي قسمت عليه الكلمة إلى: اسم وفعل وحرف، يقول:" نحن نعلم أن الله- عز وجل- إنما جعل الكلام ليعبر به العباد عما هجس في نفوسهم،

---

(1) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص166.

(2) المرجع نفسه، ص167.

(3) المرجع نفسه، ص169.

وخاطب به بعضهم بعضا بما في ضمائرهم مما لا يوقف عليه بإشارة ولا إيحاء ولا رمز بحاجب ولا حيلة من الحيل. فإذا كان هذا معقولا ظاهرا غير مدفوع، فيبين أن المخاطِب والمخاطَب والمخبر عنه والمخبر به أجسام وأعراض تنوب في العبارة عنها أسماؤها. أو ما يعتوره معنى يدخله تحت هذا القسم من أمر أو نهي أو نداء أو نعت أو ما أشبه ذلك مما تختص به الأسماء؛ لأن الأمر والنهي إنما يقعان على الاسم النائب عن المسمى. فالخبر هو الفعل، وما اشتق منه أو تضمن معناه، وهو الحديث للذي ذكرناه، ولا بد من رباط بينهما وهو الحرف. ولن يوجد إلى معنى رابع سبيل فيكون للكلام قسم رابع"[1]. ولكن الأشموني (ت929هـ) جعل للكلام قسما رابعاً سماه الخالفة وأطلقه على اسم الفعل[2].

ونقد إبراهيم أنيس تقسيم النحاة الأوائل للكلام، وأورد الأسس التي رآها صالحة للتفريق بين أقسام الكلم، وهي: المعنى والصيغة ووظيفة اللفظ في الكلام، يقول:" فإذا روعيت تلك الأسس الثلاثة معا، أمكن إلى حد كبير التمييز بين أجزاء الكلام"[3].

وبناء على هذه الأسس قسم الكلمة إلى: الاسم والفعل والضمير والأداة. أما المخزومي فقد قسم الكلمة إلى: اسم وفعل وأداة وكناية، وأدرج تحت الكنايات، الضمائر والإشارة والموصول بجملة والمستفهم به وكلمات الشرط. ولم يوضح الأسس التي روعيت في هذا التقسيم[4]. أما الدكتور تمام حسان فيرى أن النظر في التقسيم العربي القديم للكلام في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة يدعو إلى نقده، وإن هذا النقد مبني على رؤية جديدة لهذا التقسيم، تتوضح من خلال أسس يقترحها الدكتور تمام هي: الشكل الإملائي المكتوب، والتوزيع الصرفي، والأسس السياقية، والمعنى الأعم أو معنى الوظيفة، والوظيفة الاجتماعية. ثم يقترح تقسيما جديدا يراعي هذه الأسس الخمسة، فتصبح أقسام الكلام بناء على ذلك أربعة: اسم وفعل

(1) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص42.

(2) انظر الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 196/3.

(3) أنيس، من أسرار اللغة، ص196.

(4) انظر المخزومي، 1966م، في النحو العربي قواعد وتطبيق، مطبعة مصطفى البابي ، الحلبي، القاهرة، الطبعة الأولى، ص46 وما بعدها.

وضمير وأداة. ويرى أن التفريق التقليدي للكلمة بأنها لفظ مفرد أو قول أو أنها اسم وفعل وحرف لا يصلح تعريفا حقيقيا لها، لاسيما أن هذا التقسيم قاصر عن أن يشمل جميع أقسام الكلام العربي. ويقدم تعريفا للكلمة يرتبط بهذين الأساسين قيما خلافية يفرقون بها بين كل قسم وقسم آخر من الكلم، كما يفعل اللغويون المحدثون في يومنا هذا حين يجرون مثل هذا التقسيم للكلم في لغة ما. ويتضح نظرهم على المبنى والمعنى في تقسيمهم للكلم من قول ابن مالك: بوظيفتها أكثر مما يعنى بتقسيمها، ليقول إن الكلمة العربية:" صيغة ذات وظيفة لغوية معينة في تركيب الجملة تقوم بدور وحدة من وحدات المعجم، وتصلح لأن تفرد أو تحذف أو تحشى أو يغير موضعها، أو يستبدل بها غيرها في السياق، وترجع في مادتها غالبا إلى أصول ثلاثة، وقد يلحق بها زوائد"[1]. ولكن الدكتور تماما طوّر نفسه وأضاف أسسا أخرى وقسم الكلمة العربية تقسيماً جديداً، فقال:" ولقد قسم النحاة الكلم إلى ثلاثة أقسام، يقول ابن مالك(ت672هـ): اسم وفعل ثم حرف الكلم، ثم حاولوا راشدين عند إنشاء هذا التقسيم

أن يبنوه على مراعاة اعتباري الشكل والوظيفة، أو بعبارة أخرى المبنى والمعنى، إذ ينشئون على

بالجر والتنوين والندا وأل ومسند للاسم تمييز حصل

بتا فعلت وأتت ويا افعلي ونون أقبلن فعل ينجلي

سواهما الحرف كهل وفي ولم ....

كما يتضح أيضا في قول النحاة الآخرين: الاسم ما دل على مسمى والفعل ما دل على حدث وزمن، والحرف ما ليس كذلك. ومن الواضح أن أبيات ابن مالك فرقت بين أقسام الكلم تفريقا من حيث المبنى، وأن الموقف الذي لخّصناه عن النحاة الآخرين قد فرق بين هذه الأقسام تفريقا من حيث المعنى، وأن التفريق على أساس من المبنى فقط ، أو المعنى فقط ليس هو الطريقة المثلى التي يمكن الاستعانة بها في أمر التمييز بين أقسام الكلم، فأمثل الطرق أن يتم التفريق على أساس من الاعتبارين مجتمعين، فيبنى على طائفة من المباني ومعها جنبا إلى جنب فلا تنفك

(1) حسان، مناهج البحث في اللغة، ص266.

عنها طائفة أخرى من المعاني"[1]. وهو إذ يشترط تضامن اعتباريّ المعنى والمبنى فإنه لا يشترط أن يتميز كل قسم من الكلم عما عداه بالعدد نفسه من خصائص المبنى والمعنى. بل يكفي أن يتميز ببعض اعتبارات المعنى أو ببعض اعتبارات لمبنى" فالمهم ألا يكون التفريق من حيث المباني فقط وإن تعددت أو المعاني فقط وإن تعددت أيضا، إذ لابد من أن يتضافر اعتبار المبنى واعتبار المعنى في التفريق بين قسم بعينه وبين بقية الأقسام"[2]. ورأى أن **المباني** تشتمل على الأسس الآتية[3]:

1. **الصورة الإعرابية:** وقصد بها اتصاف الوحدات اللغوية بالبناء أو الإعراب.
2. **الصيغة الخاصة:** وقصد بها تحقق خاصية الاشتقاق أو الجمود وعدد الحروف الأصول والزوائد.
3. **الدخول في الجدول:** والجداول عنده ثلاثة:

أ- جدول إلصاق: ويعني به ما يلحق بالكلمة من الصدور، والأحشاء والأعجاز، كالحركات الإعرابية، والجر، والتنوين، والإضافة، أو تاء التأنيث، أو المخاطبة، أو

حروف المضارعة. ويدرج ضمن الإلصاق السين وسوف، ولام الأمر، والضمائر المتصلة كل في بابه.

ب- جدول التصريف: نحو تصريف الفعل إلى ماضٍ ومضارع وأمر، وتصريف الصفة إلى صفة فاعل وصفة مفعول وصفة مبالغة وصفة تفضيل.

ج- جدول الإسناد: ويعني به إسناد الأفعال إلى الضمائر.

4. **الرسم الإملائي:** وأدرج ضمنه تنوين الاسم والصفة والضمائر المتصلة؛ لعدم استقلالها في الخط والتصاقها بالكلمات التي قبلها مما يجعلها كالجزء منها.

5. **الإلصاق:** وأدرج ضمنه علامات الإفراد، والتثنية، والجمع، والتأنيث، والمضارعة، وأداة التعريف، وضمائر الجر المتصلة، والتنوين والإضافة.

6. **التضام:** ويعني به" تطلب إحدى الكلمتين للأخرى في الاستعمال على صورة

---

(1) حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص87.

(2) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص90.

(3) المرجع نفسه، ص87.

تجعل إحداهما تستدعي الأخرى"[1]. ومن ذلك تطلب يا النداء والمنادى، والمضاف والمضاف إليه، ويجعل الدكتور تمام حسان من التضام دخول قد، وسوف، ولم، ولن، ولا الناهية على الفعل، ودخول حروف الجر، والعطف، والاستثناء، والنواسخ على الضمائر.

7. **الرتبة:** وقد خصصها للرتب المحفوظة، كتقدم الجار على المجرور، أو تقدم الموصول على صلته، أو المنعوت على نعته.

أما **المعاني** فرأى أنها تشتمل على الأسس الآتية:

1. الدلالة على **مسمى** وعدمه.
2. الدلالة على **حدث** وضده .
3. الدلالة على **الزمن** وضده.
4. الدلالة على **المعنى الجملي** في الجملة كناية عن أساليب النفي والشرط والاستفهام... إلخ.

5. **التعليق:** ويقصد به العلاقات النحوية كالفاعلية والمفعولية والإضافة.

وبناء على هذين الاعتبارين قسم الكلمة سبعة أقسام جديدة، هي[2]:

الاسم: وتبين له فيه خمسة أقسام، هي[3]:

الاسم المعين: وهو الذي يسمي طائفة من المسميات الواقعة في نطاق التجربة كالأعلام والأجسام والأعراض واسم الجثة.

اسم الحدث: وهو يصدق على المصدر واسم المصدر واسم المرة والهيئة.

اسم الجنس: ويدخل تحته اسم الجنس الجمعي كعرب وترك، واسم الجمع كإبل ونساء.

الميميات: وتضم اسم الزمان والمكان واسم الآلة. واستثنى منها المصدر الميمي.

الاسم المبهم: وهي طائفة من الأسماء التي لا تدل على معين، إذ تدل عادة على

---

(1) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص94.

(2) انظر حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص90.

(3) انظر حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص90.

الجهات والأوقات والموازين والمكاييل والمقاييس والأعداد ونحوها، وتحتاج عند إرادة تعيين مقصودها إلى وصف أو إضافة أو تمييز أو غير ذلك من طرق التضام. فمعناها معجمي لا وظيفي، ولكن مسماها غير معين وذلك مثل فوق وتحت وقبل وبعد وأمام ووراء وحين ووقت وأوان إلخ.

الصفة: وتضم صفة الفاعل وصفة المفعول وصفة المبالغة والصفة المشبهة وصفة التفضيل.

الفعل: وقد عرفه من حيث الدلالة بأمرين: أولهما: دلالته على الحدث، وثانيهما: دلالته على الزمن. وأبرز من ناحية المبنى اقتصار الفعل على وظيفة المسند.

الضمير: وقد جعله في ثلاثة أقسام هي: ضمائر الشخص، وضمائر الإشارة، وضمائر الموصول.

الخوالف: وهي كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية، للكشف عن موقف انفعالي، وقد قسمها إلى أربعة أنواع:

خالفة الإخالة(اسم الفعل) نحو: هيهات وصه.

خالفة الصوت(اسم الصوت) نحو: كخ للطفل وبس للقط.

خالفة التعجب (صيغة التعجب) نحو: ما أفعله زيدا، وأفعل بزيد.

خالفة المدح أو الذم، نحو: نعم وبئس وحبذا ولا حبذا.

الظرف: ويقصره الدكتور تمام على الكلمات المبنية غير المتصرفة القريبة من الأدوات والضمائر. وهذه الظروف هي: إذ وإذا وإذاً ولما وأيان ومتى للزمان، وأين وأنى وحيث للمكان.

الأداة: وهي مبنى تقسيمي يؤدي معنى التعليق، ويقسمها إلى:

1) الأداة الأصلية: وهي الحروف ذات المعاني، مثل حروف الجر والنسخ والعطف

2) الأداة المحولة: وهذه قد تكون:

أ- ظرفية: كاستعمال أين أو أنى في الاستفهام والشرط.

ب- اسمية: كاستعمال كم وكيف في الاستفهام والتكثير والشرط

ج- فعلية: كتحويل بعض الأفعال التامة إلى صورة الأداة بعد القول بنقصانها مثل كان وأخواتها وكاد وأخواتها.

د- ضميرية: كنقل من وما وأي إلى معاني الشرط والاستفهام والمصدرية والظرفية والتعجب.

وقد قدم أحد تلامذة الدكتور تمام دراسة معمقة عن هذا الموضوع تسير في الاتجاه نفسه قال فيها:" إن دوران النحاة القدماء في فلك التقسيم الثلاثي لأقسام الكلم دون مسوغ عرض الدراسات اللغوية لكثير من المتاعب المنهجية، وبدلا من تيسير المسائل وتذليل صعابها سار النحاة في طريق التعقيد... إن أعادة النظر في تقسيم الكلام على أسس شكلية ووظيفية سليمة ستضع حدا لاضطراب التقسيم القديم، وتساعد على فهم المقاصد الأساسية من التركيب الكلامي، وهذا لعمري غاية ما تتوخاه كل لغة من لغات العالم"[1]. وقد ارتضى فاضل الساقي التقسيم الذي ارتضاه الدكتور تمام حسان لأقسام الكلم. ويخالف الراجحي الدكتور تماماً فيما اقترحه من تقسيم للكلم العربي، ويتحيز إلى تقسيم سيبويه(ت180هـ)، ويرى أن " التقسيم السباعي فرق بين الاسم والصفة والضمير والظرف، وقد كانت جميعها قسماً واحداً هو الاسم عند سيبويه، وإذا طبقنا المنهج البنائي نفسه في الشكل والوظيفة وجدنا أن هذا التفريق

يحتاج إلى مناقشة وإلى إعادة نظر، وقد قرر أستاذنا في غير موضع بتطبيق المبادئ البنائية وجود تشابه في الشكل والوظيفة بين هذه الأقسام، وقرر أن الأسماء ذات سمات تشترك فيها مع الصفات أحيانا، ومع الضمائر أحيانا أخرى، ومع الظروف في بعض الحالات. ويكفي أن هذه الفصائل تقبل الإسناد وتقبل الجر وتقبل الإضافة، وكلها من الملامح المميزة للأسماء. ونحن كذلك نرتضي تقسيم سيبويه(ت180هـ)؛ لأننا نرتضي الاتجاه التحويلي الذي يؤكد أن القاعدة العلمية لها خصائص، منها أن تكون قوية واقتصادية، تحتوي على أكبر عدد من الحقائق بأقل عدد من مواد القاعدة"(2).

ويذهب محمد حماسة إلى أن الدكتور تماما اعتمد في تقسيمه للكلم على الرسم

(1) الساقي، فاضل، 1977م، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص24.

(2) العارف، تمام حسان رائداً لغوياً، ص255-256.

الإملائي المكتوب في كلتا المرحلتين، وأن الرسم الإملائي المكتوب لا يعد" مبنى من المباني التي نعتمد عليها في التفريق بين أقسام الكلام، إذ إن الكتابة ما هي إلا رموز يتحكم في وصفها المتكلمون باللغة، والرسم الإملائي اصطلاح لا يتيسر له التمثيل الدقيق للنطق، والمعروف أن الرموز الكتابية قاصرة عن الوفاء بالمنطوق، وثمة اختلاف بين عصر وآخر في هذه الرموز، وهذه الرموز الكتابية تتطور من جيل لآخر "(1).

ونرى أن أسس المبنى التي ارتضاها الدكتور تمام صالحة إلى حد كبير للتفريق بين أقسام الكلام؛ لاشتمالها جميع الظواهر الشكلية المتصورة التي يمكن لاعتماد عليها في هذا الصدد. أما الأسس المعنوية فإننا يمكن أن نستعيض عن الأسس الثلاثة: المسمى والحدث والزمن، بأساس واحد هو المعنى الصرفي؛ ذلك أنه يُعَدّ جامعاً لهذه الأسس الثلاثة.

وقد ترتب على هذا التقسيم للكلم أن قسم الدكتور تمام الجملة إلى: جملة اسمية، وجملة فعلية، وجملة وصفية(2)، مخالفا بذلك ما كان عند النحاة الأول من تقسيم

للجملة إلى اسمية وفعلية، ومخالفاً كذلك ما ذهب إليه ابن هشام(ت761هـ) والسيوطي(ت911هـ) من تقسيم للجملة إلى: اسمية وفعلية وظرفية، وجعلا الجملة الاسمية هي التي يتصدرها اسم، نحو: زيد قائم، والفعلية هي التي يتصدرها فعل، نحو: قام زيد، والظرفية هي المصدرة بظرف أو جار ومجرور، نحو: أعندك زيد، وأفي الدار زيد؟[3]. أما عبد الرحمن أيوب فقد قسم الجملة إلى نوعين، يقول:" فعندنا أن الجمل في العربية نوعان: إسنادية وغير إسنادية، والجمل الإسنادية تنحصر في الجمل الاسمية والجمل الفعلية، أما الجمل غير الإسنادية فهي جملة النداء وجملة نعم وبئس وجملة التعجب، وهذه لا يمكن أن تعتبر من الجمل الفعلية لمجرد تأويل النحاة

---

(1) عبد اللطيف، العلامة الإعرابية، ص75.

(2) انظر حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص103.

(3) انظر ابن هشام، مغني اللبيب، 1992م، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ص492، انظر السيوطي، همع الهوامع 55/1.

لها بعبارات فعلية"[1].

والذي نلحظه عند الدكتور تمام أنه جعل مباني التقسيم ومباني التصريف تمهيدا للمدخل الصرفي . أما سيبويه(ت180هـ)فقد جعل أقسام الكلام تمهيداً للمدخل النحوي. وهذا ما نجده عند الرضي(ت929هـ) أيضاً، فقد فصل بين النحو والصرف، وجعل لكل منها مؤلفاً: شرح الكافية في النحو وشرح الشافية في الصرف. وجعل مبنيي التقسيم والتصريف مدخلاً لدراسته النحوية، ولم يعرض لهما في كتابه الشافية قط.

3.1.4 كان وأخواتها:

عد النحاة كان وأخواتها أفعالا لتصرفها ووقوعها على وزن الفعل . وأما سيبويه(ت180هـ) والمبرد(ت286هـ)فينظران إلى (كان) على أنها أداة تفيد الزمن وليست فعلاً تام الفعلية ، يقول سيبويه(ت180هـ):" تقول كان عبدا لله أخاك، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة ، وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى"[2]. ويقول المبرد(ت286هـ):" إن كان في وزن الفعل وتصرفه، وليس فعلاً على الحقيقة. تقول:

ضرب زيدٌ عمراً، فتخبر بأن فعلاً وصل من زيد إلى عمرو. فإذا قلت: كان زيد أخاك، لم تخبر أن زيداً أوصل إلى الأخ شيئاً، ولكن زعمت أن زيداً أخوه فيما خلا من الدهر"[3]. وجاء في أسرار العربية " إن قال قائل: أي شيء كان وأخواتها من الكلم ؟ قيل: أفعال، وذهب بعض النحويين إلى أنها حروف وليست أفعالا؛ لأنها لا تدل على المصدر، ولو كانت أفعالا لكان ينبغي أن تدل على مصدر. ولما كانت لا تدل على المصدر، دل على أنها حروف، والصحيح أنها أفعال، وهو مذهب الأكثرين، والدليل على ذلك من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أنها تلحقها تاء الضمير وألفه وواوه، نحو: كنت وكانا وكانوا.

---

(1) أيوب، عبد الرحمن، د.ت، دراسات نقدية في النحو العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، ص127.

(2) سيبويه، الكتاب، 45/1.

(3) المبرد، المقتضب، 33/3.

الوجه الثاني: أنها تلحقها تاء التأنيث الساكنة، نحو: كانت المرأة، كما تقول: قامت المرأة، وهذه التاء تختص بالأفعال.

الوجه الثالث: أنها تتصرف، نحو: كان يكون، وصار يصير، وأصبح يصبح، وأمسى يمسي، وكذلك سائرها ماعدا ليس"[1].

ويرى الدكتور تمام أنها أدوات منقولة من الفعل، وهذا ما يذهب إليه عبد الرحمن أيوب كذلك[2]. ومما يقوي رأي الدكتور تمام حسان أن جميعها يفيد معنى الزمن ولا يفيد واحد منها معنى الحدث، وأن جميعها– إلا كان– يضيف إلى معنى الزمن أحد معاني الجهة، وأن بعضها لا يدخل في جدول تصريفي شأنه شأن الأدوات، وما دخل منها فإن تصرفه ناقص، أضف إلى ذلك أن وظيفتها الأساسية هي النسخ، يقول:" والمعروف أن للجملة الاسمية إسنادا لا على معنى الزمن، فهي نسبة الخبر إلى المبتدأ عن طريق الوصف، فإذا أردنا أن نشرب الجملة الاسمية معنى الزمن خالصا من دون الحدث فإن السبيل إلى ذلك أن ندخل الناسخ عليها فنزيل عنها طابعها الأصلي وهو الخلو من الزمن، وهذا هو معنى النسخ. كما أن هذه الكلمات تدخل على

الأفعال كما تدخل الأدوات، وليس بينها ما يسلك سلوك الأفعال من حيث الإسناد والتعدي واللزوم"[3].

4.1.4 صيغتا التعجب:

للتعجب صيغتان قياسيتان هما: ما أفعله وأفعل به، وقد اختلف النحاة في تحليل هاتين الصيغتين، فعد بعضهم (ما) في الصيغة الأولى اسم نكرة بمعنى شيء، وهذا

---

(1) الأنباري، أسرار العربية، ص130. انظر الزجاجي، 1984م، الجمل في النحو، تحقيق علي الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ص41، انظر ابن مالك 1990م، شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد، دار هجر، القاهرة، الطبعة الثاني، 338/1. انظر ابن هشام، مغني اللبيب ص570.

(2) انظر أيوب، عبد الرحمن، 1968م، العربية ولهجاتها، د.ن، د.م، الطبعة الأولى،ص79

(3) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص130.

مذهب الخليل(ت170هـ) وسيبويه(ت180هـ)[1]. وذهب الفراء(ت207هـ) والكوفيون إلى أن (ما) استفهامية، وعدها الأخفش(ت215هـ) موصولة[2]. أما (أفعل) ففيها خلاف طويل بين النحاة، هل هي اسم أو فعل؟ ولكل فريق أدلته وحججه. وأما صيغة (أفعل به) فهي عند سيبويه(ت180هـ) " أفعل صورته أمر ومعناه الماضي من أفعل أي صار ذا فعل كـ(ألحم) أي صار ذا لحم، والباء زائدة في الفاعل لازمة"[3]. ونجد في المفصل:" وعندي أنا أسهل منه مأخذاً أن يقال: إنه أمر لكل أحد بأن يجعل زيداً كريماً أي: بأن يصفه بالكرم، والباء مزيدة للتأكيد الاختصاص، أو بأن يصيره ذا كرم، والباء للتعدية، هذا أصله، ثم جرى مجرى المثل"[4]. أما الدكتور تمام حسان فيرى أن صيغتي التعجب ما هما إلا تركيب مسكوك كالأمثال التي لا تتغير، يقول:" صيغة التعجب ليس هناك من دليل على فعليتها، بل إن هناك ما يدعو إلى الظن أن خالفة التعجب ليس إلا أفعل تفضيل تنوسي فيه هذا المعنى، وأدخل في تركيب جديد لإفادة معنى جديد يمت إلى المعنى الأول بصلة ... فلا جرم أننا نزعم هنا أن صيغة التعجب هي صيغة التفضيل منقولة إلى معنى جديد في تركيب جديد ولاسيما لأنها

ورد تصغيرها كما يصغر التفضيل، وأن شروط صياغتها واحدة "[5]. ويضيف:" ولكن هذه الصيغة في تركيبها

الجديد أصبحت مسكوكة لا تقبل الدخول في جدول إسنادي كما تدخل الأفعال، ولا في جدول تصريفي كما تدخل الأفعال والصفات، ولا في جدول إلصاقي كما يدخل هذان ومعهما الأسماء"[6]. ويؤيد ذلك قول سيبويه(ت180هـ) عن(أحسن) في قولنا: ما أحسن عبد الله! " فإنما أجريته – يعني أحسن– في الموضع مجرى الفعل

(1) انظر سيبويه، الكتاب 72/1.

(2) انظر الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 31/3.

(3) الإستراباذي، رضي الدين، شرح الكافية في النحو، 310/2.

(4) الزمخشري، أبو القاسم، 2004م، المفصل في علم العربية، تحقيق فخر صالح قدارة، دار عمار، عمان، الطبعة الأولى، ص277.

(5) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص114.

(6) المرجع نفسه، ص114

في عمله، وليس كالفعل، ولم يجئ على أمثلته ولا إضماره ولا تقديمه ولا تأخيره ولا تصرفه، وإنما هو بمنزلة لدن غدوة، وكم رجلاً، فقد عملا عمل الفعل، وليسا بفعل ولا فاعل"[1]. فهو تعبير مسكوك يلزم طريقاً واحدة في الإفصاح.

ويعرب الدكتور تمام حسان (ما أفعل زيداً) على النحو الآتي[2]:

ما : أداة تعجب.

أفعل : خالفة تعجب منقولة عن التفضيل.

زيداً : متعجب منه منصوب.

ويعرب (أفعل بزيد) على الوجه الآتي:

أفعل : خالفة تعجب.

الباء : حرف جر.

زيد : متعجب منه مجرور بالباء.

5.1.4 نعم وبئس:

اختلف النحاة حولهما، هل هما اسمان أم فعلان " فذهب الكوفيون إلى أن نعم وبئس اسمان مبتدآن. وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان، وإليه ذهب علي بن حمزة الكسائي(ت189هـ) من الكوفيين"[3]. وأما الدكتور تمام حسان فيرى أنهما لفظان صيغا للدلالة على المدح والذم، وأنهما ليس باسمين ولا فعلين، يقول:" إن هذين اللفظين لا يقبلان من علامات الأفعال إلا هذه التاء الساكنة، أما تا فعلت وياء افعلي ونون أقبلن والتصرف إلى مضارع وأمر بل التصرف في داخل الإسناد فيما عدا قبول تلك التاء فلا يقبل شيئاً منه، وكل ذلك يطعن في فعليتهما. وغفل الآخرون عن أن حرف الجر يدخل على الجملة المحكية حين يقصد لفظها، فليس في دخول الباء على نعم في: والله ما هي بنعم الولد، ما يؤكد اسميتها

---

(1) سيبويه، الكتاب، ص96.

(2) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص114.

(3) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 97/1.

ولاسيما إذا نظرنا إلى إبائها قبول بقية علامات الأسماء. زد على ذلك أن هذين اللفظين ليس معناهما الفعل الماضي كما زعم القائلون بذلك"[1]. وينظر إلى هذا التركيب على أنه من العبارات المسكوكة كالأمثال ونحوها، ويصنفهما على أنهما خالفتان إحداهما للمدح وهي نعم والأخرى للذم وهي بئس، ويرى أن معناهما الإفصاح عن تأثر وانفعال دعا إلى المدح أو الذم[2] ، بل إن ابن جني(ت392هـ) يقول: إن معناهما المبالغة في المدح أو الذم[3]. ويعقّب الدكتور تمام على قول ابن جني(ت392هـ) بقوله: "وتعبيره بالمبالغة يتجه اتجاه تعبيري بالإفصاح، وفي كلا التعبيرين إشارة إلى ما هو أكثر من مجرد المدح أو الذم"[4]. ومثل هذا يقال أيضاً في حبذا ولا حبذا.

ويعربهما الدكتور تمام على النحو الآتي[5]:

نِعْمَ الرجلُ زيدٌ:

نعم : خالفة مدح.

الرجل : ضميمة مدح.

زيد : مبتدأ غير محفوظ الرتبة.

نِعْمَ رجلاً زيدٌ:

نعم : خالفة مدح.

رجلاً : تمييز منصوب.

زيد : مبتدأ غير محفوظ الرتبة.

---

(1) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص115.

(2) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص105.

(3) انظر ابن جني، 2001م، اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس، دار الأمل، إربد، الطبعة الثانية، ص79.

(4) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص115.

(5) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص116.

6.1.4 الاستثناء:

يرى الدكتور تمام حسان أن الجمع بين إلا وبقية أدوات الاستثناء التي ذكرها النحاة العرب في باب واحد أمر لا مبرر له من الناحية النحوية، يقول ابن يعيش (ت643هـ):" أصل الاستثناء أن يكون بإلا، وإنما كانت إلا هي الأصل لأنها حرف. وإنما ينقل الكلام من حد إلى حد بالحروف"[1]. وقال أبو البقاء العكبري (ت616هـ):" الأصل في (إلا) الاستثناء وقد استعملت وصفاًً، والأصل في (غير) أن تكون صفة، وقد استعملت في الاستثناء، والأصل في (سواء وسوى) الظرفية، وقد استعملت بمعنى غير"[2]. ويأخذ الدكتور تمام حسان في مناقشة هذه الأدوات، يقول:" فإذا نظرنا إلى ما يربط بين(إلا) وبين(غير) من إعراب لم نكد نجد ما يبرر رأي النحاة في وضع(غير) بين أدوات الاستثناء، ويكفي في ذلك أن نورد قول صاحب التصريح فيما تفارق (غير) فيه (إلا) حيث يقول: إن(غيراً) تفارق(إلا) في خمس مسائل:

1. أن (إلا) تقع بعدها الجمل دون غير (ما قابلت صديقاً إلا حببته).

2. يجوز أن يقال: قام عندي درهم غير جيد على الصفة، ويمتنع إلا جيد.

3. يجوز أن يقال: قام غير زيد، ولا يجوز قام إلا زيد.

4. يجوز ما قام القوم غير زيد وعمرو بجر عمرو، ولا يجوز(إلا) مراعاة للمعنى.

5. يجوز (ما جئتك إلا ابتغاءَ معرفتك) بالنصب، ولا يجوز رفع(غير) إلا بالجر، نحو: ما جئتك لغير ابتغاء معرفتك.

فإذا عرفنا ذلك الذي يورده التصريح أدركنا أن الجامع بين إلا وغير إنما هو فكرة الإخراج ليس غير، وإن اختلف إعراب ما بعدها بحسبها واختلفا من حيث المعنى النحوي العام، وهو اسمية غير وحرفية إلا، كما اختلفا في جميع ما جاءت به عبارة التصريح"[1]. واطّراد إعراب (غير) بما يستحقه ما بعد (إلا) من إعراب لا يقضي أن يكون معنى الحركة التي على (غير) هو معنى الحركة التي على ما بعد (إلا) من الناحية النحوية.

ويرى الأشموني(ت929هـ) "أن الأصل في (غير) أن يوصف بها النكرة نحو:(صالحا غير الذي كنا نعمل) أو شبهها نحو:(غير المغضوب عليهم)؛ فإن الذين جنس لأقوام بأعيانهم، وأيضا فهي إذا وقعت بين ضدين ضعف إبهامها فلما ضمنت معنى (إلا) حملت عليها في الاستثناء"[2]. وقال الفارسي(ت377هـ) بنصب (غير) على الحال[3]. وفي هذا يقول الدكتور تمام:" وسواء أكانت (غير) صفة أم حالاً فالصفة والحال معنيان نحويان مغايران لمعنى الاستثناء، ولم يأت بـ(غير) إلى باب الاستثناء إلا ما يلحظ فيها من معنى الإخراج"[4].

ومذهب جمهور البصريين- وفي مقدمتهم الخليل(ت170هـ) وسيبويه (ت180هـ)- أن (سوى) من الظروف اللازمة، في حين يراها الرماني (ت384هـ) والعكبري(ت616ه) أنها ظرف غالباً[5]، ويراها الأشموني[6] (ت929ه) مثل (غير) فإذا سلم لنا أن (سوى) ظرف كان لنا أن ندعي أنها منصوبة بفتحة مقدرة على آخرها منع من ظهورها التعذر، وصح في فتحتها وفي الفرق بينها وبين فتحة الاستثناء ما

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، 83/2.

(2) السيوطي، جلال الدين، 1975م، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، 75/2.

قيل من قبل في التفريق بين الفتحة التي للنعت في (غير) والفتحة التي للاستثناء فيما بعد (إلا). ويذهب الدكتور تمام إلى أن الإخراج هو المبرر الوحيد للنحاة في عدهم سوى من بين أدوات الاستثناء، ويرى أن تتم دراستها في باب الظرف"[7].

---

(1) حسان، تمام، د.ت، مقالات في اللغة والأدب، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ص125.

(2) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 256/2.

(3) انظر السيوطي، همع الهوامع 277/3.

(4) حسان، مقالات في اللغة والأدب، ص126.

(5) انظر السيوطي، همع الهوامع 160/3. وانظر الأشموني 267/2.

(6) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 2/ 261.

(7) انظر حسان، مقالات في اللغة والأدب، ص127.

وعد النحاة عدا وحاشا من أدوات الاستثناء، وجعلوا الاسم بعدهما منصوبا على المفعولية وفاعلهما ضميراً مستتراً وجوباً "وفي ذلك ما يدعونا إلى القول بوجوب الاكتفاء بهذا الإعراب لهما دون القول بأنهما أدوات استثناء؛ لأن الكلمة لا تكون فعلاً هو أساس جملة مهما كانت هذه الجملة فرعية ثم تكون في الوقت نفسة أداة مع ما في معنى الأداة من ارتباط بوظيفة الحرف"[1]. ويخلص الدكتور تمام من ذلك إلى نتيجة مؤداها أن للاستثناء أداة واحدة فقط هي إلا، وأن بقية الأدوات أسماء وأفعال لكل منها إعرابه الخاص.

ومن ناحية الإعراب يرى الدكتور تمام حسان " أن النصب هو الحركة الإعرابية التي تعبر عن الاستثناء، وأن الاستثناء لا يكون إلا مع استعمال (إلا) مع وجود المستثنى منه(التمام) فأما استعمال غير (إلا) مما سموه أدوات الاستثناء، وأما تفريغ العامل لما بعد إلا، وأما ما غير النصب من حركات فيجب أن يدرس خارج باب الاستثناء"[2].

7.1.4 الإعراب التقديري والمحلي:

قام الدارسون المحدثون بمحاولات عدة تهدف إلى تيسير النحو، ومن بين هذه المحاولات الدعوة إلى الاستغناء عن الإعرابين التقديري والمحلي، يقول أيوب:" يلعب

التقدير دوراً كبيراً في النحو العربي؛ وذلك لأن النحاة كثيراً ما يلجأون إليه لتصحيح رأي قاموا به. والتقدير ولا شك أمر غير واقعي، فحين يقول النحاة بأن المصدر المؤول مفعول منصوب بفتحة مقدرة، فإنهم يفترضون وجود كلمة غير موجودة، منصوبة بفتحة غير موجودة، ونحن حين نرفض نظرية التقدير نرفضها لعدم واقعيتها هذه، فالكلمة التي يلحظها النحوي أو يقدرها ليست بكلمة على الإطلاق، والحركة التي يتصورها في آخرها ليست بحركة أيضاً "[3]. وإلى مثل هذا

---

(1) حسان، مقالات في اللغة والأدب، ص128.

(2) المرجع نفسه، ص132.

(3) أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص52.

ذهب شوقي ضيف في مقدمته لكتاب الرد على النحاة، فهو يدعو إلى إعادة تصنيف النحو وتبويبه، ومنع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات[1].

وقد ذكر الرضي(ت929هـ) أن الإعراب المقدر يكون في شيئين: تعذر النطق واستحالته، وتعسره واستثقاله، فالتعذر في بابين: في الاسم المقصور، والاسم المضاف إلى ياء المتكلم، والاستثقال في بابين أيضاً: في الاسم المنقوص جراً ورفعاً، وجمع المذكر السالم المضاف إلى ياء المتكلم رفعاً[2]. ويدعو عباس حسن إلى إبعاد التأويلات والتقديرات عن كتاب الله تعالى، يقول:" هؤلاء علماء العربية وثقاتها يقررون في إجماع رائع أن القرآن أفصح كلام عربي، وأنه في المكانة العليا من البلاغة، فكيف يتفق هذا مع التأويل والتمحل والتقدير"[3].

أما الراجحي فيرى أن" المعنى هو بداية التحليل اللغوي، وهو غايته؛ لأننا لا نتكلم من أجل أن نصدر ضجيجاً صوتياً، وإنما لكي نوصل معاني إلى غيرنا. وحيث إن المعاني تكمن في العمق فلا مندوحة عن التقدير ولا عن التعليل، ومن ثم فإن الوصف اللغوي لا يمكن أن يتوقف عند السؤال بـ(ما) و(كيف)، وإنما لا بدّ من السؤال بـ(لم)، ولعلنا لا نجاوز الحد حين نؤكد أن العامل النحوي الذي تعرض للسهام يعد في الحق إنجازاً فكرياً عربياً "[4].

أما الدكتور تمام حسان فيرى أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي، وبه تحدد معاني الأبواب في السياق ويفسر العلاقات بينها، وذلك من خلال القرائن. وفكرة التعليق تقوم عنده على أساسين هما: العلاقات السياقية، والقرائن اللفظية. وإذا كان العامل النحوي يفسح الطريق أمام التخريج والتأويل والتقدير فإن تضافر القرائن ليس فيه مجال للتقدير؛ لأن كل شيء محدود أو ملفوظ. ويرى أن إهدار القرينة عند أمـن اللـبس" يـذهب تمامـاً بـالإعراب التقـديري والإعـراب المحلـي،

---

(1) انظر ابن مضاء، الرد على النحاة ص56.

(2) انظر الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية، 33/1.

(3) حسن، اللغة والنحو، ص93.

(4) العارف، تمام حسان رائدا لغويا، ص256.

وينفي الخلافات النحوية حول المسائل، كما يزيل فكرة الشذوذ والندرة والقلة إلخ، فالإعراب التقديري الذي يقوم على تقدير الحركة لعدم ظهورها يضيف على المعرب من الأعباء أكثر مما يفسر من المعاني، فالحركة الإعرابية تقدر على المبنيات وعلى المقصور والمنقوص، والواضح الذي لا شك فيه أن المعنى النحوي لهذه الكلمات أسرع بلوغاً إلى الذهن من الإعراب التقديري، ولو أن الاستعمال اللغوي رأى أن القرائن التي تدل على كلمة مبنية في موضع ما لم تؤدِ المعنى المقصود كاملاً لعدل عن استعمال هذا اللفظ المبني إلى استعمال المعرب، ولكن القرائن الدالة على الباب النحوي لهذا المبنى في الجملة لم تترك حاجة إلى العلامة الإعرابية، فأهدرت العلامة لأن اللبس مأمون"[1]. فهو يرى أن العامل النحوي هو المسئول عن الإعراب التقديري، وإذا بطل العامل بتضافر القرائن بطل الإعراب التقديري ببطلانه. ولهذا السبب نفسه يبطل الإعراب المحلي، ويرى أن الأمر يحتاج إلى نظرة أدق من نظرة النحاة إلى المشكلة على النحو الآتي[2]:

1) إن العدول عن استعمال المفرد المعرب إلى استعمال الجملة يقوم على أساس من النمطية النحوية والبلاغية التي تجعل مواضع للمفرد ومواضع أخرى للجملة كالذي يحدث في الخبر والحال والنعت. والدليل على ذلك أنك إذا حاولت أن تستبدل

بالجمل ذوات المحل مفردات معربة ما استقام لك ذلك، ولوجدت أنك تحل محل الجملة الاسمية أو الفعلية جملاً أخرى وصفية دون المفردات.

2) إن استعمال الجملة ذات المحل الإعرابي في جميع الحالات، يحصن المعنى النحوي للجملة بعدد من القرائن يجعل السياق في غنى عن العلامة الإعرابية، ومن ثم المحل الإعرابي، ولو صح أن الأمر يستدعي وجود الحركة على محل الجملة لضرورتها ما استعملت الجملة، ولكانت اللغة لجأت إلى حيلة أخرى تضمن الوفاء بمطالب الإفهام وأمن اللبس.

3) ما فائدة الإعراب المحلي إذا كان فهمه أعسر من فهم المعنى العام

---

(1) حسان، تمام، 1974م، القرائن النحوية واطراح العامل، اللسان العربي، م11، ص63.

(2) المرجع نفسه، ص63.

للجملة، وما المانع من أن نقول إن الجملة خبر أو حال أو نعت إلخ دون أن نقول إنها في محل كذا ؟.

8.1.4 الرخصة النحوية:

جعل الدكتور تمام حسان القرائن النحوية بديلاً لنظرية العامل النحوي، وجعل هذه القرائن في قسمين: قرائن مقالية وقرائن حالية. وقسم القرائن المقالية قسمين كبيرين:

أ- **قرائن معنوية**، وتشمل:

1. قرينة الإسناد، وهي النسبة بين المسند والمسند إليه.
2. قرينة التخصيص، وتشمل التعدية(المفعول به)، والغائية(المفعول لأجله)، والمعية(المفعول معه)، والظرفية والتوكيد والملابسة(الحال)،والتفسير (التمييز)، والإخراج(الاستثناء)، والمخالفة(الاختصاص).
3. قرينة النسبة، وتشمل معاني الحروف والإضافة.
4. قرينة التبعية، وتشمل النعت والعطف والتوكيد والإبدال.

ب- **قرائن لفظية**، وتشمل:

1. العلامة الإعرابية.

2. الرتبة سواء أكانت محفوظة أم غير محفوظة.

3. مبنى الصيغة، وتشمل: صيغ الاسم والصفة والفعل.

4. المطابقة: في الإعراب والشخص والعدد والنوع والتعيين.

5. الربط: ويكون بالضمير أو الحرف أو إعادة اللفظ أو إعادة المعنى أو اسم الإشارة أو أل التعريف أو بين الموصول وصلته، وبين المبتدأ وخبره، وبين الحال وصاحبها، وبين المنعوت ونعته، وبين القسم وجوابه، وبين الشرط وجوابه.

6. التضام: ويشمل التلازم والتنافي، ومن قضاياه استتار الضمير والحذف والذكر.

7. الأداة: سواء أدخلت على الجمل أم المفردات.

8. التنغيم: وهو طريقة نطق العبارة.

ورأى أنه يترتب على تضافر القرائن من أن بعض القرائن قد يغني عن بعض عند أمن اللبس، وكرر القول:" إن اللغة العربية وكل لغة أخرى في الوجود تنظر إلى أمن اللبس باعتباره غاية لا يمكن التفريط فيها؛ لأن اللغة الملبسة لا تصلح واسطة للإفهام والفهم... فإذا كان من الممكن الوصول إلى المعنى بلا لبس مع عدم توافر إحدى القرائن اللفظية الدالة على هذا المعنى فإن العرب كانت تترخص أحيانا في هذه القرينة اللفظية الإضافية؛ لأن أمن اللبس يتحقق بوجودها وبعدمه"[1]. ويأخذ بذكر الشواهد والأمثلة التي جاءت على هذه الظاهرة، ومنها:

قال تعالى:((إن هذان لساحران))[2].

أوّل فريق من النحاة الآية الكريمة بجعل الحرف المشبه في معنى نعم، ومن هؤلاء سيبويه(ت180هـ)، فقد جاء في الكتاب" وأما قول العرب في الجواب(إنه)، فهو بمنزلة أجل"[3]. وذهب فريق من النحاة إلى إضمار الهاء في(إن) والتقدير: إنه هذان لساحران، ويجيز سيبويه حذف الضمير من إن المشددة[4]. ومنهم من حملها على لغة بني الحارث بن كعب، فهم يأتون بالتثنية المنصوبة وغيرها بألف على كل حال. ويرى إبراهيم مصطفى أن اسم (إن) مسند إليه، وهو مرفوع في الأصل؛ لأنه متحدث عنه[5]. أما الدكتور تمام حسان فيقول:" ومن الواضح أن الإشارة اسم (إن) وأن الصفة خبرها بالقرائن الآتية:

1. الإشارة معرفة وهذا موضع المعرفة، والصفة نكرة مشتقة وذلك شأن الخبر المفرد، وهذه قرينة البنية.

2. دخلت(إن) على الإشارة ومن شأن(إن) إن تدخل على اسمها إلا في حالات محددة، وهذه قرينة التضام.

3. اقترنت الصفة باللام، ومن شأن ما اقترنت به اللام أن يكون خبرها إلا إذا

---

(1) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص233.

(2) طه آية 63.

(3) سيبويه، الكتاب، 151/3.

(4) انظر سيبويه، الكتاب، 69/1.

(5) انظر مصطفى، إحياء النحو، ص64.

تقدّم اللام ظرف أو جار ومجرور، فيكون الاقتران بين اللام واسم إن المؤخر، نحو: إن في الدار لزيداً، وإن عندك لزيداً. وهذه قرينة التضام أيضاً.

4. تقدمت الإشارة على الصفة حسب قاعدة الاسم والخبر، وهذه قرينة الرتبة. فلما تضافرت هذه القرائن جميعا أصبح اللبس مأمونا فأهدرت العلامة الإعرابية؛ لتكون هناك مناسبة صوتية بين الاسم والخبر. وكثيرًا ما تكون المناسبة الصوتية مطلبا من مطالب الأسلوب الأدبي ولاسيما أسلوب القرآن وما فيه من الفواصل، وأسلوب الشعر وما فيه من القوافي"[1]. فالمحافظة على المناسبة الصوتية دفعت إلى الترخص في الحركة الإعرابية؛ لتضافر القرائن فيما بينها لإظهار المعنى، فقرينة البنية والتضام والرتبة تكفلت بإظهار المعنى. ويردُّ الدكتور تمام حسان على من ردّ ذلك إلى لغة بني الحارث بن كعب" إن هؤلاء القوم قد أهدروا العلامة الإعرابية اتكالا على وضوح القرائن الأخرى، ولو لم يؤمن اللبس ما استطاعوا ذلك. هذا إلا أنني أتشكك في أن هاتين اللغتين لغتا قوم، وأميل إلى الرأي بأن النحاة هنا يحاولون الاعتذار عن النصوص، وهي ليست في حاجة إلى ذلك. وقد أنكر المبرد(ت286هـ) لغة من يلزم المثنى الألف"[2].

قال تعالى:((واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً))[3].

قال الرماني(ت384هـ):" الأقرب أن تكون شيئا في موضع حقا، كأنه قيل لا يؤدي عنها حقا وجب عليها"[4]. وقال النحاة إن في الجملة حذف تقديره الهاء، يقول الطبري(310هـ):" وزعم قوم من أهل العربية أنه لا يجوز أن يكون المحذوف في هذا الموضع إلا الهاء"[5]. وذهب البصريون إلى أن المحذوف (فيه). وقال الكسائي(ت189هـ) هذا خطأ، لا يجوز حذف فيه، ولكن التقدير: واتقوا يوماً لا

(1) حسان، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، ص54.

(2) المرجع نفسه، ص55.

(3) البقرة آية 48 .

(4) الطوسي، التبيان في تفسير القرآن، دار إحياء التراث العربي، بيروت 212/1.

(5) تفسير الطبري، محمد بن جرير، تحقيق محمود شاكر، دار المعارف، مصر 27/2

تجزيه نفس، ثم حذف الهاء"[1]. فالآراء متباينة وتقوم على افتراض أصل تقيس عليه الكلمة. ويذهب خليل عمايرة إلى أن الآية تحذير من الله تعالى " فاللفظ المطلق العموم(شيئا)، في يوم معلوم هو يوم الدين، هذا اليوم الذي يقف كل أمام الحي القيوم، يمثل أمام عمله، لا يحتمل فيه أن تجزي نفس عن نفس شيئا قل أو كثر، والد هو أم ولد. فلا لبس في اليوم، إذ إن كل الناس فيه ماثلون، فمن عبث القول أن نبحث عن محذوف تقديره فيه أو تقديره الهاء، وأن ننصرف عن العموم الذي يكمن في (شيئا) مفعولا به لتجزي"[2]. وأما الدكتور تمام حسان فيعتبر"عود الضمير من الروابط الهامة في الجملة، ولكن الارتباط قد يتم بقرائن أخرى فيصبح المعنى واضحاً دون حاجة إلى الضمير الرابط، ومن ذلك قوله تعالى:(واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا) أي فيه ... فترخص في الرابط لضمان الربط بدونه أي بقرائن أخرى"[3].

قال تعالى:((ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون))[4].

فقيل: يكون الموفون عطفا على (من)؛ لأن (من) في موضع جمع ومحل رفع، كأنه قال: ولكن البر المؤمنون والموفون، والصابرين نصب على المدح أو بإضمار فعل[5]. وقال الزجاج(ت311هـ):" الأجود أن يكون الموفون مرفوعا على المدح؛ لأن النعت إذا طال وكثر رفع بعضه ونصب بعضه على المدح. والمعنى هم

(1) تفسير القرطبي، محمد بن أحمد، مؤسسة مناهل العرفان، بيروت 1/ 377.

(2) عمايرة، المعنى في ظاهرة تعدد وجوه الإعراب، ص63.

(3) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص238.

(4) البقرة آية 177.

(5) القرطبي، تفسير القرطبي، 239/2.

الموفون. وجائز أن يكون معطوفاً على (من). المعنى ولكن البر، وذو البر المؤمنون والموفون بعهدهم... وفي نصبها – الصابرين– وجهان: أحدهما المدح كما وصفنا في النعت إذا طال. المعنى أعني الصابرين، قال بعض النحويين: إنه معطوف على ذوي القربى، كأنه قال: وآتى المال على حبه ذوي القربى والصابرين، وهذا لا يصلح إلا أن يكون (الموفون) رفع على المدح للمضمرين؛ لأن ما في الصلة لا يعطف عليه بعد المعطوف على الموصول"[1]. وقيل:" الموفون عطف على المضمر في آمن، والصابرين عطف على ذوي القربى"[2]. ويذهب عمايرة إلى أن هذه الاختلافات منشأها العامل النحوي ومحاولة تبرير الحركة الإعرابية، وإقامة المبنى من غير اهتمام كبير بالمعنى، ويقول:" إن (الموفون) معطوف على خبر لكن (من آمن)، سواء أكانت هي(من) الخبر قائما برأسه أم أنها سادة مسد المضاف المحذوف على تقدير: ولكن البرَّ برّ من آمن بالله، وكثيراً ما تحذف العرب المضاف وتجعل المضاف إليه يباشر الموقع التركيبي والدلالي في الجملة، كقوله تعالى:(واسأل القرية) كما يحذفون المنعوت ويجعلون النعت محله. فتكون بذلك (الموفون) متسقة في المبنى والمعنى مع حركة ما عطفت عليه:(ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين) وهذا هو رمز العقيدة"[3]. وفي نصب الصابرين يقول:" ألا يستحق الصبر أن ينفرد بحركة تخالف حركة النسق، والتغيير في الحركة الإعرابية عنصر من عناصر التحويل في المعنى. وهنا تتضح دلالة نصب الصابرين تعظيماً وإكباراً ومدحاً ... إلخ"[4]. أما

الدكتور تمام حسان فيقول: " إن (الموفون) معطوف على(مَنْ) بقرينة الإسناد والتبعية والرفع وموصولية أل، فكان ذلك عطف موصول على موصول. ولكن ماذا نقول في الصابرين؟ إن قرينة الإسناد والتبعية وهما معنويتان يقولان إن الصابرين

(1) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل شلبي، عالم الكتب 247/1.
(2) النحاس، إعراب القرآن، تحقيق زهير زاهد، مطبعة العاني، بغداد 231/1.
(3) عمايرة، المعنى في ظاهرة تعدد وجوه الإعراب، ص145.
(4) المرجع نفسه، ص149.

معطوفة أيضاً على (من آمن) ولكن القرينة اللفظية وهي الواو غير موجودة إذ حلت محلها الياء. فكيف يمكن فهم ذلك إلا على أساس إغناء بعض القرائن عن بعض؟ فالقرائن تتضافر "[1].

قال تعالى:((لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة والمؤمنون بالله واليوم الآخر أولئك سنؤتيهم أجرا عظيما))[2].

اختلف في نصب المقيمين " قال سيبويه(ت180هـ): هذا باب ما ينتصب على التعظيم، ومن ذلك والمقيمين الصلاة. قال النحاس(ت337هـ): وهذا أصح ما قيل في المقيمين. وقال الكسائي(ت189هـ): والمقيمين معطوف على ما. قال النحاس(ت337هـ): قال الأخفش(ت215هـ): وهذا بعيد؛ لأن المعنى يكون ويؤمنون بالمقيمين"[3]. وجاء في معاني القرآن للزجاج(ت311هـ)" والمقيمين الصلاة نسق على ما. المعنى يؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين الصلاة، أي ويؤمنون بالنبيين المقيمين الصلاة. وقال بعضهم: المقيمين عطف على الهاء والميم، والمعنى: لكن الراسخون في العلم منهم ومن المقيمين الصلاة يؤمنون بما أنزل إليك، وهذا عند النحويين رديء، أعني العطف على الهاء والميم؛ لأنه لا يعطف بالظاهر المجرور على المضمر المجرور إلا في شعر "[4]. وجاء عند الطبري(ت310هـ):" وقال آخرون، وهو قول بعض نحويي الكوفة والبصرة: (والمقيمون الصلاة) من صفة الراسخون في العلم،

ولكن الكلام لما تطاول واعترض بين الراسخين في العلم والمقيمين الصلاة ما اعترض من الكلام فطال، نصب المقيمين على وجه المدح. قالوا: والعرب تفعل ذلك في صفة الشيء الواحد ونعته، ______________

(1) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص235.

(2) النساء آية 162.

(3) القرطبي، تفسير القرطبي، 14/6.

(4) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 130/2.

إذا تطاولت بمدح أو ذم، خالفوا بين إعراب أوله وأوسطه أحيانا، ثم رجعوا بآخره إلى إعراب أوله. وربما أجروا إعراب آخره على إعراب أوسطه. وربما أجروا ذلك على نوع واحد من الإعراب ... وقال آخرون منهم: بل معنى ذلك والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك، ويؤمنون بالمقيمين الصلاة، هم والمؤتون الزكاة ... وأنكر قائلو هذه المقالة أن يكون المقيمين منصوبا على المدح. وقالوا: إنما تنصب العرب على المدح من نعت من ذكرته بعد تمام خبره. قالوا: وخبر الراسخون في العلم قوله(أولئك سنؤتيهم أجراً عظيماً). قال: فغير جائز نصب المقيمين على المدح، وهو في وسط الكلام، ولما يتم خبر الابتداء"[1]. وأما الدكتور تمام حسان فيعتبر ذلك من باب تضافر القرائن وإغناء بعضها عن بعض عند أمن اللبس، يقول:" ماذا يمكن أن نقول في المقيمين إلا أن قرينة التبعية التي تحققت بوضوح التعاطف قد أغنت عن العلامة الإعرابية؟"[2].

قال تعالى:((إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون))[3].

اخْتُلِف في رفع (الصابئون)، فذهب الكسائي(189هـ) والأخفش (ت215هـ) إلى عطفها على المضمر في هادوا، وقال النحاس(ت337هـ):" سمعت الزجاج (ت311هـ) يقول- وقد ذُكِرَ له قول الأخفش والكسائي- هذا خطأ من جهتين: إحداهما: أن المضمر المرفوع يقبح العطف عليه حتى يؤكد. والجهة الأخرى: أن المعطوف شريك المعطوف عليه فيصير المعنى أن الصابئين قد دخلوا في اليهودية

وهذا محال. وقال الفراء(ت207هـ): إنما جاز الرفع في (والصابئون) لأن (إن) ضعيفة فلا تؤثر إلا في الاسم دون الخبر، والذين هنا لا يتبين فيه إعراب، فجرى على جهة واحدة، الأمران، فجاز رفع الصابئين رجوعاً إلى أصل الكلام. قال

(1) الطبري، تفسير الطبري، 395/9 – 396.

(2) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص235.

(3) المائدة آية 69.

الزجاج(ت311هـ): وسبيل ما يتبين فيه الإعراب وما لا يتبين فيه الإعراب واحد. وقال الخليل(ت170هـ) وسيبويه(ت180هـ): الرفع محمول على التقديم والتأخير، والتقدير: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون. والصابئون والنصارى كذلك"[1]. أما الدكتور تمام حسان فيقول:" ومن الواضح أن قرينة التبعية (عطف النسق) مفهومة بين هذه المتعاطفات جميعا، ولا يتطرق إلى ذهن القارئ معنى أيسر من معنى العطف، وقد تضافر مع التبعية من القرائن قرينة الأداة التي تمثلها واو العطف، فأمن اللبس فأهدرت العلامة الإعرابية، وربما كان ذلك للتنبيه إلى عزل الصابئين عن أصحاب الديانات السماوية الثلاث؛ لأنهم ليسوا منهم "[2].

هذا جحر ضبٍّ خربٍ:

قال سيبويه(ت180هـ):" وقد حملهم قرب الجوار على أن جروا: هذا جحر ضب خرب، ونحوه، فكيف ما يصح معناه"[3]. وذكر في موطن آخر:" ومما جرى نعتاً على غير وجه الكلام: هذا جحر ضب خرب، فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم، وهو القياس؛ لأن الخرب نعت الجحر، والجحر رفع، ولكن بعض العرب يجره. وليس بنعت للضب، ولكنه نعت للذي أضيف إلى الضب، فجروه؛ لأنه نكرة كالضب؛ ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضب؛ ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد"[4]. وجاء في المغني قول السيرافي(386هـ):" ورأيت بعض نحويي البصريين قال في: هذا جحر ضب خرب، قولاً شرحته وقويته بما احتمله من التقوية. والذي قاله

هذا النحوي أن معناه: هذا جحر ضب خرب الجحر، والذي يقويه أنّا إذا قلنا: خرب الجحر، فهو من باب حسن الوجه، وفي خرب ضمير

(1) الطبري، تفسير الطبري، 246/6.

(2) حسان، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، ص55.

(3) سيبويه، الكتاب، 67/1.

(4) المرجع نفسه، 436/1.

الجحر مرفوع؛ لأن التقدير كان: خرب جحره"[1]. أما الدكتور تمام حسان فقد وجد في المسموع وسيلة في تفسير العدول عن المطابقة، فهو أمر تقتضيه المناسبة الصوتية من انسجام في الحركات، مما يعطي مظهراً جمالياً بين المتجاورين، يقول:" فأغنت عندهم قرينة التبعية وهي معنوية عن قرينة المطابقة في العلامة الإعرابية وهي لفظية، وكان الداعي إلى ذلك داعياً موسيقياً جمالياً هو المناسبة بين المتجاورين في الحركة الإعرابية، وقد سماه النحاة المجاورة "[2].

والذي نراه أن هذه المسألة – الحمل على الجوار – تصح في القرآن الكريم، ومن ذلك قراءة ابن كثير (عاليهم ثياب سندسٍ خضرٍ)[3]. بجر خضر، وفي هذا يقول العكبري(ت616هـ):" وليس بممتنع أن يقع في القرآن لكثرته، فقد جاء في القرآن والشعر، ومنه قوله تعالى:(عذاب يومٍ محيطٍ)[4]. وليس اليوم بمحيط، وإنما المحيط العذاب، وكذلك قوله تعالى:(كرمادٍ اشتدت به الريح في يومٍ عاصفٍ)[5]. واليوم ليس بعاصف، وإنما العاصف الريح"[6].

فقد بذل النحويون جهوداً مضنية في تأويل هذه المسائل، وأسرفوا في ذلك متأثرين بنظرية العامل النحوي، التي تركز على الاهتمام بقرينة العلامة الإعرابية، وقد بدا لنا أن هذه القرينة ما هي إلا واحدة من مجموعة من القرائن، وأنه يمكن الترخص في العلامة الإعرابية، وفي غيرها من القرائن عند أمن اللبس ووضوح المعنى. والداعي إلى هذا الترخص تحقيق مطلب تركيبي آخر لا يكون بوجود العلامة الإعرابية " فاللغة لا تترخص في قرائن الجملة جزافاً بل يكون ذلك في موقعيات خاصة، وبحيث لا يمثل هذا الترخص قاعدة عامة يمكن النسج على

(1) ابن هشام، مغني اللبيب، ص896.

(2) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص234.

(3) الإنسان آية 21.

(4) هود آية 84.

(5) إبراهيم آية 18.

(6) العكبري، إملاء ما من به الرحمن، تحقيق عوض إبراهيم عطوة، 209/1.

منوالها، أو – على حد تعبير النحاة – لا يقاس عليه"[1].

وقد جعل الدكتور تمام حسان للرخصة النحوية قيوداً منها[2]:

1. أن تكون مرهونة بمحلها فلا يقاس عليها.
2. أن تكون من الفصيح لا ممن جاء بعد عصر الفصاحة.
3. أن يؤمن معها اللبس.

وقد جعل الدكتور تمام الترخص في القرائن محصوراً في أصحاب السليقة في عصور الاحتجاج، يقول:" ليس لأحد من المتأخرين أن يترخص في هذه القرائن، ولو قد عمد إلى الترخص فيها لكان ذلك منه من قبيل الخطأ؛ لأن الرخصة النحوية مرهونة بمحلها، فلا تعد أصلاً يقاس عليه، ومعنى هذا أن على المتأخرين من مستعملي اللغة أن يلتزموا الاستعمال الأصولي لا يتعدونه؛ وذلك بالمحافظة على استعمال القرائن النحوية بحسب قواعد استعمالها "[3].

ويطل علينا الدكتور تمام حسان في الخلاصة النحوية بتقسيم جديد للقرائن النحوية، فيجعل هذه القرائن في خمسة أنواع هي[4]:

1- صوتية هي العلامة الإعرابية.

2- صرفية تتمثل في نوعين: الأدوات وحروف المعاني، والبنية أي الصيغة.

3- سياقية: تعنى بدلالة سياق اللفظ.

4- حالية: ترتبط بالموقف اللغوي، أي المقام.

5- نحوية: وتتفرع إلى ثلاثة قرائن:

أ- قرينة التضام: وتتفرع إلى الذكر والحذف، والوصل والفصل، والزيادة، والحيِّز بالافتقار أو الاختصاص، والمناسبة إما أن تكون نحوية أو معجمية.

ب- قرينة الربط: وتكون بالإحالة أو المطابقة.

(1) عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص324.

(2) حسان، تمام، 2000م، البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 76/2.

(3) حسان، تمام، 1984م، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ص115.

(4) حسان، تمام، 2000م، الخلاصة النحوية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، ص24.

ج- قرينة الرتبة: وهي إما محفوظة أو غير محفوظة.

والذي نلحظه عند الدكتور تمام في تجربته أنه[1]:

1- لم يعد تصنيف القرائن قائماً على أساس كونها لفظية أو معنوية، وإنما على أساس عملها.

2- جعل دلالة السياق مستقلة عن علم الأصوات والصرف والنحو، على الرغم من أنها قرينة تهتم بالجملة، فهي أقرب ما تكون قرينة نحوية.

3- ضم قرائن النسبة إلى باب القرائن الصرفية.

4- اهتم بالقرائن اللفظية على حساب القرائن المعنوية، قرينة الإسناد والتخصيص والتبعية، وهذا ما ذهب إليه النحاة الأول من الاهتمام بالقرائن اللفظية، وكان الدكتور تمام قد صرح بأن القرائن المعنوية أصعب استنباطاً من القرائن اللفظية.

5- أدرج قرينة المطابقة والإحالة ضمن قرينة الربط، وكانت قرينة المطابقة مستقلة بذاتها.

(1) انظر الكندي، التعليل النحوي في الدرس اللغوي، ص274.

الخاتمة

حاولت هذه الدراسة على امتدادها أن تبرز الفكر النحوي عند تمام حسان، وقد اتخذت لهذه الغاية سبيلاً واحداً يقوم على الوصف الموضوعي والتفسير العلمي للفكر النحوي عند تمام، فقد تناولت الدراسة أولاً التعريف بالدكتور تمام حسان من خلال حياته ومؤلفاته وأبحاثه ومقالاته وإشرافه على الرسائل الجامعية وغيرها من الانجازات.

وتعرضت الدراسة لنظرية العامل وآراء الدارسين فيها. وانتهت الدراسة إلى أن الدكتور تماماً يدعو إلى أن تتخلى الدراسة النحوية عن العامل، وأن تستبدل به القرائن النحوية، وأن العلامة الإعرابية ليست سوى قرينة من هذه القرائن، وأن هذه القرائن اللفظية منها والمعنوية تتضافر لبيان المعنى النحوي الذي هو المنطلق الأول والأخير في الدراسات اللغوية. وقد استمد الدكتور تمام حسان فكرته هذه من فكرة التعليق عند الجرجاني في نظرية النظم، وهو بالتالي يرى أن يدرس علم المعاني ضمن الدراسة النحوية فهو أخصّ خصائصها.

أما الزمن في العربية فقد سعى الدكتور تمام حسان إلى بناء نظام زمني متكامل لها، وخلصت الدراسة إلى بعض الملاحظات عن الزمن عند الدكتور تمام هي:

1- جرّد المصدر والصفة(اسم الفاعل) من الدلالة على الزمن إلا بقرينة.

2- غموض بعض المصطلحات، فما الذي يقصده بالعادي والبسيط والتجدد؟.

3- جعل تقسيمه قائما على الجمل ومالها من أثر في القسم الزمني، ولم يراع مقتضى الحال الذي طالما تمسك به.

4- اشتراك بعض التعبيرات في الجهة، نحو: يفعل، نجدها تدل على الحال العادي والتجددي والاستمراري، والمستقبل البسيط. وهل يفعل، تدل على الحال العادي

والتجددي والاستمراري، والمستقبل البسيط. و(لن يفعل) نجدها تعني المستقبل القريب والبعيد والاستمراري.

5- جعل المركب (ظل يفعل) للماضي المستمر، ولم يوضح لنا هل هذا الماضي المستمر متصل بالحاضر أم منقطع عنه؟.

6- جعل صيغتي (ليفعل، افعل) للحال العادي والتجددي والاستمراري، وللمستقبل البسيط والقريب والبعيد و الاستمراري، ولم يوضح ذلك.

7- جعل زمن الاستفهام خبرياً، وهو ركن من أركان الإنشاء، كما ألحق التمني الإنشائي بزمن الخبر في قوله: إن صيغة فعل بعد ليت قد تدل على زمن ماض، نحو: ليته فعل كذا.

8- جعل صيغة المضارع (يفعل) تدل على الحال والاستقبال في العرض والترجي لا صيغة (فعل).

9- وزع الدكتور تمام صيغة الأمر (افعل) على الحاضر والمستقبل، والذي نراه أن الأمر خلو من الدلالة على الزمن، فالأمر طلب، والطلب إنشاء، والمعلوم أن الأمر يكون للمخاطب، ويباشر بعد الانتهاء من الكلام.

10- ويؤخذ على الدكتور تمام أيضاً أنه استخدم بعض السوابق للدلالة على الجهة، وأفقدها تلك الدلالة مرة أخرى، فمثلاً (سوف) أثرت البعد في المستقبل(لسوف يفعل) بينما مع المستمر لم تؤثر البعد (لسوف يظل يفعل) على الرغم من أن القرب والبعد جهات حدث بينما الاستمرار مظهر حدث.

وفي أصول النحو أعاد الدكتور تمام ترتيب الأصول النحوية بصورة مغايرة عما كانت عليه عند القدماء، فجعلها في ثلاثة أصول هي: السماع، والاستصحاب، والقياس. فقدّم الاستصحاب على القياس وأسقط الإجماع من أصوله، فالاستصحاب – كما يرى الدكتور تمام – حدا بالنحاة إلى تجريد الأصول، ومعرفة المطرد من الشاذ. وخلصت الدراسة إلى أن القياس لا الاستصحاب هو الذي دفع النحاة إلى تجريد الأصول؛ لارتباطه بالقواعد والأحكام التي يقوم عليها الاستعمال اللغوي.

وفي السماع ارتضت الدراسة أن القرآن الكريم حجة بكل ما ورد أنه قرئ به؛ فكلامه- جل جلاله- أفصح كلام وأبلغه، ويجوز الاستشهاد به سواء أكان متواتراً أم

شاذاً. أما الحديث النبوي فإنه يجوز الاستشهاد به سواء أكان النقل باللفظ أم بالمعنى دون اللفظ؛ لأن رواة الحديث عاشوا في عصور الاحتجاج، وهم من فصحاء العرب، بالإضافة إلى أنهم حجة في اللغة.

وعدّ الدكتور تمام العلة من أركان القياس وذلك من خلال حديثه عن علل الجليس الدينوري. وارتضت الدراسة أن هناك جزءاً من العلة يدخل ضمن أركان القياس لا العلة بأكملها.

وتناولت الدراسة أقسام الكلم في العربية عند الدكتور تمام وارتضت منها ما يتفق وطبيعة اللغة، وترتب على ذلك التقسيم للكلم تقسيم للجملة إلى: جملة اسمية، وجملة فعلية، وجملة وصفية.

وتعرضت الدراسة إلى الإعراب التقديري والمحلي وقد ذهب الدكتور تمام حسان إلى إلغائه؛ ذلك أن العامل النحوي هو المسئول عن هذا الإعراب، وإذا بطل العامل بتضافر القرائن بطل الإعراب التقديري والمحلي ببطلانه.كما أن إهدار القرينة عند أمن اللبس يذهب بهذا الإعراب.

وتوصلت الدراسة إلى ضرورة إلغاء الإعراب التقديري والمحلي، فلا حاجة بنا إلى تقدير العلامة الإعرابية في الأسماء المقصورة والمضافة إلى ياء المتكلم، وكذلك الإعراب المحلي في المبنيات والجمل التي تنقل إلى المفرد؛ لان المعنى النحوي قد حدد بوساطة القرائن الأخرى.

وتعرضت الدراسة لبعض مظاهر الترخص في قرينة العلامة الإعرابية معتمدة على القرآن الكريم، وخلصت إلى أن النظام اللغوي للغة العربية يسمح بهذا الترخص.

وأرجو أن أكون قد وفقت فيما سعيت إليه وهو إبراز الفكر النحوي عند تمام حسان بصورته الصحيحة. والله من وراء القصد.

المصادر والمراجع

الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، 1982م، **شرح الكافية في النحو**، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة.

الأشموني، علي بن محمد، د.ت، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، تحقيق عبد الحميد السيد محمد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، 1957م، **أسرار العربية**، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق.

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، 1961م، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الرابعة.

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، 1971م، **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة**، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية.

أنيس، إبراهيم، 1975م، **من أسرار اللغة**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الخامسة.

أيوب، عبد الرحمن، 1957م، **دراسات نقدية في النحو العربي**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

أيوب، عبد الرحمن، 1968م، **العربية ولهجاتها**، د.ن، د.م، الطبعة الأولى.

برجستراسر، 2003م، **التطور النحوي للغة العربية**، تعليق رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة.

بشر، كمال، 1973م، **دراسات في علم اللغة**، دار المعارف، القاهرة.

البغدادي، عبد القادر بن عمر، 1979م، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط2.

التوحيدي، أبو حيان، 1953م، **الإمتاع والمؤانسة**، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين، المكتبة العصرية، بيروت.

الجرجاني، عبد القاهر، 1992م، **دلائل الإعجاز**، تعليق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة.

ابن، جني، أبو الفتح عثمان، 2001م، **اللمع في العربية**، تحقيق فائز فارس، دار الأمل، اربد، الطبعة الثانية.

ابن، جني، أبو الفتح عثمان، 2003م، **الخصائص**، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية.

حسان، تمام، 1969م، أمن اللبس ووسائل الوصول إليه في اللغة العربية، **حوليات دار العلوم**، العدد 68، ص123–140.

حسان، تمام، 1974م، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، **مجلة اللسان العربي**، مجلد 11، ج1، ص24–63.

حسان، تمام، 1980م، التراث اللغوي العربي نظرة نقدية، **مجلة فصول**، المجلد الأول، ص90–120.

حسان، تمام، 1984م، **التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها**، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

حسان، تمام، 1984م، اللغة العربية والحداثة، **مجلة فصول**، القاهرة، المجلد الرابع، العدد الثالث، ص128–140.

حسان، تمام، 1985م، **مقالات في اللغة والأدب**، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

حسان، تمام، 1986م، **مناهج البحث في اللغة**، دار الثقافة، الدار البيضاء.

حسان، تمام، 1991م، **الأصول دراسة إبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي**، دار الثقافة، الدار البيضاء.

حسان، تمام، 1992م، **اللغة بين المعيارية والوصفية**، دار الثقافة، الدار البيضاء.

حسان، تمام، 2000، **البيان في روائع القرآن**، عالم الكتب، القاهرة، ط2.

حسان، تمام، 2000م، **الخلاصة النحوية**، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى.

حسان، تمام، 2001م، **اللغة العربية معناها ومبناها**، دار الثقافة، الدار البيضاء.

حسن، عباس، 1966م، **اللغة والنحو بين القديم والجديد**، دار المعارف، القاهرة.

حمودة، طاهر سليمان، 1976م، **ابن القيم الجوزية جهوده في الدرس اللغوي**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.

حميدة، مصطفى، 1997م، **نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية**، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الأولى.

الخالدي، كريم حسين، 2006م، **نظرية المعنى في الدراسات النحوية**، دار صفاء، عمان.

خليل، حلمي، 1996م، **العربية وعلم اللغة البنيوي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

الراجحي، عبده، 1974م، **فقه اللغة في الكتب العربية**، دار النهضة العربية، بيروت.

الراجحي، عبده، 1988م، **النحو العربي والدرس الحديث**، دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية.

الريحاني، محمد عبد الرحمن، 1998م، **اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية**، دار القباء، القاهرة.

الزجاج، أبو إسحاق، 1988م، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى.

الزجاجي، أبو القاسم، 1979م، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثالثة.

الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، 1984م، **الجمل في النحو**، تحقيق علي الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى.

الزركشي، محمد بن عبد الله 1957م، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى.

الزمخشري، محمود بن عمر بن محمد، 2004م، **المفصل في علم العربية**، تحقيق فخر صالح قدارة، دار عمار، عمان، الطبعة الأولى.

زوين، علي، 1986م، **مناهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث**، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الأولى.

الساقي، فاضل مصطفى، 1977م، **أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة**، مكتبة الخانجي، القاهرة.

السامرائي، إبراهيم، 1980م، **الفعل زمانه وأبنيته**، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية.

ابن السراج، البغدادي، 1988م، **الأصول في النحو**، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة.

السعران، محمود، د.ت، **علم اللغة مقدمة للقارئ العربي**،دار النهضة العربية، بيروت.

سعيد، عبد الوارث مبروك، 1985م، **في إصلاح النحو العربي**، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى.

السكاكي، أبو يعقوب، 1983م، **مفتاح العلوم**، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، 1991م، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى.

السيوطي، جلال الدين، 1975م، **الأشباه والنظائر**، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر.

السيوطي، جلال الدين، 1976م، **الاقتراح في علم أصول النحو**، تحقيق أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، الطبعة الأولى.

السيوطي، جلال الدين، 1986م، **المزهر في علوم اللغة**، تحقيق محمد جاد المولى وآخرين، دار الجيل، بيروت.

السيوطي، جلال الدين، د.ت، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

شاهين، عبد الصبور، 1989م، **في التطور اللغوي**، مكتبة الشباب، الإسكندرية.

الشيرازي، أبو إسحاق، 1985م، **اللمع في أصول الفقه**، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.

الشريف، محمد صلاح الدين، 1979م، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى، **حوليات الجامعة التونسية**، عدد 17، ص190-230.

الصالح، صبحي، 1986م، **دراسات في فقه اللغة**، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الحادية عشرة.

الطبري، محمد بن جرير، د.ت، **جامع البيان عن تأويل مشكل آي القرآن**، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية.

الطوسي، محمد بن الحسن، 1963م، **التبيان في تفسير القرآن**، دار إحياء التراث، بيروت.

العارف، عبد الرحمن حسن، 2002م، **تمام حسان رائدا لغويا**، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى.

عبد اللطيف، محمد حماسة، 2001م، **العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث**، دار غريب، القاهرة.

عبد اللطيف، محمد حماسة، 2000م، **النحو والدلالة**، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى.

ابن عصفور، علي بن مؤمن الإشبيلي، 1971م، **المقرب**، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة العاني، بغداد.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، 1999م، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة.

العكبري، عبد الله بن الحسين، 1969م، **إملاء ما من به الرحمن**، تحقيق عوض إبراهيم عطوة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية.

علوش، جميل، 1997م، **الإعراب والبناء**، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت.
عمايرة، خليل، 1984م، **في نحو اللغة وتراكيبها**، عالم المعرفة، جدة، ط1. عمايرة، خليل، 1985م، **العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه**، د.م.
عمايرة، خليل، 1989م، **المعنى في ظاهرة تعدد وجوه الإعراب**، دار الكتب الإسلامية، عمان.
عمايرة، خليل، 2004م، **المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.

عيد، محمد، 1973م، **أصول النحو العربي**، عالم الكتب، القاهرة.
ابن فارس، أحمد، 1977م، **الصاحبي في فقه اللغة**، تحقيق أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
الفرخان، كمال الدين، 1987م، **المستوفى في النحو**، تحقيق محمد بدوي المختون، دار الثقافة العربية، القاهرة.
فندريس، جوزيف، 1950م، **اللغة**، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد قصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
القرطبي، محمد بن أحمد، 1990م، **الجامع لأحكام القرآن**، مؤسسة مناهل العرفان، بيروت.
القفطي، جمال الدين، 1986م، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى.
الكندي، خالد، 2007م، **التعليل النحوي في الدرس اللغوي**، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى.
ابن مالك، جمال الدين محمد،1990م، **شرح التسهيل**، تحقيق عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، الطبعة الثانية.
المبرد، محمد بن يزيد، **المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

المخزومي، مهدي، 1958م، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، الطبعة الثانية.

المخزومي، مهدي، 1964م، **في النحو العربي نقد وتوجيه**، المكتبة العصرية، بيروت.

المخزومي، مهدي، 1986م، **في النحو العربي قواعد وتطبيق**، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية.

المرادي، الحسن بن القاسم، 1983م، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2.

مصطفى، إبراهيم، 1959م، **إحياء النحو**، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة.

ابن مضاء، القرطبي، 1982م، **الرد على النحاة**، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية.

المطلبي، مالك، 1986م، **الزمن واللغة**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

أبو المكارم، علي، 1973م، **أصول التفكير النحوي**، مطابع دار القلم، بيروت.

ابن منظور، محمد بن مكرم، 1999م، **لسان العرب**، تحقيق أمين محمد عبد الوهاب، دار إحياء التراث، العربي، بيروت، الطبعة الثالثة.

موسكاتي، سبتينو، 1997، **الحضارات السامية القديمة**، ترجمة السيد يعقوب بكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

النجار، لطيفة، 1995م، **منزلة المعنى في نظرية النحو العربي**، رسالة دكتوراة، غير منشورة، الجامعة الأردنية.

النحاس، أبو جعفر، 1977م، **إعراب القرآن**، تحقيق زهير زاهد، مطبعة العاني، بغداد.

نحلة، محمود أحمد، 1987م، **أصول النحو العربي**، دار العلوم العربية، بيروت، الطبعة الأولى.

ابن هشام، الأنصاري، 1992م، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى.
ابن يعيش، موفق الدين، 1988م، **شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت.